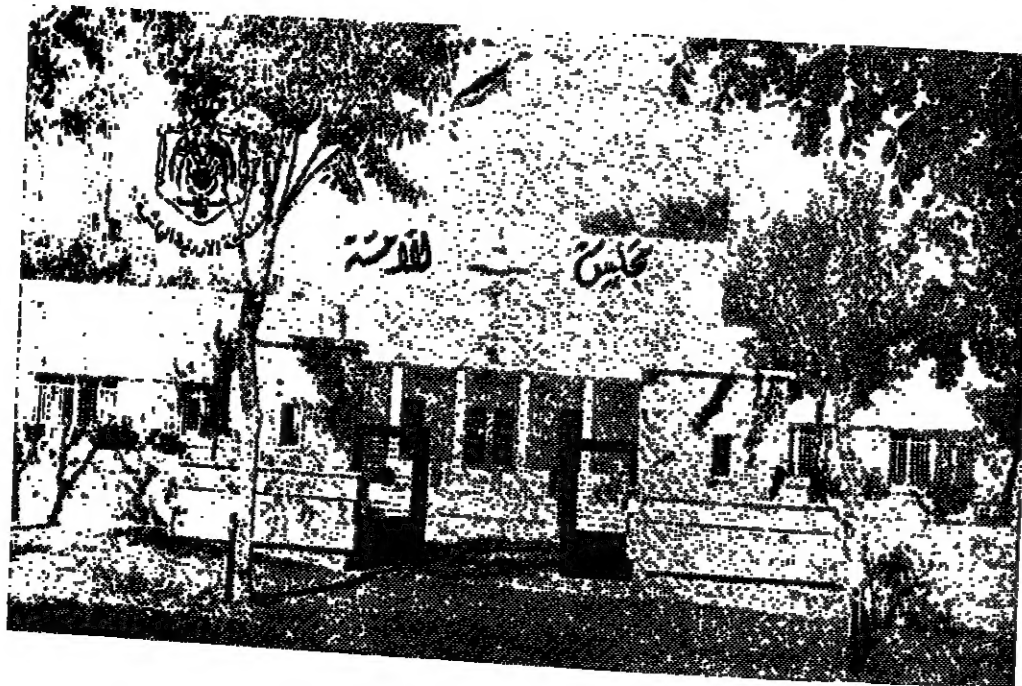


رقم التسلسل	رقم التسجيل	اسم القانون أو المشروع أو الاتفاقية	امسالك مجلس النواب	امسالك مجلس الاعيان
٣٣	٦٥٩	مشروع قانون معسك قانون اصول المحاكمات الجزائية لسنة ١٩١٣	اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٣/٣/١٩١٣ ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣٤	٦٦٠	مشروع قانون ملحق بقانون الجزائية لسنة ١٩١٣ - ٩١٣	اجل الى اللجنة المالية بتاريخ ١٣/٣/١٩١٣ ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
٣٥	٦٦٢	مشروع قانون مساملات تسجيل الاموال غير المنقولة لسنة ١٩١٣	لم يجل بعد على اللجنة المختصة	



## مجلس النواب

مذكرات ومناقشات مجلس الأمة المصري السابع

« العدد ١٦ » : الاحد : ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ هـ الموافق ٢١ نيسان سنة ١٩٦٣ م . « المجلد ٧ »

## مجلس النواب

الجلسة السابعة عشرة يوم السبت في ٢٠ نيسان سنة ١٩٦٣

## تجديك الاعمال

- ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة .
- ٢ - مناقشة البيان الوزاري لحكومة دولة السيد همير الرفاعي .
- ١ - كلمة نائب طولكرم الدكتور عواد محمود عواد .
- ٢ - الخليل السيد ياسر عرو .
- ٣ - طولكرم السيد شبيب الجبوسي .

صفحة  
١٠٥٦  
١٠٥٧  
١٠٥٨  
١٠٦١  
١٠٦٥

## صفحة

- ٤ - كلمة نائب رام الله السيد كامل محي الدين . ١٠٦٧
- ٥ - « « اريد الدكتور احمد خريس . ١٠٦٩
- ٦ - « « نابلس الدكتور حاتم ابو غزاله . ١٠٧٢
- ٧ - « « عمان السيد قاسم بولاد . ١٠٧٧
- ٨ - « « السلطان السيد محمد الخشيان . ١٠٧٨ ( وعن نواب السلطان الثلاثة )
- ٩ - « « نابلس السيد عبد اللطيف العنتاوي . ١٠٧٩ ( وعن السيد عبد الرؤوف الفارس )
- ١٠ - « « رام الله الدكتور قاسم الريماوي . ١٠٨٠
- ١١ - « « الخليل السيد صديقي الجعبري . ١٠٨٥
- ١٢ - « « جنين السيد نجيب الاحمد . ١٠٨٦
- ١٣ - « « القدس السيد اسحق النزار . ١٠٨٨
- ١٤ - « « معان السيد ابراهيم كريشان . ١٠٩١
- ١٥ - « « القدس انطون فرنسيس البينا . ١٠٩٦
- ١٦ - « « اريد السيد نجيب الرشيدات . ١٠٩٧
- ١٧ - « « القدس السيد خليل السلواني . ١٠٩٩
- ١٨ - « « معان السيد يوسف العظم . ١١٠١
- ١٩ - « « نابلس الشيخ مشهور الضامن . ١١٠٧
- ٢٠ - « « اريد السيد منصور السعد البطاينه . ١١١٢
- ٢١ - « « نابلس السيد عبد القادر الصالح . ١١١٤

## صفحة

- ٢٢ - كلمة النائب الكرك السيد محمد المعاطيه . ١١١٥
- ٢٣ - « « الخليل السيد اسماعيل حجازي . ١١١٩
- ٢٤ - « « جنين السيد عبد الرحيم جرار . ١١٢٢
- ٢٥ - « « الخليل السيد يوسف التكروري . ١١٢٣
- ٢٦ - « « بدو الجنوب الشيخ فيصل الجازي . ١١٢٤
- ٢٧ - « « عمان السيد احمد الوزني . ١١٢٥
- ٢٨ - « « عمان السيد سليم البخيت . ١١٢٦
- ٢٩ - « « اريد السيد ادريس التل . ١١٢٧
- ٣٠ - « « طولكرم السيد حافظ الحمد الله . ١١٢٩
- ٣١ - « « الكرك السيد غثايل هلسا . ١١٢٩
- ٣٢ - « « القدس السيد يوسف عبده . ١١٣٠
- ٣٣ - « « بيت لحم السيد ربحي مصطفى . ١١٣١
- ٣٤ - « « عمان السيد مطلق الحديده . ١١٣٢
- ٣٥ - « « القدس الدكتور داود الحسيني . ١١٣٣
- ٣٦ - « « جنين السيد محمد كامل الحاج حسن . ١١٣٧
- ٣٧ - « « عجلون السيد محمود الراشد الخراعي . ١١٣٨
- ٣٨ - « « رام الله السيد علي الرحي . ١١٣٩
- ٣٩ - « « بيت لحم السيد محمد سالم اللوب . ١١٤١
- ٤٠ - « « اريد السيد سامي حداد . ١١٤٢

٣ - كلمة دولة السيد سمير الرفاعي رئيس الوزراء ووزير الدفاع جواباً على كلمات حضرات النواب المحترمين .

٤ - كلمة السيد يوسف العظم نائب معان .

٥ - انتهاء الجلسة .



## مجلس النواب

### مجلس النواب

اجتمع المجلس علناً وينصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم السبت الواقع في ١٩٦٣/٤/٢٠ برئاسة معالي السيد صلاح طوقان رئيس المجلس وبحضور سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة السيد خليل عصفور .

وحضر من الحكومة دولة السيد سمير الرفاعي رئيس الوزراء ووزير الدفاع واصحاب الدولة والساحة والمعالي السادة : سعيد المفتي نائب رئيس الوزراء ، كبير العلماء الشيخ عبد الله غوشه قاضي القضاة ، عبد الرحمن خليفه وزير المالية ، صالح الحياي وزير الداخلية ، عاكف القايز وزير الاشغال العامة والمواصلات ، راشد النسر وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، علي نصوح الطاهر وزير الزراعة الدكتور حازم نسيه وزير الخارجية ، حنا خلف وزير العدلية والانشاء والتعمير ، الدكتور صبحي امين عمرو وزير الصحة ، الدكتور خليل السالم وزير الاقتصاد الوطني ، حسن الكايد وزير التربية والتعليم

### افتتاح الجلسة

الرئيس : النصاب قانوني اعلن افتتاح الجلسة

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم :

### ١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس : يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع : نصادق على ما جاء فيه ونعفي السكرتير من تلاوته .

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : معالي الرئيس قبل ان يبدأ المجلس الكريم في جدول الاعمال وهو مناقشة البيان الوزاري اري من واجبي ان اعلن لاطلاع المجلس المحترم الذي يمثل الشعب والامة انه حدث اليوم بمزيد الاسف بعض الحوادث في جنين والقدس ففي الصباح الباكر قامت مظاهرات في جنين عنصرها الاساسي بطبيعة الحال طلاب المدارس هؤلاء الاطفال الابرياء الذين يحرضهم دعاة الشر ويسوقونهم الى الفتن والابتداء باعمال الشغب ثم تندس بينهم عناصر التخريب والمدم لتقلب الامور الى فوضى ، وبناء على التعليقات المشددة التي كانت الحكومة قد اصدرتها في مناسبات مماثلة وقعت قبل يومين في نابلس وجنين والخليل ايضاً لم تتخذ سلطات الامن سوى ايسر ما يترتب عليها اتخاذ من اجراءات للمحافظة على النظام فكانت قوات الشرطة لقطراً أقل حدودها الممكنة هي التي رافق هذه المظاهرات لتضمن سلامة سيرها وانها بما سلام وضمن النظام وهذا هو ما وقع اليوم ايضاً ولكن مما يؤسف له أشد الاسف ان اسلحة اوتوماتيكية استعملت في الصباح في هذه المظاهرات وكان المشجع لاستعمال المتظاهرين لهذه الاسلحة عسك وجود قوات كاثية من الامن لتردعهم عن هذا الامر وقد اطلق الرصاص من هذه الاسلحة بعضها حربي وبعضها مسلسات واصيب احد رجال الامن العام مما استدعى الحكومة لأن تقوم بواجبها في صيانة الامن فاصدرت اوامرها بنزول الجيش لحماية المواطنين والممتلكات ولأخاد الشعب وبمجرد ان نزلت قوات الجيش الى الشارع تفرقت المظاهرة وانتهى كل شيء ولكن ما يدور الى ابغ الحزن

هكذا حدث الاصل



والأمر أن هذا الحال وقع في القدس أيضاً فخرج طلاب وطالبات مدرستين بينا كانت قوات الأمن وهي قوات الشرطة فقط تنفذ التعليمات الشديدة التي أصدرت إليها بعدم التعرض لأي أحد والسير مع المظاهرات حتى تنتهي إلى النتيجة السلمية ولكن تطورت المظاهرات واندس بين صفوف الطلاب الأبرياء والطالبات بعض المهربين والمدمامين وكان من دواعي أسفي وأسف الوزارة بكاملها أن نعلم من محافظ القدس أنه وجدت أسلحة نارية بيد هؤلاء الطلاب وأن المظاهرة دخلت إلى المدينة القديمة فبدأ إطلاق الرصاص من البيوت والنوافذ والشوارع دون أن يكون هناك أي مبرر ودون أن تكون هناك أية أسباب تستدعي مثل هذا التصرف إلا قصد إثارة الفتنة. وبعد أن ابغض المحافظ أن الأمر قد تطور إلى وضع خطير جداً يهدد سلامة المواطنين ويعرض المدينة المقدسة إلى اضطراب أمنها وأطمئنانها خصوصاً في هذا الجو وهذه الظروف التي تمتلئ بها الأماكن المقدسة بالسائحين وطلب اتخاذ إجراءات أقوى لصيانة الأمن ، فقد أصدرت باعتباري المسؤول الأول عن الأمن والنظام أمري بمنع التجول في القدس وبأن تتولى قوات الجيش مسؤولية إعادة النظام إلى نصابه.

الرئيس : ننقل الآن إلى جدول الأعمال هل يوجد أية أوراق واردة أو اعتذارات ؟

السكرتير العام بالوكالة : كلا

## ٢ - مناقشة البيان الوزاري

الرئيس : قبل المناقشة الذي أرجوه من حضرات النواب مراعاة الناحية الدستورية في مناقشة البيان الوزاري وبالتالي مراعاة النظام .

المادة ٦٢ -

لا يجوز مطلقاً لسلطة بكرة المجلس أو رئيسه أو الخوف في الشخصيات أو إساءة أمور شائنة بدونه قصد أو ارتكاب أي أمر من شأنه أن يخل بالنظام .

الناحية الدستورية أن تكون المناقشة في حدود البيان الوزاري وضمن هذه الزاوية بالذات ، وبالنسبة للنظام الداخلي كل واحد ممنوع عليه مقاطعة الآخر وأن يحافظ على النظام وعلى دوره وبالتالي عدم المساس بالنواحي الشخصية مما يؤدي إلى منع المتكلم من الكلام بالاستناد إلى المادة ( ٦٢ ) من النظام الداخلي .

الدكتور الريماوي نائب رام الله : معالي الرئيس قبل المناقشة أريد أن ألفت النظر إلى نقطة أرجو الاهتمام بها وأريد جواب الحكومة عليها قبل المناقشة في البيان لأنني أكره أن يسجل هذا الكلام على لسان أية حكومة سواء نالت الثقة أو لم تنلها ...

الرئيس : قل هذا في مناقشة البيان يا دكتور ، أرجوك يا أخي ، أسألكم سؤالاً عند المناقشة ، أرجوك والآن من يود الكلام يسجل اسمه .

« وهنا أبدى السادة التالية اسمائهم رغبتهم في الكلام » .

١ - الدكتور عواد عواد

٢ - ياسر عمرو

٣ - شكيب الجبوسي

٤ - كامل عحي الدين

٥ - الدكتور أحمد خريس

٦ - الدكتور حاتم أبو غزالة

٧ - قاسم بولاد

٨ - محمد الخشمان

٩ - عبد اللطيف العنبتاوي

- ١ -

الدكتور عواد نائب طولكرم

معالي الرئيس .. حضرات النواب

انني في هذه الظروف الجلييلة الحاسمة التي يتركز فيها اهتمام الجماهير العربية إلى الأحداث الرائعة التي تأخذ مجراها في البلاد العربية الشقيقة ، نحو تحقيق أهدافها في الوحدة والحرية والاشتراكية ، أتجاوز الكثير عن ما جاء في البيان الوزاري حول السياسة الداخلية والخارجية وأقتصر في ردي على الناحية العربية من البيان حتى أقوم بواجبي في التعبير عن مشاعر ورغبات الناضحين الذين حملوني الأمانة وأنا بوني في التكلم باسمهم في هذا المجلس جاعلاً رائدي الصراحة التامة لا تأخلفني في الحق لومة لائم .

تعيش امتنا العربية الآن فترة بالغة الأهمية والخطورة ، فترة تقرر مصير الاجيال العربية المعاصرة والقادمة ، وتشكل نقطة تحول شامل في تاريخها يتصل بوجودها وكيانها وصميم حياتها . وقد تولت الوزارة الحاضرة زمام الحكم في هذه المرحلة الحاسمة التي تمتازها الأمة العربية في شتى أقطارها والتي تحتم علينا في هذا المجلس كممثلين للجماهير الشعب العربي الواعي في الأردن ومعيدين عن ارادته الناضجة أن ترتفع إلى مستوى الأحداث الخطيرة التي تمر بالعالم العربي والتي لا تحتمل أي تهاون أو مواربة أو مداراة ، بل تفرض علينا كمسؤولين أمام الله والشعب والتاريخ أن نلتزم جانب الصراحة في القول والجرأة في الحق ، واضعين نصب أعيننا دوماً الأهداف التي أجمعت عليها الأمة العربية في الوحدة والحرية والاشتراكية .

ولقد استمعنا إلى البيان الوزاري الذي تلاه دولة رئيس الوزراء في جلسة يوم السبت الماضي طالباً الثقة لحكومته على أساسه . ونحن نعلم ونوافق

١٠ - الدكتور قاسم الريماوي

١١ - صديقي الجعبري

١٢ - نجيب الاحمد

١٣ - اسحق الدزدار

١٤ - ابراهيم كريشان

١٥ - انطون البينا

١٦ - نجيب الرشيدات

١٧ - خليل السلواني

١٨ - يوسف العظم

١٩ - الشيخ مشهور الضامن

٢٠ - منصور السعد البطاينة

٢١ - عبد القادر الصالح

٢٢ - محمد المعاينة

٢٣ - اسماعيل حجازي

٢٤ - عبد الرحيم جرار

٢٥ - يوسف التكروري

٢٦ - فيصل الجازي

٢٧ - احمد اللوزي

٢٨ - سامي البخيت

٢٩ - ادريس التل

٣٠ - حافظ احمد الله

٣١ - غائبيل الملسا

٣٢ - يوسف عيده

٣٣ - ربحي مصطفى

٣٤ - مطلق الحديد

٣٥ - الدكتور داوود الحسيني

٣٦ - محمد كامل الحاج حسن

٣٧ - محمود الراشد الخراشي

٣٨ - علي الرميحي

٣٩ - محمد سالم اللويب

٤٠ - سامي حداد

الرئيس : الكلمة الآن للدكتور عواد عواد

هكذا عند الوصول



بان المجتمع الاردني هو جزء من المجتمع العربي يشترك معه في رسالته وتراثه وعقائده وعاداته ونواذعه واشواقه على حد ما جاء في البيان . غير اننا نصبون بلتحم هذا الجزء الهام من الوطن العربي باجزائه الاخرى الزاخرة بالحياة والعزيمة والراحفة بخطى واسعة نحو تحقيق الاهداف المقدمة ، وان لا يبقى متخلفا وراءها وكأنه غريب عنها. فما الذي فعلته هذه الوزارة ، بل ما الذي تستطيع أن تفعله في هذا السبيل لو ارادت أن تفعل شيئا ؟

— ضجة —

الدكتور عواد نائب طولكرم : (مداوماً) انا لا اخرج عن البيان . . فهل بهذه الطريق يصلح المواطن يادولة الرئيس ؟ ان هذه الطريقة هي افساد للمواطن وتشجيعه على ان يكفر بكل ما هو صالح . واذا كان دولة الرفاعي يريد حرية الفكر وحرية التعبير ، فلماذا كل هذه المراقبة على الصحف ؟ ولماذا تصدر التعليقات لهذه الجريدة أو تلك بالكتابة في هذا الموضوع أو ذاك وباتجاه معين مخصوص ؟ اضرب مثلاً على ذلك : اخبار الامام الخلوع وعن قرب دخوله صنعاء مما لا يصدقه طفل في هذا البلد .

لقد تعرض رئيس الوزراء الى الاحزاب فقال انه ينوي ايجاد نظام الحزبين ، يجب ان يعلم دولة الرئيس ان نظام الحزبين أو الثلاثة احزاب لا تفرض من الاعلى ، اي من الحكومة ، وانما تنشأ من الأسفل ومن القاعدة الشعبية وعلى تطور الزمن ، ويتكون الحزبان ان كانت هنالك وجهات نظر مختلفة يريد كل حزب ان ينفذ وجهة نظره . فالخزيان الجمهوري والديمقراطي في امريكا لكل منهما نظرة خاصة في تسيير دفة الاقتصاد . وحزبا المحافظين والعمال في بريطانيا لكل منهما وجهة نظره في السياسة والاقتصاد البريطاني . اما نحن هنا في الاردن فلنا مختلفين على

ما دام ان رئيس الوزراء يريد الحرية لبني وطنه فكان حرياً به أن ينص في بيانه الوزاري على رغبته في إلغاء قانون الدفاع وجميع القوانين الاستثنائية التي سنت في العهد الفارسي والتي لا يمكن أن تتفق وحرية الفرد أو حرية المجتمع . وما دامت هذه القوانين قائمة فلا يمكن الا ان يساء استعمالها كما حدث بالفعل في عهد وزارات الرفاعي السابقة . وما زالت هذه القوانين قائمة فان اساءة استعمالها تعرض المواطنين للاعتقال والتكيد والتعذيب . ثم أين هي الحرية ؟ هل الحرية هي أن نكم افواه الشعب عن فضح الباطل والمستغلين ؟ هل وقف ارسنال برقيسات النواب وغيرهم من الهيئات في هذا البلد الى وفود الوحدة بالقاهرة مهينين يعتبر في نظر دولة الرئيس حرية وخصوصاً بعد أن قبضت الحكومة رسوم هذه البرقيسات ؟

ان الايمان بحرية الفكر والتعبير عن الرأي بالوسائل المشروعة وفي حدود القانون على حد قول دولة الرئيس كلام ظاهر الحق وباطنه غش وتضليل فالذي يؤمن بحرية الفكر والعقيدة والتعبير عن الرأي لا يقيد هذا بحسود قوانين جائرة وضعتها اناس ليحكموا افواه الشعب .

سبيل الرخاء والمنعة والقوة . وسبيل الأردن الى بقاءه ودفاعه عن نفسه وعن غيره من الاقطار العربية المجاورة . ونحن نقول : طالما ان الامر على هذا القدر العظيم من الاهمية والخطورة ، افلا يتوجب علينا أن لا تأخر لحظة واحدة عن الركب المتطلق في اتجاه المجد والكرامة والعزة القومية ، وان تنهض بمسؤولياتنا ونيسدل كل تضحية وجهد في سبيل اقامة الدولة العربية الكبرى ضالة العرب المنشودة .

اجتمعت وفود الجمهورية العربية المتحدة وسوريا والعراق في القاهرة قلب العروبة النابض وقلمه وحدتها الصلبة الشامخة ، ووضعت اسس الاتحاد لهذه الاقطار الثلاثة في دولة عربية واسعة الشبان ، عزيزة الجانب تفتح العرب آفاقاً جديدة رحبة من القوة والرفعة والمجد والسلطان .

وهذه دولة الكويت الفتية الحديثة تعان في بيان رسمي امام مجلس الامة الكويتي بان الكويت بلد ديمقراطي يحكمه الدستور والسيادة فيه للأمة مصدر السلطات جميعاً وان حكومة الكويت ترحب بالوحدة وتستعمل على أن تلتزم بين اوضاع الكويت وبين الاسس التي ستبنى عليها وحدة الاقطار العربية وان من اهدافها أن تندمج في الكيان العربي الموحد .

والشعب العربي في الاردن يمز عليه ان يرى اشقاءه في الاقطار العربية الاخرى يرتبطون بروابط الوحدة المقدسة ويحد الابواب موصدة في وجهه تحول بينه وبين تحقيق امنه العالي في الاسهام الفعلي في اقامة الوحدة العربية والاشراك في اعيادها .

وفي صدد قضية فلسطين قال دولة الرئيس : اننا نؤمن ان هذه القضية لا يمكن ان تحل الحل الذي يضمن لاهلها استرداد حقوقهم المتصبة الا اذا توالت للعرب في كل قطر ارادة النضال المشترك

شيء وانما كل هنا وكل وآمالنا تتعلق بهدف واحد هو أن نكون قسماً من الدولة العربية الكبرى ، اذ بهذه الطريقة وبها وحدها فقط نستطيع أن نترد فلسطيننا العزيزة . اما أن تبقى تنفسى ليل نهار بان قضية فلسطين هي قضية العرب الاولى واننا نقف على اطول خط النار ، فان هذا الكلام لا يقصد منه الا الاستهلاك المحلي واللعب بعواطف الجماهير ، الذي يريد أن ينفذ فلسطين حقاً عليه أن يضحي والتضحية تكون بان نندمج في الدولة العربية الكبرى .

ثم لماذا لم تتعرض الحكومة لموضوع قضية اليمن ؟ ولماذا لم تعترف بها لحد الآن ؟ لقد مضى على النظام الجديد في اليمن أكثر من ستة اشهر واثبت انه راسخ البنيان ، وحرى بنا أن نعرف باليمن بالقصى سرعة ممكنة حتى نضع الامور في نصابها . ام مازال دولة الرئيس يعتقد ان خنجر الاسلام البدر اصبح على مشارف صنعاء ؟

اورد البيان ان الاردن بصفته يعتبر نفسه احدى القوى العربية الواعية المنطلقة ، بتجاوب مع الوعي القومي في العالم العربي بأسره ، وان رسالة الاردن عربية عريقة موروثه تستطيع أن تجعل منه اداة ايجابية فعالة تسهم بنصيبها الكامل في بناء الوطن العربي على روابط الاخوة والمساواة . هذا صحيح ، ولكن اردنا الجيب في عهده الحاضر يقف — مع الاسف الشديد — بمعزل عن التأثير والتجاوب بهذه التيارات المباركة والتطورات السريعة التي تبرز الطاقة النضالية الجارية لهذه الامة العريقة وتشق طريقها نحو الوحدة العربية التي اشرفت شمسه في افق الوطن العربي الكبير .

يقول دولة الرئيس بصريح العبارة : اننا في هذا الوطن الصابر المجاهد نؤمن بحتمية الوحدة وبان هذه الوحدة هي الهدف الاصيل لجميع الشعوب العربية لانها

- ٢ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد ياسر عمرو

السيد عمرو نائب الخليل :

معالي الرئيس حضرات النواب

اني وانا استهمل هذه الكلمة لمناقشة البيان الوزاري اود ان اشير الى حقيقة اولية من حقائق الحياة السياسية وهي هل ان الثقة بالكلمات التي تسجل على الورق فحسب بل هي ايضا الثقة بالذين تنطلق على الستم تلك الكلمات وعندما كنت استمع الى دولة الرئيس يلتقي بيانه الوزاري ففز الى ذهني تساؤلات كثيرة عن نظريات الحكم وفلسفة السياسة والمبادئ التي تقوم عليها الاسس العملية لحكومة صالحة ، وعقلية القائمين عليها . ويبرز هنا سؤال كبير كبير ان يضع مع التساؤلات الكثيرة ، هل الماضي له حجاب في الحاضر يؤثر ويتأثر ، هل التاريخ السياسي يتعارض مع تبني شعارات المرحلة ومدى التنسيق بين السياسة كسلك وبين الظروف كمرحلة ، والى اي مدى يمكن ان نفرق بين شخص سياسي واقواله وافعاله وامكانية تطبيقها وما هي العلاقة بين الخلق والسياسة .

واذا كنت ارجب كسل الرغبة في تجنب اي حديث في هذا المجال يمكن ان يتجه الى الاشخاص فاني احس احساسا عميقا بان واجبي ككاتب يحتم علي مناقشة البيان من خلال فهمي لطبيعة المرحلة العربية اولا ومن خلال التوعية من الرجال التي يتوجب على بلدنا ان يضع مصيره بين ايدينا لتتسجم مع منطق المرحلة وطبيعتها . ان عقلي رجس الحكم يا حضرات الزملاء هي التي تحدد اتجاهه وترسم اسلوبه في العمل السياسي وان التاريخ خير مرشد لدرسين العقلية الحثاكة ، ان السياسة فن رفيع ترتبط ارتباطا

وصمت بهم وحدة المصير والاختار المسداهمة عن اختلافات العرضية والسياسات المحلية . اجل انه يشترط توفر ارادة النضال المشترك لسدى العرب لاسترداد الحقوق المغتصبة . فاذا كنا جادين فيما نقول فسيلانا الى ذلك واضح جلي وهو ان تنضم القوات المسلحة في الاردن الى الجيش العربي الموحد وتصبح جزءا لا يتجزأ منه ، ولا تتوافر ارادة النضال المشترك بغير ذلك .

قل دولة الرئيس ان من اولي مهام وزارته اقامة علاقات الاردن باشقائه العرب على اسس من المحبة والثقة المتبادلة والاحترام المتقابل والتعاون التام في بناء وحدة عربية تحقق لامة آمالها الكبار واهدافها السامية .

وانا اقول لدولة الرئيس بدون لف او دوران ان وجوده في الحكم يقف سدا منيعا دون تقارب الاردن بشقيقاته الدول العربية .

استطيع ان اقول الشيء الكثير في هذا المضمار ولكن نيل الهدف الذي ارادني اليه يعني عن الاسترسال ، فاكثفي واصرخ بان ماضي السيد الرفاعي في الوزارات الاردنية العديدة قد اققده كل ثقة من المواطن العربي في الاردن ومن جميع القائمين على بناء الوحدة العربية العتيقة . ولذلك فاني بملء في احجب الثقة بهذه الوزارة التي لا تتمتع باي نصيب من تمثيل الشعب وتأييده .

اذا كان دولة الرفاعي يريد حقا للامة العربية ان تبني وحدتها وتصل الى اهدافها فما عليه الا ان يتخل عن الحكم فورا ويقسم المجال لحكومة قومية تتمتع بثقة الشعب وتمثله تمثيلا صحيحا وتأخذ بيده الى ميدان البناء والعمل الى جانب اخوانه تحت راية الوحدة يرتل معهم نشيد الوطن الاكبر ويضع صوته الى اصواتهم في نداء الله اكبر ، الله اكبر .

العربي والمشاركة في خلق التاريخ العربي الجديد . هذا البيان الوزاري اني بهذا الشكل لان الحكومة التي قرأته علينا ليست في سوية الاحداث العربية بحيث نضع بلدنا حيث ينبغي له ان يوضع في مقدمة الركب العربي التقدمي المتحرر ، فالحكومة لم تشترك لاكمفراد ولا مجموعة عقائدية في صنع وخلق هذا التيار العربي الماهر الذي اخذ يقطع من طريق امتنا الكثير الكثير من اسباب ضعفها وعجزها ليضعها بثقة وإيمان في طريق التقدم القومي وعلى مستوى العصر الذي تعيشه وامام المسؤوليات القومية والحضارية التي تواجهها ، وهي كافراد ومجموع اختارت في كثير من مراحل حياة هذا البلد ان تكون احدى العقبات الكبيرة التي تقف في وجه تطوره وانطلاقه في طريق الوحدة الصادقة امل شعبنا والحركة الحقيقية الاصيلية النابعة من قلوب جماهيرنا حين مثل برز وجوهها ادوارا ليست من الحرية او فهم للحرية ولا هي من حيث ايمانها بحق الشعب بها في شيء ، فجاءتنا تتحدث عن الحرية وهي تتصور ان مواطنينا مجرد احجار شطرنج ليس عليها الا ان ترسم لهم الرقعة المناسبة ليقوموا ما بين يداق سود او يداق يفض في محاولة تقليد عاجزة للحياة الحزبية في الغرب دون اي ادراك للعوامل التي احاطت بالغرب فخلقت مثل هذا النظام والفروق بين طبيعة العوامل المؤثرة في حياتنا لتجعل مثل هذا الاصطناع في حياتنا السياسية امرا مكتوبا له الفصل المحتوم .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

اني اؤمن بان اي نظام حزبي لا يمكن ان يقوم وينجح ما لم ينطلق من الايمان الصادق بحق الجماهير . في ان تختار العقيدة السياسية التي تريد ان تنظم انتظاما حرا في صفوفها وبالاخلاص الاكيد لهذه الحقيقة ،

وثيقا بالعلوم الاخرى كعلوم الفقه والاخلاق والفلسفة والتاريخ وهذا الارتباط يهذب من مفهومها التقليدي رغم ايماني بان الظروف تؤدي الى تغيير السلوك السياسي مؤيدا بذلك النظرة الحركية لا السكونية للسلوك الانساني فان العقلية لها اكبر الأثر في تطبيق المنهج لدرجة انها تخلق العمى السياسي في بعض الاحيان اذا اصرت على تحجرها . فالسياسة الناجحة هي الاسلوب الذي يحدد القيم العالية للانسان الفرد ، ومن هنا يقترن اهمية سياسة ما باهمية تطبيقها وتنفيذها ونوازع ودوافع العاملين فيها التي تحدد مواقفهم ، لذا فسياستنا الاردنية الداخلية والخارجية لا يمكن ان تفهم الا من خلال تحليل شامل لمختلف الفئات ذات المصالح الخاصة او الضاغطة التي يتألف منها المجتمع الاردني .

معالي الرئيس حضرات الزملاء

ان كل من يستمع الى البيان الوزاري يحسب انه بيان كتب لمواطنين في غير هذا البلد ولشعب هو غير هذا الشعب - انني اقولها ، اقولها وبصراحة بان روح البيان الوزاري ومضمونه ما تزال بعيدة كل البعد عن فهم منطلق الاحداث الطارفة في وطننا العربي الكبير ، وبعبارة اخرى البعد عن الفهم الى اعماق الازمة الاردنية من خلال الثورات العربية التي اجتاحت اجزاء هامة واساسية في المنطقة العربية .

في حين اننا كوطن واننا كشعب في مكان القلب من كل ما جرى ويجري في المنطقة ، واننا كوطن واننا كشعب غير قادرين على تجاهل هذه الانتصارات الطارفة التي ارتفعت اعلامها في اجزاء من وطننا العربي الكبير ، بل اننا لمحيون كل المنايا مهمون كسل الاتهام في تحسسين مكاننا من هذه الاحداث نبحث عن دورنا القومي في صناعة المستقبل

مجلس النواب



واذا كانت الحجة لا تفرع الا بالحجة كما قالت الحكومة فاني اعتقد بان من واجب الحكومة ان تلجأ ومنذ الآن الى ازالة كل حظر عن نشاط العمل الحزبي العقائدي على الاسس القومية، وان ترك للجماهير ان تعبر عن نفسها بحرية حقيقية معترفاً بها ليكون مجال الاختيار والانتقاء الطبيعي هو الاساس الذي يقوم عليه هذا النظام السياسي في هذا البلد سواء اوصلنا ذلك الى نظام الحزبين او تعدد الاحزاب . ولعله من الخير لنا ولموطينا ووطننا ول مستقبل امتنا العربية كلها ان نترك المجال مفتوحاً لبناء جسور من الفكر القومي والتنظيم العقائدي على الاسس القومية الصحيحة لنعبر من فوق هذه الجسور الفكرية الى اخوة الفكر القومي في اجزاء الوطن العربي وليعبروا من فوقها لينا لتلتقي القوي القومية المؤمنة عندها ضمن مشاركة مواطنينا في بناء صرح المستقبل العربي مشاركة حقيقية صادقة ان هذا هو افضل من ان نفرس قيوداً ونصلطع لهم نظريات ان تترك في حياتنا السياسية الا شعوراً مزياداً من التعقيد تجاه التيار العربي الصاعد الذي اخذ ينطلق بامتنا بمختلف ارجاء وطننا في طريق تاريخي عظيم يستحيل على اية قوة ان توقف زحفه او تحوله عن خط مسيرته القومية الطافرة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

جاء في البيان الوزاري وعد بالعناية والاهتمام بالمواطن وضروورة احترام وجوده لقد اصبحت هذه العبارات عبارات تقليدية في كل مناسبة، لم يعد شعبنا ليصدقها ، لانه يؤمن إيماناً راسخاً ان كل من انكر حرية الفرد يوماً من الايام لا يمكن ان يكون اميناً عليها في اية مرحلة من المراحل مهما كانت الظروف وتعددت الاهداف وحسنت النوايا، يذكر شعبنا من جملة ما يذكر الفترة النصيب التي مرت بهذا البلد عندما هدرت كرايته وحجزت حريته وكث اقواه

ابناءه ، يذكر المعتقلات والسجون يذكر اليتامى والارامل يذكر الدموع والدماء في وقت استبيحت كل مقومات الانسان ، ولا ريب ان دولة الرئيس يذكر هذا .

اقول هذا لا نحيماً ولا تحاملاً انما واقع دفعني اليه دولة الرئيس نفسه ساعه الله وحرك قديم الجراحات في نفسي اتلمسها كل لحظة من لحظات حياتي . اخي اخي انا اوسدته لحداً قبل سنة عندما زج به في السجن يوم ٨/٨/١٣هـ ليقضي ثلاث سنوات بين الجدران الرهيبة ليخرج ملفوف بقماش ابيض هو الكفن ، نفس الواقع ونفس الالم ونفس المرارة يجتاحني عندما يتحدث البيان عن الحريات واحترامها واستغلال طاقة الفرد ، الكل يذكر ايها السادة الاستاذ غلص عمرو انه عمي طبعاً الكل يذكر لان آهات عذابه اصحت كل ذي سمع ، انه عمي هذا ايها السادة في جوار اخي خرج من السجن الى القبر بعد ثلاث سنوات قضاه معتقلاً من السجن الى غرفة السجن في المستشفى ومنها الى القبر الى جوار الكثيرين الكثيرين الذين ذهبوا ضحية الحرية التي اصبحت معشوقة البيان الوزاري اليوم . اذكر هذا على سبيل المثال ايها السادة لاني لست الآن في معرض الاتهام . ما الذي اقترفته هذه القافلة الطويلة من خيرة ابناء هذا البلد ، لم يقرؤوا ذنباً سوى انهم احبوا بلدهم وعز عليهم ان يروا مصير الانسان العربي في الاردن يعثر على ايدي نجاة من الوشاة المفرضين الذين مات في نفوسهم كل احساس قومي . هم نفس الوشاة الذين يعد البيان بعدم الالتفات اليهم ، لقد سبق السيف العدل وجدت بوصل يادولة الرئيس حيث لا ينفق الوصل .

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

ان قضية الوحدة لم تعد قضية تقارب . تفرضه مرحلة معينة . او مصلحة سياسية اتبنت في ظرف

اخر من العقيلة ونوعا اخر من الاستعداد هو القادر على تحقيق امل شعبنا في السير مع الركب العربي المتحرر الذي يفسح لنا المجال للرجب للمشاركة الايجابية الصادقة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

اني لا اذكر في هذه اللحظة الكلمات التي قالها رئيس الوزراء السابق في الجلسة السرية التي اكل بها بيانه الوزاري . واني اذكر بصورة خاصة ما استطعنا ان نلمسه من خطر اكيد على بلدنا نتيجة لعزلتنا عن القوى العربية الحقيقية القادرة على الوقوف في وجه اسرائيل ، واني اقول الان ان منطق الدفاع عن النفس ومنطق القضاء على اسرائيل منطق الانتصار في معركة استرداد فلسطين اضافة الى المنطق الثوري التحرر الذي يملأ الحياة العربية اليوم كل هذا يفرض علينا ان نلعل كل صعوبة تحول ييسنا وبين الالتحاق بالركب . لست اريد ايها السادة ان اتحدث كثيراً عن موقفنا في اليمن فان طبيعة الاتجاه التاريخي اعطت النتائج الحتمية وزحمت النهاية الطبيعية لنظام عاجز عن فهم الحياة ومنطقها ولكي اود ان اشير الى ان بيان الحكومة لم يجرؤ على التخلي عن سياسة خاطئة ارتكبتها بحق مواطنينا العرب في اليمن على يد حكم رجمي استبدادي اظلم اثني عشر قرناً . ولست اريد التحدث طويلاً عن اغفال الحكومة لموقف الاردن من السعودية فحسبي ان اقول ان مثل هذا التحالف لم يلق ابداً مع ما يجيش في اعماق مواطنينا من اتجاه نحو التقدم والتطور والتصميم على تخطي كل عقبة تحول دون التقائه مع تيار التاريخ العربي وقطع كل رابطة تشده الى الوراء لتمجده عن الوصول الى هدفه الكبير . لهذه الاسباب جميعها يا ايها السادة ولاني اؤمن بان طبيعة حياتنا تفرض وجود حكم في هذا البلد اقدر على التجاوب مع مقتضى الحال احبب الثقة عن الحكومة .

من الظروف ولكنها عملية بناء مصير واذا كانت الجامعة العربية قد مثلت دور المؤسسة التي ترضى بمجرد الاطار الخارجي دون المضمون والمحتوى عندما اهتمت بتجميع العيوب العربية وتكريسها والحفاظ عليها فان طبيعة التفاعل الذي يمزج اعماق الحياة العربية اليوم قد اجتاز الجامعة العربية ومنطقها ومفهومها ومستواها ليضع لنا مستويات ثورية من الفهم لقضية الوحدة وهيئات ان يجد الالتقاء معها مجرد وحيدة ظاهرة في الصف والمهدف والجهل في حين ان كل معطيات الواقع القائم في هذا البلد تقصينا عن حقيقة الوحدة وطبيعتها الاصلية . فعلينا ان نتخذ موقفاً ايجابياً من الصراع العقائدي العنيف الذي يمزج الارض العربية . فلم تعد الجماهير تكتفي بالتغني بالعروبة والوحدة بل يريدون كما في قلوبهم عقيدة قومية راسخة تتناسب وطبيعتهم تقوم عليها عروبتهم ووحشتهم قوية الدعائم راسخة البناء تدفعها الى الامام السواعد القوية والقلوب العامرة بالرسالة القومية .

ان الدول العربية التي انجزت وحدتها في هذه الايام قد تنازلت لدولة الوحدة الكبيرة عن الكثير الكثير من مقومات السيادة الهزيلة الهزلة وعن الكثير الكثير من مقتضيات التثبيت بمظاهر الاستقلال الضعيف لتستمد من سيادة الوحدة كل اعزازها وعزتها ولتنتقل من دولة الوحدة الكبيرة الى آفاق التقدم والتطور والتحرر .

ونحن في هذا البلد ورغم كل ما نحاط بحياتنا في السنوات الاخيرة من ازمات نجد ان قلوب شعبنا تحفّ فرحاً للوحدة تتحقق لوطننا في بعض اجزائه وشعبنا يتجرع القصص لانه لم يجد مكانه بعد في هذه الوحدة ولم يلق بعد مع نفسه واتجاهه وزعاته واشواقه . اني اقولها صريحة من على هذا المنبر وباسم هذا الشعب العظيم ان نوعاً آخر من الحكومات ونوعاً

هكذا من الفصل



- ٣ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد شبيب الجيوسي  
السيد الجيوسي نائب طولكرم :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

إيماناً مني بوحدة الوطن العربي ووحدة  
الامة العربية . وتعبيراً عن شعور كل مواطن ارى  
من واجبي المقدس ان استهل بياني هذا بتقديم التهنئة  
الخالصة للشعب العربي بأمره من المحيط الى الخليج  
ابتهاجاً بمولد الجمهورية العربية المتحدة بأقطارها  
الثلاثة ، كما أقدم بالشكر العميق لأصحاب السيادة  
رؤساء وأعضاء وفود تلك الاقطار الذين حققوا  
بانخلاصهم وتضحياتهم هذه الوحدة المباركة التي  
كانت وستظل ابداً مهوى أفئدة العرب اجمعين .

أيها السادة :

في فجر ذلك اليوم الاغر السابع عشر من  
نيسان سنة ١٩٦٣ تلاقى مرامي القدر في ميقاتها  
المحدد وبومها الموعود وانتصرت القومية العربية بعد  
نضال دام مرير اروع انتصاراتها على أعدائها  
من المستعمرين والعملاء والصهاينة والرجعيين ،  
ووقعت الوفود المؤمنة ذلك الميثاق العتيق وسجل  
التاريخ بمداد من الاجلال والاعجاب مولد وحدة  
عربية جاءت لتقول للعالم اجمع ان الركب العربي  
المتمحرون قد استأنف زحفه المقدس حاملاً رسالته  
الخالدة : رسالة الحق والعدل والحرية والكرامة  
والمساواة وارتفع العلم الحبيب الخفاق بنجومه الثلاث  
مزهوراً غتلاً في سموات القاهرة ودمشق وبغداد  
يحيطه قلوب الملايين من أبناء الشعب العربي بالتقديس  
والاكبار ، والله اسأل ان يؤيد هذه الوحدة ويباركها  
حتى تنظم باقي الاقطار العربية في وقت قريب ان  
شاء الله . وكنت اتوقع من الحكومة بل كان الواجب

القومي يفرض عليها ( وهي التي تدعي انها جاءت  
لتنقية الجو العربي ) ان تتخذ ذلك اليوم عيداً قومياً  
مشاركة منها للاقطار الشقيقة في عيدها الميمون  
وفرحتها الكبرى وان ترسل برقيات التهنئة للعواصم  
العربية الثلاث ولكنها للأسف الشديد تركت هذه  
الفرصة الذهبية تمر وكأن هذا الحدث التاريخي  
العظيم الذي هز العالم بأسره لا يعنينا من قريب او  
بعيد ولا يتصل بنا بسبب من الاسباب .

انني لا اقر الحكومة على هذا الموقف وارى  
انها اخطأت بحق نفسها وبحق شقيقتها اذ كيف  
توفق بين موقفها هذا وبين قولها في بيانها الذي  
تناقشه اليوم بالحرف الواحد ما يلي ( انها تقابل  
نالتأييد الكامل والرحيب الحसार كل مسمى وكل  
انجاز يحقق الاماني القومية المشتركة في الوحدة او  
الاتحاد ) . اننا طلاب وحدة شاملة والاردن بصفة  
خاصة في امس الحاجة لهذه الوحدة وهي ضرورية  
له ضرورة الماء والهواء فعل الاردن ان يرتفع الى  
مستوى الاحداث الجارية التي تجري حوله وان  
يتجاوب معها إيجابياً اخلاصاً لرسالته وتأدية لآمانته.  
ويجب علينا ان نواصل السعي الجدي المخلص لتحقيق  
اي نوع من انواع الوحدة او الاتحاد في اي شكل  
من الاشكال يقلدنا مما نحن فيه ، ولذلك اطلب من  
الحكومة ان تبادر وترسل وفداً رسمياً للقاهرة وبغداد  
ودمشق ليجري اتصاله مع المسؤولين لتحقيق هذا  
الهدف النبيل .

أيها السادة :

ان التكتل هو روح هذا العصر وطابعه ،  
وها نحن نرى دولاً كادت في الامس القريب تفني  
نفسها بعضاً في حروب استمرت عتدة قرون ،  
تصانفي وتعاون في مجالات الدفاع والاقتصاد على  
ما بينها من فوارق اللغة والجنس والتاريخ .

الاستعداد والنية الخالصة لدى الحكومة للتقيد بما جاء  
فيه فقد سبقت الحكومة السابقة وجاءت الى الحكم  
وهي تحمل رسالة خلق المواطن النموذج في الوطن  
النموذج ضمن مفاهيم تقوم على مخططات فذا  
كانت النتيجة ايها الاخوان .

اما المواطن النموذج فقد زج به في المعتلات  
بدون محاكمة ، واما الوطن النموذج فقد قطعت  
اوصاله وابعد عن شقيقته ، واما المفاهيم فكانت في  
الواقع مغالطات ، واما المخططات فقد تجسدت  
تخيلات . ان العبرة في البيان هو مدى اخلاص  
الحكومة القائمة على تطبيقه وليس في تاريخ هذه  
الحكومة ما يشجعنا على ان نصدق ان الحكومة جاءت  
تتني ما جاء في بيانها وتطلب بحسن نية ان تفعل  
كل ما جاء فيه .

اما في السياسة الخارجية فساتني اعود واكرر  
ما طلبته من الحكومة السابقة وهو ضرورة تبادل  
التفكير السياسي مع الكتلة الشرقية ، وكرر كذلك  
والفت النظر ان الحكومة الاميركية قررت تزويد  
اسرائيل بالصواريخ من طراز ( هوك ) وما لا شك  
فيه ان هذه الصواريخ ستطلق يوماً ما على الاردن  
وعلى غيره من الاقطار العربية وسوف تقتل وتدمر  
وهذا عمل عدواني سافر من الحكومة الاميركية لا  
يصح السكوت عليه ابداً ، ان الحكومة الاميركية  
بهذا العمل تعلن الحرب علينا فعلاً وتزيد النار  
اشتعالاً ، وكأنه لم يكفها اسلحة حلف الاطلسي التي  
قدمتها لاسرائيل فقامت تزودها بالصواريخ وغدا  
ستزودها بالقنابل الدريسة وقذائف ( بولارس )  
والفضل من هذا كله لتلك الحكومة ان تعلن الحكومة  
الاميركية رسمياً ان نجمة داود هي النجمة الحادية  
والجسمون في نجوم العلم الاميركي وان اسرائيل هي  
الولاية الحادية والخمسون في الولايات المتحدة

وكيف بنا ونحن امة لها من مقومات الوحدة  
ما لم يتوفر مثلها لامة من الامم في هذا العالم .

ان الوحدة ايها السادة هي سبيلنا الوحيد  
لاسترداد الوطن السليب وان الحدود القائمة اليوم في  
الوطن العربي هي حدود تقامها الاستعمار المجرم لكي  
يمزق الجهد العربي فاستمرار وجودها لطفة عار في  
تاريخ نضالنا الثوري المقدس .

ان الوحدة بطاقتها الخلاقة وامكانياتها الضخمة  
المائلة هي التي ترد دول الاستعمار الى صوابها وهي  
التي تقوم اعوجاجها وتصحيح منطقتها المتغطرس  
السقيم ، ذلك المنطق الذي سوغ لها خلق اسرائيل في  
قلب وطننا الحبيب وتشريدنا تحت كل سماء ، وذلك  
للمنطق الاعوج الذي يساوي بين العالم العربي كله  
فيضعه في كفة ويضع اسرائيل في كفة اخرى  
راجحة . ان الشعب العربي باجابه يطلب الوحدة  
مهما غلا تمنا لانها طريقه للحياة الحرة الكريمة في  
وطن متحرر كرم .

لست ادري ايها السادة ما الذي يمنع هذه  
الحكومة من الاعتراف بالنظام الجمهوري في اليمن ؟  
وهل في هذا السلوك ما يساعد على تنقية الجو  
العربي ؟ ؟ ان الزعيم السلال ينشئ امة ويصنع  
تاريخاً انه ينقل اليمن من عصر الظلمات الى عصر النور ،  
فليكن الله في عون في مهمته الخطيرة هذه ويوفقه  
الله في سماعه النبيل . اما جيشنا الباسل فقد عصفت  
به الاهواء فابعدت الثبات من خيرة ضباطه وجنوده  
بلا محاكمة الامر الذي اشغل الرأي العام في البلاد  
واثار كثيراً من التساؤل والجرح .

الرئيس : ( مقاطعاً ) ارجو ان تتجنب  
هذا البحث .

السيد الجيوسي نائب طولكرم : ( متداولاً )  
... ان العبرة في اي بيان حكومي هو مدى

الاميركية ولكتني اؤكد لكل مسؤول في الحكومة الاميركية ان اسرائيل سزول لان الجمهورية العربية المتحدة ظهرت للوجود .

ابها السادة : لم يفلد الاردن مما هو فيه من مشاكل ولم يحل ازمة كيانه الا وحدة عربية شاملة فلنعمل لها بدأ واحدة وقلباً واحداً باخلاص وتفان ولنقدم التضحيات مهما جلت وعظمت وقل اعمالوا فسيري الله عملكم ورسوله والمؤمنون واني لما تقدم من اسباب احجب ثقني عن هذه الحكومة .

- ٤ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد كامل محي الدين السيد محي الدين نالاب رام الله :

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام

في هذا اليوم الذي يستقي فيه ممثلو الامة للاقتراع على الثقة بالحكومة ، لا بد لي من اشارة عابرة الى وجوب تعديل الدستور لضمان ابداء الآراء بصراحة تامة حتى يتسنى لهذا البلد الاستفادة من الآراء النافذة والنقد الموجه البناء الذي ينبع من صميم المصلحة القومية العليا لهذا البلد ، وهذا لا نستطيع ضمانه الا في ظل دستور يكفل للمجلس هيئته ويحفظ بقاءه لتكون السلطة التشريعية موجهة ومراقبة للسلطة التنفيذية لأن الأولى تنبثق من صميم ارادة الشعب والشعب مصدر السلطات .

لهذا وجب ان يضمن الدستور عدم التلويح او التهديد من قريب او بعيد بحل السلطة التشريعية اذا ما وقعت في وجه السلطة التنفيذية او حجب الثقة عنها الا في ظروف تقتضيها المصلحة القومية العليا للوطن ، وقد املت الحكومة في بيانها هذه القاعدة الاساسية للحكم النيابي السليم . وما ديمقراطية الحكم في اي بلد كان لثقاس الا بمقدار ما تتمتع به السلطة التشريعية من قوة

الاشراف والتوجيه على السلطة التنفيذية وتوجيهها في المنطق القومي الصحيح . ولما كان كتاب التكليف السامي جامعاً وشاملاً لجميع السياسة القومية التي هي تعبير صادق لارادة شعبية جماهيرية بالانطلاق مع الركب العربي المتحرر ، مما الهب النفوس المتشوقة الى الوحدة والحريسة ويحث فيها الامل والرجاء بأن الاردن العربي اخذ يتجه نحو تلاقي القلوب بعد الجفاء وتوحيد الرأي بعد التجزئة والاتفاق على الاهداف بعد التفرقة جاء وبنا للاسف بيان الحكومة الوزاري مقتضياً وغامضاً لا يعرف تفسيره الا اعلام الغيوب .

معالي الرئيس حضرات النواب

لقد شاء القدر ان يخصنا نحن ابناء هذا الجيل ان نشهد مولد السدولة العربية ذات النجوم الثلاثة لتكون نسوة للدولة العربية الكبرى من المحيط الى الخليج ، وبات العرب في عيد وما احلى فرحة هذا العيد اذ انها تساوي العمر كله ، وينبغي ان يلبس الانسان العربي اجمل الثياب في ايام الاعياد ولكننا ابسنا في هذا البلد ثوبنا القديم .

افلا آن يا سادة ان يلبس هذا البلد ثوبا جديدا لم تمتد اليه مآسي الاحكام العرفية واحزان السجون والتشريد التي اشترك فيها دولة الرئيس الحالي في السابق . ام هو من باب الحكمة والسياسة يا دولة الرئيس ومن شروط التقارب والاتقاء مع الاشقاء العرب ان يكون على باب مكتبي في رام الله اربعة من رجال المباحث راقبون في كل خطوة اخطوها ويعملون بالتقارير التي ما انزل الله بها من سلطان حتى يوجدون مبرراً لبقائهم وشكرهم من قبل المسؤولين . ام هي براعة سياسية تريد في التقارب حينما يتجاوب ابناء هذا الشعب مع انطلاق الحسين في الوحدة والاتحاد فيعبرون عن مشاعرهم بأبسط وسائل التعبير

٢ - اصدار الغفر العام عن المبعدين السياسيين في الخارج حتى يسهموا في بناء هذا البلد وخدمته هذه الامة .

٣ - قيام حكومة قومية مؤهلة شعبياً لتحمل المسؤوليات الملقاة على عاتقها لترتفع الى مستوى الاحداث العربية الكبرى .

٤ - بما ان الاردن هو المسؤول الاول عن تبني سياسة ايجابية فعالة لقضية فلسطين ومسئ هنا يجب ان تنطلق الصرخة الاولى لتحرير الوطن السائب وينبغي ان حل قضية فلسطين يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالوحدة العربية الشاملة ، فان الاردن مدعو لبلل اقصى جهده وتضحياته من اجل الحفاظ على الكيان الفلسطيني ولم شتات الشباب الفلسطيني المتبعثر في ارجاء الكرة الارضية وتجنيد طاقاته الكامنة لتكون نواة جيش صغير في جيش العروبة الكبير حتى نضمن لقضيتنا حلاً عادلاً مهما بلغ الفداء وعظمت التضحيات .

٥ - ان المنطق السليم يتوجب علينا ان نعالج هذه القضية « قضية فلسطين » بجميع الطرق التي تكفل لنا حقنا المشروع في ارضنا العربية . ولذا نرى ان الواجب القومي يحتم علينا اقامة علاقات دبلوماسية مع دول الكتلة الشرقية حتى نضمن مساعدتها ووقوفها الى جانبنا في اروقة الامم المتحدة ، نحفظنا بحقنا ان نضع بقوة وعزم كل تسلسل عقائدي شيوعي في منطقنا هذه لان ذلك مغاير لديتنا وتقاليدنا ومعتقداتنا القومية الصحيحة .

٦ - قيام وفد برلماني في حال واعطاءه جميع الصلاحيات للمفاوضة من اجل تقارب عربي صحيح .

٧ - اعادة تنظيم جهاز الجامعة العربية بحيث ترتفع الى مستوى الاحداث لانها منذ تكوينها حتى اليوم ما هي الا نداء لواء الكلام وتوسيع شقة الحصار

عن الفرقة العربية بارسال برقيات التهنئة الى الوفود العربية لمباحثات الوحدة وبعد ان استقفي ممثلو الشعب بالاجماع المطلق في هذا المجلس ، فتصدر اوامر دائرة المطبوعات في نفس اليوم الذي ناديت بحرية التعبير وحرية الرأي فتصدر اوامرها الى الصحف بعدم نشر ما دار من حديث عن الوحدة والتبريك لما الا بعد يومين من الاخذ والرد . ام هو غخطاً جديداً في السياسة ان يبرق بضعة طلاب من المهبط الحماس في الكلية الهاشمية مهتئين بالوحدة فتمتد اليهم الايدي الملوثة لتحرمهم من دراستهم اسبوعاً كاملاً ولا يزالون تحت رحمة القدر . انها امور تسترعي جميعها الاسراع في العمل وتضميد الجراح والتي اثنت في الماضي ليشعر الناس والمواطنون بان النفوس قد لقيت والقلوب قد طهرت ، ولنبداً صفحة جديدة من حياة هذا الشعب حتى تعاد الطمأنينة والاستقرار الى قلوب المواطنين الشرفاء ونحيي في النفوس الامل والرجاء .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

ارى من واجبي وانا مسؤول امام الله والواجب والتاريخ ان انطلق في صراحتي هذه في مستوى المسؤولية الكبرى للمقابلة على عاتقي كممثل لهذا الشعب الصغير الكبير ، الصغير في عدده والكبير بايمانه ومثاله العليا في الوحدة والحريه والحياة الكريمة . لذا فاني ساحصر مطالبي في نقاط هامة تكون محورا وانطلاقاً في تقارب والتقاء مع الاشقاء العرب وبدونها لا يخلف اي اثنين على صحة عدم توفر اي تقارب او لقاء وهذه النقاط الخمسة فيما يلي :

١ - اعادة تنظيم الجيش حيث تعاد اليه جميع الكفاءات التي اخرجت منه لتساهم في بناء جيش عربي من الطراز الاول .

هكذا منه لصل



٨ - اطلاق الحريات العامة وتخفيف حدة الاستفزاز من رجال المباحث العامة لشعور المواطنين التي قد تسمى الى الحكم في نظر المواطنين .

٩ - رغم قوات الاوان ، ارى ان الاعتراف بالحكم الجمهوري في اليمن ضرورة قومية ملحة من اجل نقاء النفوس وتقاسم الانسان العربي ومسارته ركب التطور والارتقاء .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

الى ان تتحقق جميع هذه المطالب العادلة فاني احجب الثقة عن الحكومة والله ولي التوفيق .

- ٥ -

الرئيس : الكلمة الان للدكتور احمد خريس

الدكتور خريس نائب اربد :

معالي الرئيس اخواني النواب المحترمين

ان هذه الحكومة محظية اذ صدرت في عهدها الارادة الملكية السامية بالعفو عن عدد من المحكومين واطلاق سراح جميع المعتقلين والموقوفون السياسيين فلجلالة الملك المعظم جزيل الشكر والامتنان على مكرمه هذه . . . واني اوافق الحكومة على مايلي :

١ - تعديل قانون الانتخابات العامة .

٢ - ابتعاد القوات المسلحة عن التدخل بالسياسة واعدادها للدفاع عن الوطن .

٣ - اتاحة الفرصة امام المرأة الاردنية للاسهام بنصيبها الكامل في مجالات الخدمة العامة .

معالي الرئيس اخواني النواب المحترمين

استبشحكم لبرا اذ ابدأ بمطالب اللواء الشمالي الملحة قبل البدء بمناقشة البيان الوزاري وهذا نزولا عند ارادة الاهلين .

١ - ان قضاء الكورة لا زال منعزلا عن العالم

ومن الانصاف ترفيت الطريق الممتدة بين دير ابو سعيد وجديتا .

٢ - ان الطريق التي تصل الرمثا باللدنية بحاجة الى ترفيت كي يتصل سكان ناحية الرمثا بالمدينة في فصل الشتاء .

٣ - ان مجلس بلدية الرمثا لا يمثل اهلهما تمثيلا صحيحا ولظروف خاصه اهمل حله سابقا وارى من الواجب حله واجراء انتخابات جديدة كي يمثل الاهلون جميعا في المجلس للمساهمة في تسيير بلدهم .

٤ - ان مستشفى الاميرة بسمة في اربد جامع مانع فهو للجراحة والداخلية والاطفال والامراض السارية ولكل الامراض التي وجدت على الارض فكثير ما يدخل المريض للمستشفى لاجراء عملية الزائدة الدودية ليخرج منه مصابا بالتيفوئيد ، واني اعتقد ان معالي وزير الصحة يوافقني على ان هذا الخاسط في الطب غير جالس ، ولذلك لا بد من تخصيص هذا المستشفى للأمراض الجراحية وانشاء مستشفى للأمراض الداخلية .

٥ - ان كثير من القرى في اللواء الشمالي مستعدة لانشاء بلديات فيها واخص بالذكر قرية الصريح وكفر سوم وجديتا وغيرها ولكن هذا الطلب لم يلق التأييد حتى الآن .

٦ - لم يرد في البيان الوزاري اية اشارة لمشروع الأزرق رغم اهميته وضرورته القصوى .

معالي الرئيس اخواني النواب المحترمين

اذا كان لا بد لكل انسان من ان يتمتع بشخصية معينة ترك انطباعا واضحا في المجتمع الذي يعيشه فان دولة رئيس مجلس الوزراء اكثر الناس وضوحا وقد تمس بالحكم واكتشف للجميع حتى انه أصبح في غنى عن تقديم بيان وزاري ، فلماضي البعيد يغني عن كل

وهناك سؤال آخر اوجهه لمعالي وزير الاقتصاد وهو المختص بالرياضيات والمقدر لقيمة الارقام والاحصاء . . . وقيل السؤال احب ان اذكر معالي وزير الاقتصاد بالفقرة التالية من البيان الوزاري للحكومة السابقة . . . جاء فيه ما يلي « وسيتم تنفيذ جميع هذه المشاريع وجميع المشاريع الصناعية والاقتصادية الاخرى ضمن مشروع السنوات الخمس الذي ستعده ليشمل سبع سنوات ، ستتمكن البلاد خلالها من زيادة الدخل القومي وتخفيض المساعدات الاجنبية للموزنة العامة تدريجيا بحيث يصبح في مقدورنا الاستغناء عنها كليا في نهاية عام ١٩٧٠ » هذا ما جاء في بيان الوزارة السابقة ، واعتقد ان هذا من ضمن اختصاص وزير الاقتصاد . . . والسؤال ما يلي : ما رأى معالي وزير الاقتصاد في اغفال التقديرات الاساسيتين الواردتين اعلاه . . . اولهما مشروع السنوات الخمس ، وثانيها الاكتفاء الذاتي عام ١٩٧٠ ؟ فهل آمن معاليه بخطأ مشروع السنوات الخمس ونظا التقدير السابق للتخلص من المساعدات الاجنبية ؟ ام انه لا زال مؤمنا بذلك وفي وضع كهذا فهو مازم بأن يكون رأيه واضحا ومدرجا في البيان الوزاري .

وهناك سؤال ثالث اوجهه لوزراء القاسم المشترك الاعظم مجتمعين ما . . . مصر خطط فلسطين يا اعضاء وزارة الشباب ؟ وما مصر الكتاب الابيض يا اعضاء وزارة الشباب ؟ وما مصر مشروع السنوات الخمس يا اعضاء وزارة الشباب ؟ . . . يا سادتي الوزراء الشباب . . . الوزارة مسؤولية حكم امام الشعب والاجيال القادمة والتاريخ . . . وليست مركزا للجاء وزيادة لرواتب القاعد . . .

فاما انكم مؤمنون بمنهج الوزارة الحالية . . . وبذلك اعتراف بفشلكم حكم هذا البلد مسدة اربعة عشر شهرا . . . فكل وزير في الوزارة يجب ان يكون رئيس وزراء لا تلميذا وصدي لوزير .

بحث وبعثنا امام شخصية يسهل الحكم عليها حكما منصفيا لا ظم فيه . . . وفي موضوع المشتركين بالوزارة يطيب لي أن اوضح رأيي ان قبول الدخول في الوزارة يعني قبولنا لتحمل مسؤولياتها كاملة من جهة واستعدادا لتحمل مسؤوليات الوزارة التي يختص بها الوزير المعني من الجهة الاخرى . . . فلا يجوز لاي انسان أن يقبل بهذه المسؤولية دون الاستعداد لمواجهةها فالعلم والامانة والنجاح في وظيفة ما . . . كل هذا لا يعني توفر الكفاءة لتحمل مسؤولية الحكم بل لابد من تمرس في العمل السياسي ومبدأ واضح يؤمن به الانسان ويدعو اليه ويناضل من اجله فلا يجوز باي حال من الاحوال ان يؤتى بموظف كان العمل السياسي محرما عليه قبل ايام معدودات ليتحمل مسؤولية الحكم ويدير دفة السياسة الا اذا كان انسانا مطوعا ويعتبر الوزارة وظيفة اعلى من وظيفته السابقة تسبق عليه لقب المعالي وتزيد راتبه التقاعدي كما انه من الواضح ان أية هيئة تتحمل مسؤولية الحكم لا بد وان تضع نصب عينها برنامجا معيناً تسمى الى تنفيذه ، فاذا وقتت في ذلك كان لها الشكر والثناء من مجموع الشعب ، والا فاعليها الا أن تفصح الخيال لغيرها . . . والغريب الذي لاحظته بأن هناك افرادا كأنهم القاسم المشترك الاعظم لكل وزارة ، ففي هذه الوزارة اربعة كانوا بالوزارة السابقة ، وكانت لبعضهم مسؤوليات كبيرة . . . فعالي وزير الخارجية الذي كان كذلك في الوزارة السابقة والذي تسلم بالكتاب الابيض ، أرجوه الاجابة على السؤال التالي : هل تنازلت معاليك عن الكتاب الابيض الذي كتبت تلوح به كلما سئلت عن السياسة العربية والخارجية . . . واذا كان ذلك كذلك فما هو الخطأ الجديد الذي ستعتمد كوزير مختص بالخارجية ؟ ؟ واذا كنت معاليك لازلت تؤمن بالكتاب الابيض وتبناه فلماذا لم يرد له ذكر في البيان الوزاري ؟ ؟



معالي الرئيس ، اخواني النواب المحترمين

جاء في البيان الوزاري ما يلي ( اننا سنعمل على تأمين وسائل العيش الكريم للفلاح والعامل والموظف . . الخ ) هذا القول القضاة والذين لا يلزم الحكومة بشيء لا يمكن ان ينشأ للمعنيين به ، فالعامل لا يكفيه الكلام ، فهناك خطوات إيجابية فعالة يحسن بالحكومة بتبنيها ، والا فلا نصيب له في هذه الحكومة ، فمن حق العامل ان يمثل في مجالس ادارة الشركات ومن حقه ايضا ان يتقاضى قسطا معقولا من ارباحها ، فاذا كانت الحكومة جادة في اعاش العامل فما عليها الا تبني ما اسلفت . فالعامل لا ينشأ زيارة وزير الشؤون الاجتماعية للمصنع والرقابة .

وجاء في البيان الوزاري ما يلي ( سنقدم الحكومة في اقرب وقت ممكن بمشروع التعديلات الدستورية اللازمة لتنظيم الحياة البرلمانية وتنمية المسؤولية النيابية بحيث يتطور هذا الوضع الى تكوين وانشاء نظام الحزبين . . الخ ) ان نظام الحزبين الذي تعتمد هذه الحكومة كن بصعد على السلم من اخر درجاته فمؤلا لا يستطيع النزول الى تساعده ولا يستطيع الصعود الى مكان اعلى من المكان الذي هو فيه . . فالحرية ابها السادة في هذا المعنى حزبية اشخاص لا يتعدون المائة شخص في هذا البلد لا يمثلون الشارع في كثير من الاحيان وباعتقادي ان اي تنظيم حزبي لا ينبثق عن الشارع ممثلا للعامل والفلاحين والمثقفين سيكون مهزلة لا ممثلا للشعب .

وجاء في البيان الوزاري ما يلي ( ان الحكومة ستوطد روابطها مع الدول الاسلامية . . الخ ) ان هذا القول اذا اخذ على اطلاقه لا يعود في كثير من الاحيان على وطننا بالخير والفائدة . فتحن لا نريد الروابط الحسنة مع الدول الاسلامية التي تتأمر على

قضايانا القومية ، فتركيا بلاد اسلامي صديقة لاسرائيل . . فكيف يمكن الثقة بها والصداقة معها ، . . . . . ننا نريد توطيد الصداقة مع الدول الاسلامية المؤمنة بقضايانا الوطنية لا التنازلة عليها .

والرابطة الدينية مع دولة اخرى يمكن ان تجمعنا فقط في مواضع الالتقاء الديني في القدس والحجاز وفي المساجد الدينية . . . . . وغير هذا يجب ان نكون اعداء مع كل الدول الاسلامية وغير الاسلام اذ لم تتفق في موقفها معنا بقضايانا الوطنية .

وجاء في البيان الوزاري ما يلي ( وستستمر الحكومة في علاقاتها الودية مع جميع الدول الاجنبية على اساس المساواة التامة والاحترام المتبادل وحرية التعامل معها في حدود مصالحنا الوطنية والقومية . الخ ) انني افهم ان الدول المعنية في هذا القول هي دول المعسكر الاستعماري الغربي وعلى راسها اميركا وبريطانيا وفرنسا . . الدول التي اوجدت اسرائيل والتي شنت الحملة العدوانية الاثيمة على قناة السويس سنة ١٩٥٦ والتي قتلت اخواننا في الجزائر وعمان وتونس وفي كافة الاقطار العربية . . فكيف يمكن اعتبار هذه الدول صديقة لنا وكيف يمكن الثقة بها والاطمئنان بها .

واخيرا طالعنا الحكومة بعبارة جيدة السبك عن موقفها من الوحدة العربية والتقارب العربي . . ولا شك ان هذا الاتجاه هو مطلب الجماهير العربية . . ولكنني اتساءل هل هذه هي حكومة الوحدة ؟ وهل هذه هي حكومة التقارب العربي ؟ وهل هذه الحكومة موثوقة عند الشعب العربي في الاردن وبقية الشعب العربي حتى توفى للشعب بالوحدة ؟ انني اشك في ذلك واقسم بسلامة العظيم ان هذه الحكومة ليست حكومة الوحدة وليست حكومة التقارب . .

فالشعب لا ينسى الماضي ولا يغفره لاحد . . . . . ودلالي على ما اقول موقف هذه الحكومة من الجمهورية اليمنية ، فالامام عندها على ما اعتقد لازال يزحف على صنعاء ترحطت ركبتاه ، وانني اخشى ان يعترف الامام بالوضع الجديد باليمن قبل ان تعترف هذه الحكومة فيه . . . . . ومع ذلك جاءت هذه الحكومة للالتقاء العربي ولصنع الوحدة العربية معالي الرئيس ، اخواني النواب المحترمين

انني ان اتى الى الحكومة الوحدة العربية والحرية والاشتراكية ، فالشعب يقول في عهد سمير لاهج ولا شعير ، والشاعر الذي امتنع عن ذكر اسمه خوفا على قبره من التبش يقول

لقد جار الزمان فصرت فينا

رئيسا للوزارة ياسمير

- ضجة -

الرئيس : هذا خارج عن الموضوع وشخصي يكفي .

الدكتور خريس نائب اريد

وانني اقول ان هذه الحكومة كالكائن المتكامل الحي ولكنها تفتقرها الدم ، فلا حياة فيها ، فما عليها الا ان تحمل عصاها وترحل فلا ثقة عندي لها . والسلام عليكم

- ٦ -

الرئيس الكلمة الان للدكتور حاتم ابو غزاله

الدكتور ابو غزاله نائب لابلس :

معالي الرئيس ، اخواني النواب المحترمين :

اسبوعان مرا ودرجا في دورة الزمن منذ استلم دولة الرئيس ووزرائه مقاليد السلطة التنفيذية اسبوعان كانا يزخران بالتصريحات المتتالية سواء اكانت للصحف المحلية او الاجنبية او خلف المذياع او الوفرة

للمعددة التي امت الرئاسة لتنته الرئيس وزملائه من الوزراء ولم تكن هذه التصريحات تدور سوى حول ثلاثة محاور درجت وتنشأت لسباعها الاذان الا وهي التحرر والوحدة والحياة الكريمة ، وبدأ كل فرد وكل مواطن يرقب بفارغ الصبر البيان الوزاري وهكذا مرت ايام وساعات ودقائق وانطلق البيان الوزاري يوضح سياسة الوزارة الحالية سواء اكانت داخلية او خارجية ، ولا اكتم عنكم الحقيقة الا وهي انني اصبت بدهشة وخيبة أمل من البيان المذكور والسلي يمكنني ان ابين مناقشتي له على الاسس التالية :-

#### ١ - السياسة الداخلية

(١) الحريات العامة : لقد ورد في البيان قول دولة الرئيس ستكون نظرتنا الى الفرد منبعقة من ايماننا بوجوب احترام وجوده وكيانه وكرامته وضمان حريته الفكرية والعملية فما لا يؤذي المجتمع وبخالف القانون .

كلام جميل ورائع يناقض بعضه بعضاً دعوني اسألكم هل ان احترام الفرد واحترام كيانه وحرية تؤديان الى ابداء الفرد للمجتمع وبخالفته للقانون ؟ ام ان كبت حريته وامتنان كرامته ومنع الانطلاقة الاضيلة من نفسه للحرية والكرامة الا بيجر ان الفرد على تحدي القانون وامتناله والتشكر لكل ما هو متعارف عليه من التقاليد الاجتماعية والحلقية والانسانية .

لقد كان والياً لو ان دولة الرئيس توقفت عند ضمان حرية الفرد وكرامته ولم يستمرسل الاسترسال المطلق الذي ربط بين هذه الضمانة وبين ابداء المجتمع وبخالفته القانون لان الفرد بطبيعته يحب الحرية ومحبة لاخيه الانسان لانه خلق بطبيعته انسان وحاش كائناتنا ولاضلل ليحفظ بكرامته كائناتنا .

هكذا عند الأصل

وان اسوأ مثل على تحدي السلطة لقوانين الاسانبة والحرية ما اصدر من الاوامر لغثة من الناس لكي يحطموا المدياع اذا ما فتحت على اذاعة من الاذاعات جرميتها الوحيدة انها تنطق باسم الامة العربية جمعاء وتهدف لنشر مقومات الحرية والوحدة والحياة الكريمة ، ولكم كان جميلا لو ان دولة الرئيس اعلن عن ايقاف مثل هذه الاعمال الاستغرافية التي تحجب نور الحرية عن الفرد وتهدر كرامته وتزعزعه حقه في الحياة وحقه في النشاط الفكري الروحي الذي هو حق قدسي خلق بولادته .

كما وان ما ورد في البيان باننا نؤمن بحرية الفكر وحرية التعبير عن الرأي بالوسائل المشروعة يناقض مائة بالمائة ما حدث في مدينة نابلس حينما حاول الشعب الاحتفال يوم من الايام التي رفعت فيها العروبة رأسها عاليا يومي الثلاثاء والاربعاء في ١٦ و ١٧ / ٤ / ١٩٦٣ يوم الوحدة وحدة الشعوب العربية التي تغنى بها دولة الرئيس في بيانه وليته كان حاضراً ليشاهد عرض القوى والعصلات من جانب قوى الامن ببرאותهم واسلحتهم يقفون بالمصادم لم يحاول ان يتغنى بالوحدة كان هذا الحق ليس الالمسؤولين وهذا حق محرم على الفرد العادي من الشعب وويل له اذا حاول ان يتغنى به على الاقل . كما وقد اعلنتم لاملأ بأنه لم يبق في السجون اي مواطن من الذين اصطلح على تسميتهم بالمعتقلين السياسيين في الوقت الذي اؤكد فيه وجود عدد آخر من المعتقلين السياسيين وأننا مستعد لتقديم المعلومات عنهم وعن اسمائهم بالتفصيل اذا رغب دولة الرئيس بذلك .

ثانياً - الديمقراطية الاجتماعية : لقد جاء في البيان قول دولة الرئيس « ان السبيل القويم في نظرنا الى التقدم والتطور هو بناء الحياة الديمقراطية الحرة » ولقد كنت اتخلى لو ان دولة الرئيس اطلع على القول

المأثور لنهرو حين قال « ان الديمقراطية تعني التسامح لا مع اولئك الذين يوافقونا فحسب بل يضافاً مع الذين لا يوافقونا » وحينئذ يمكنني بأن أؤكد بأن دولة الرئيس لن يعود الى القول بأن العقيدة والرأي في حدود القانون لن يكونا عرصة للاضطهاد والتكيد لان كلمة تسامح تعني عدم وجود مبرر للاضطهاد والتكيد . والتسامح هو الديمقراطية الاصلية بروحها ومادتها . كما ولقد ورد بأن دولة الرئيس « سيعمل على تأمين وسائل العيش الكريم للفلاح والعامل والموظف » هل افهم من ذلك بأنه سيسعى لتغيير النظم الاجتماعية بحيث تقضي على امراضنا المزمنة ، كالفقر والجهل والمرض المستشرية بين الطبقة الغالية وهل لي الحق ان اذكر دولة الرئيس بالحديث النبوي الشريف « كاد الفقر ان يكون كفراً » حتى ابين بأن لا عدالة اجتماعية يمكن فرض وجودها في الاردن فالعامل يعيش في فقر مدقع ، يعيش على فئات العيش التي يلقي له بها صاحب رأس المال فلا حق له بحصة من الارباح ولا حق له بضمان اجتماعي يقيه غائلة الجوع والمرض والشيخوخة ولا حق له بالتمتع بما جنت يده من الخير بل ان ما جناه من الملايين يذهب الى جيوب فئة معينة من المجتمع هي طبقة صاحب رأس المال وانني اتهم نظامنا الاجتماعي الحاضر بأنه يضحى بالبشر في سبيل المال واذا كانت الصناعة والتجارة والأثراء المشروع وغير المشروع لا يستطيع ان يسير بسدون تجويع الطبقة العاملة ولا بد ان تؤمن بثورة اجتماعية تقطع جذور الفساد الاجتماعي الذي يمتص دماء العمال والمزارعين والطبقة المتوسطة من الشعب .

المرأة الاردنية : ان المرأة الاردنية هي النصف الرئيسي من المجتمع وان اسهامها بتبنيها الكامل في مجالات الخدمة والبناء لا يمكن الا اذا اعطيت

حقوقها السياسية والاجتماعية كاملة والا كيف يمكنها ان تشعر بكيانها وانها خلقت كريمة وان كرامتها تنبع من حقها في الحياة وآمل من دولة الرئيس ان يحمل هذه الرسالة ويتعهد باعطاء المرأة حقوقها السياسية والاجتماعية كاملة غير منقوصة .

#### قانون العمل الاردني :

ان القانون الحالي لا يمكن اعتباره واقياً واميناً ومحافظة على حقوق العمال في الوقت الذي لا يمكننا ان نعلن باننا نطبق هذا القانون بنصوصه وبناء عليه فاني اعتقد بان من اهم واجبات الحكومة ان تقوم بالاصلاحيات التالية والتي نجاهلها في بيانها الوزاري :

- ١ - انشاء مكاتب الاستخدام
- ٢ - تعديل القانون بحيث يضمن حق العامل في ١٠٪ من الارباح على الاقل لأن تعطى العشرة للمديري الشركات
- ٣ - تعديله بحيث يضمن حق العامل في ادارة المصنع
- ٤ - حذف كل نص يعطي الحق في الفصل التعسفي لصاحب العمل مهما كانت الظروف
- ٥ - تعديله بحيث يضمن للعامل الاجازة المرضية والعلاج الكامل على حساب صاحب العمل .
- ٦ - وضع تشريع ينص على الضمان الاجتماعي وحماية العامل من المعجز والشيخوخة .
- ٧ - وضع جداول للحد الأدنى للاجور في كل فئة من العمال يختلف بحسب الحرفة التي يجترفها العامل وعدد السنين وخبرته وعمله .
- ٨ - وضع بند خاص يعطي العامل حقه في المزايا السنوية والمالية والفنية .

#### الموظفون :

ان الجهاز الاداري هو « قيص عثمان » لكل

حكومة وكل من يسمع البيانات المتواليات من الحكومات المختلفة بخصوص تنظيم الجهاز الحكومي يعتقد بان هذه الاجهزة سيئة وتحتاج الى خبرة وكفاءة وزراعة وفي اعتقادي بان الجهاز جيد ولا يحتاج الا كف يد الوزير عن التسلط على الموظف وحصر الصلاحيات في التوظيف والترقية والتأديب بدويان الموظف بعد تنظيمه على الاسس الصحيحة يسانده في ذلك مكتب خاص لتفتيش الدولة ويشرف على التفتيش في الدوائر والوزارات المختلفة يكون له صلاحيات ديوان المحاسبة من الوجهة الادارية .

#### العناية الصحية :

لم افهم ماذا عمل دولة الرئيس بتقديم خدمات وافية من الناحية الصحية هل يعني بالنسبة سيرفع من مستوى المستشفيات ويحدد من دكاتورية الاطباء في ادارة المستشفيات فلا يخلط من العناية الاصلية الا المرضى الذين ادخلوا من عياداتهم الخاصة ، وهل يجرؤ المريض على التفتوه بكلمة اذا ما امنت كرامته بسبب ايقاظه الطبيب في الليل في حالة المرض الطارئ او هل سيزيد عدد اطباء الصحة في العيادات الحكومية لمنع طرق المعالجة الارتجالية التي ان لم تعد فانها تضر حتما لعدم تمكن الطبيب من تشخيص مائة مريض او اكثر في مدة لا تزيد على ساعتين او هل بتنظيم برنامج الصحة المدرسي بتقديم العلاج للتلاميذ المرضى والمقويات للأمراض الجلدية والوجبات الطمائية ام انه سيستمر على ان يستمر عمل الطبيب المسؤول عن الصحة المدرسية كخبير اخصائي ، ولنا في ذلك كثير من المجالات ، لقد كنت اتخلى لو ان البيان الوزاري اكسد حرصه على حل ازمة غلاء العلاجات واحتكارها واعلان عزمه على انشاء سلطة مركزية لاستيراد العلاجات وتسويقها بأسعار رخيصة تمكن الفقير من

هكذا  
من  
الصل

شراء علاجه بدون ان يرهق نفسه وميزانيته، ويكون رأسمال هذه السلطة اموالا حكومية واموالا شعبية تعطى الافضلية فيها لاصحاب المستودعات بعد تأميمها حتى لا يهضم حقوقهم ولا يجدي تخفيض الجمارك في حل الازمة كما سمعت مؤخرا. قانون الانتخابات والنشاط الحزبي - لم اتمكن من فهم ما يقصد دولته من نظام الحزبين، هل يقصد حزبين برلمانيين يلتقيان داخل البرلمان ويفترقان خارجه لا حزبين شعبيين يكون الشعب من وراءهما لكي يتمكنوا من العمل الديموقراطي الصحيح المنبثق عن الارادة الشعبية. اما قانون الانتخابات فاعتقد بان اهم ما يمكن ان يقال باننا لا يمكن ان لا نؤمن بحرية الفردي اختيار ممثليه اذا لم نؤمن له القوت اللازم لسد رمقه فلا يمكن ان يكون هناك حرية في الرأي امام جحافل الفقر والجوع والمرض الزاحفة على الطبقة العاملة او المزارع الذين يؤلفان ٩٥٪ من الشعب.

### ٣ - السياسة الاقتصادية

معالي الرئيس اخواني النواب المحترمين لقد جاء في بيان دولة الرئيس بأن الحكومة ستولي المؤسسات المالية والصناعية الحماية السادة انني اشكر اهتمام الرئيس بمصالح المؤسسات المالية والصناعية وحمايتها، ولكن ما امكنتي تجاهل الشق الاكثر اهمية الا وهو الشق المنتج والمحول لوجود رأس المال الى حياة خلاقة، الى تطور بناء فالعامل هو الفنان الذي يخلق بنفسه الصناعات والعامل هو الفنان الذي يخلق من التراب اعاجيب المهارات والابنية فلولا العامل لاستمرت جمودية الحياة المالية، لولا حيوية العامل لبقى رأس المال وصاحبه جمودا على جمود ولا بنيت حضارات لترفع صروح الانسانية والحلقية، هل يمكن للرئيس ان ينكر بأن صناعاتنا هي صناعات احتكارية تحتكر الاسواق الاردنية وان

ليس غايتها رفاهية المجتمع بل رفاهية طبقة معينة هي طبقة صاحب رأس المال، انني اجد لازما علي بأن اذكر اهمية الطبقة المنتجة وهي العاملة والتي هي الطبقة المستهانة بنفس الوقت لانها تؤلف ٩٥٪ من المجتمع، وان هذه الصناعات الاحتكارية ليست بالصناعات التي يحتاجها مجتمع فقير متطور كالمجتمع الذي نعيش فيه ولكم كان رائعا او ان الرئيس اعلن عن اخذه بمبدأ حماية العامل واعطاه جميع حقوقه واصرارها على تحويل تيارات الصناعات من صناعات احتكارية الى صناعات استهلاكية كما وانه سيسعى الى زيادة للمنتجات القومية بمنع استيراد الكماليات كالسيارات والثلاجات والثلاجات ورفع التعرفة الجمركية عن الضروريات للفرد العادي كاللحوم والسكر والارز وغيرها من الضروريات للحياة المعيشية للطبقة الفقيرة من المجتمع مع مراقبة البنوك مراقبة فعالة لمنع تهريب الاموال الخارج لبناء الممارات في خارج الاردن مما ينقص مدخراتنا القومي ويعرض اقتصادنا الوطني الى الانهيار في الوقت الذي اؤكد فيه بانه لا يمكن لاقتصادنا ان يكون وحدة انتاجية او وحدة اقتصادية اذا راق ذلك لمعالي وزير الاقتصاد - الا اذا اندمج بوحدة اقتصادية مع بقية الشعوب العربية لان اقتصاد العالم العربي يتمم بعضه البعض سواء اكان من ناحية السكان وعددها او الثروات القومية ونوعيتها.

### حرية الصحافة

انني لا يمكنني ان اهنيء الصحافة في الاردن على حريتها لانها حتما مقيدة بيلسها ورجليها.

### - ضجة -

ولا يمكننا ان نقرر نسبة تقييدها بل يجب علينا ان نؤكد حريتها واعتقد ان دولة الرئيس لا يمكن ان يؤكد وجود حرية الصحافة في هذا البلد. وان منع

ارسل البرقيات للوفود العربية لما يناقش تصريحات الحكومة بانها مصممة على التقارب الاخوي بينها وبين الدول العربية المجتمعة في القاهرة.

### الامن والقوات العربية المسلحة

جهاز واحد للحفاظ على الامن الداخلي والامن الخارجي ولا يمكن لاحد منها ان يقوم بواجباته اذا لم يكن قد اعطي حقه ولذا فاني ارى انه من واجبي ان اطالب بما يلي :-

- ١ - تحديد ساعات العمل لافراد الشرطة بثمانية ساعات كل اربعة وعشرون ساعة
- ٢ - رفع رواتبهم وتحسين اوضاعهم المالية والملاوات العائلية.
- ٣ - وضع كادر خاص بهم لانصافهم في حالات التقاعد.

### اما بخصوص القوات المسلحة

- ١ - فرض ضريبة الدم على كل مواطن بلغ الثامنة عشر من العمر
- ٢ - تجنيد كل من يتخرج من الجامعة لمدة سنتين سواء اكان من الاطباء او المحامون او غيرهم من خريجي الجامعات.
- ٣ - انشاء مصنع للخزيرة يمكن بواسطته ان نستغني عن الدول الاجنبية والاستعمارية وبخاصة ان معركتنا مع اسرائيل هي معركة مع الاستعمار يقواه المختلفة ولن يرحمنا الاستعمار اذا ازفت ساعة العمل خاصة وان جميع الاسلحة مستوردة من الدول المؤيدة والحالقة لاسرائيل.

### ب - السياسة الخارجية

اولا - علاقاتنا مع الدول العربية - يمكنني ان اقول بان البيان الوزاري جاء لطمة صريحة للآمال الكبيرة التي علقها الشعب العربي

بالاردن نحو الحكومة الحاضرة باتجاهها اتجاها قوميا اصيلا ينبع من واقعنا وواقع الامة العربية المعصري. فقد كان الشعب يأمل اعلان عودة العلاقات بين الاردن والشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة وخاصة وان التيار العربي التحرري الاصيل المنبثق من حاجات ومتطلبات الشعوب العربية السائر الى الامام ولن يوقفه شيء ولذا فانه بما يلقي القلب ان يبقى الاردن بعيدا عن الشقيقة الكبرى مع ما يقاسيه من ظروف عسكرية وخطر داهم من اسرائيل والصهيونية العالمية وان التقارب المنشود بين الاردن والمرباط والدول العربية الشقيقة ليقدم لنا ضمانة اكيدا ضد اي مؤامرة استعمارية قد يفكر فيها الجلاذون من الصهاينة ومؤيديهم من الاستعماريين الغربيين. كما وان عدم تعرض دولة الرئيس لاهم قضية تشغل الرأي العام الاردني وهي قضية الاعتراف بجمهورية الثورة جمهورية الارادة الشعبية اليمنية يعتبر تجاهل تام من دولته لآمال وريغيات الشعب العربي في الاردن فالشعب العربي طالب ولا يزال يطالب ويصر على ان تقوم الحكومة الاردنية بالاعتراف حالا بالجمهورية العربية اليمنية.

### ثانيا: علاقاتنا مع الدول الاخرى:

ان ارتباط الاردن المباشر بالسياسة الغربية نحو تعدد سافر لارادة الشعب العربي في الاردن لان هذا الشعب لا يجه من بعيد او قريب مصالح الكتلة الغربية او الشرقية بقدر ما تهمه مصالحه الخاصة وقضيته الرئيسية قضية العرب الوطن المقتصب فلسطين ولذا فان اتجاهاها نحو اي كتلة من الكتل يعتبر اهمالا واضحا لرغبات الشعب العربي في الاردن وان الشعب باكله ليطالب وبصرامة اتجاه الحكومة اتجاها حاديا وان تعلن تبنيه لسياسة الحياد الانحائي حتى يمكننا ان نصادق من نصادقنا ونصادق امتنا ونمادي من يصادقنا

هكذا من الأصل



ويعادي امتنا وإن الشعب العربي في الأردن لن يسمح بأن يساوم على سلامته واتجاهه في التيسار التحرري الاصيل .

ولذا وبناء على ما تقدم فإني أطالب الحكومة بأن تعيد النظر بسياساتها التقليدية تجاه المساعدات الاميركية المشروطة واتفاقياتها الاقتصادية مع الدول الغربية لاني اعتبرها مساساً غير مباشر بحريتنا وكياننا القومي وارتباطاً غير مباشر بركبها واتجاه هذه الدول كما وإني أطالب بإعادة النظر بعلاقتنا مع الدول الصديقة لاسرائيل كإيران وتركيا وغيرها مع رفع التمثيل الدبلوماسي مع بعض الدول الصديقة وتخفيضه مع بعضها بحسب القوائد القومية التي نجتنيها من جراء علاقاتنا معها وإن يجعل من مصلحتنا القومية القياس الرئيسي التي تقاس بموجبه علاقاتنا الخارجية مع الدول المختلفة .

معالي الرئيس ، اخواني النواب المحترمين .

#### القضية الفلسطينية

ان ما ورد في البيان الوزاري حول القضية الفلسطينية والحلول المناسبة لها لا يخرج عن نطاق تكرار لكلام سمعته القاصي والداني من الشعوب العربية بشكل عام ومن الشعب الفلسطيني بشكل خاص وإني أقولها بصراحة بأن كل حل لا ينبثق عن ازادة الشعب الفلسطيني وحده مع التأكيد بأن هذه الدعوة ليست اقليمية لان الشعب العربي الفلسطيني لا يمكن ان يتعد بسيره المصيرى عن بقية الشعوب العربية ولكنه عليه ان يتحمل ضريبة الدم واسترداد الوطن السليب قبل اي شعب عربي آخر ولذا فإن الحل الملائم هو الخطوات التالية : -

اولاً : - تعديل الاتفاقيات المعقودة بين الحكومة الاردنية ووكالة الفوث بحيث تضمن اعطاء بطاقات اقامة لكل مولود جديد من اللاجئين وذلك

لان هذه البطاقة تعتبر هوية شخصية لكل لاجيء تعطيه حق العودة لبلاده

ثانياً - منع الوكالة من قطع البطاقات في حالة عمل اللاجيء او منحه منحة دراسية لانه ليس لما اي حق بأن تسحب منه هويته التي تبين حقه في وطنه السليب مع العلم بأن موارد الاملاك والعقارات في الوطن السليب تزيد عن مخصصات الوكالة الدولية اضمافاً فلا يمكن اعتبار هذه المساعدة مئة بل حقاً لا ينازع عليه .

ثالثاً : - تجنيد كل قادر على السلاح من اللاجئين وغير اللاجئين من الفلسطينيين بجيش يطلق عليه جيش تحرير فلسطين كما حدثت في حرب تحرير الجزائر .

رابعاً - انشاء مكاتب خاصة يديرها ضابطا للعلاقات العامة في كل سفارة عربية وكل مفوضية في الخارج حتى يقوم بالقضاء المحاضرات وعرض الافلام السينائية على الجمهور لاثبات حق العرب في وطنهم المنتصب ودحض الدعايات الصهيونية في الخارج .

وبالختام ارجو ان ابين بأن ما ورد في ملاحظاتي هذه هو الدستور الذي اعطى بموجبه الثقة لحكومتهم ولما كنت اشك بإمكانات هذه الحكومة على حمل هذه الرسالة فإني احجب الثقة عنها والله اسأل ان يلهمنا الصواب في سبيل الحرية والوحدة والحياة الافضل الا وهي الاشتراكية .

- ٧ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد قاسم بولاد

السيد بولاد نائب عمان :

معالي الرئيس - حضرات النواب  
كلمتي مختصرة لان الاخوان تكلموا ما فيه الكفاية .

- ٨ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد محمد الخشاش

السيد الخشاش نائب السلط :

سيدى معالي الرئيس ، سادتي النواب المحترمين  
لقد تفضل النائبان المحترمان السيدان نوفان السعود وشاكر الطعيمة فوكلاني بالقاء هذه الكلمة التواضعة معربة عن رأي نواب قضاء السلط في البيان الوزاري لحكومة دولة الرفاعي .

لقد جاء البيان بحكم الوضع ، رفيع المعنى ، وهو يعرض سياسة الحكومة في الحقول الداخلية والعربية والخارجية عرضاً قوياً يشعرنا بصدق العزيمة وسمو الهدف . والحقيقة ان هذه السياسة قد جمعت المبادئ القومية والاجتماعية والعسكرية التي تؤمن بها جميعاً والتي تحقق للمواطن كل ما يرجوه لاسعاد وطنه وشعبه ، ولا حاجة لاعادة ذكر ما اشتمل عليه البيان الوزاري من مناهج ومبادئ بلغت الغاية في الوضوح وسداد الرأي وسلامة القصد وزيادة في التأكيد نطلب من الحكومة :

( ١ ) ان تسعى جهدها وبإخلاص للمبادرة في تقارب وجهات النظر وتقوية الروابط الاخوية مع جميع الدول العربية لتتضافر هذه القوى في استرداد ما اغتصب من الوطن العربي الكبير ( فلسطين الحبيبة ) التي تعتبر قضيتها قضية حياة او - موت .

٢ - ان تعمل ما أمكنها وبينة صادقة اعادة العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية المتحدة على الثقة والاخوة والمحبة والمساواة .

٣ - ان تقدم الى هذا المجلس في دورته العادية هذه المشاريع القانونية المستعجلة التي تضمن اجراء التعديلات اللازمة في الدستور وفي قانون الانتخابات العامة تنفيذاً لما جاء في البيان الوزاري .

وإيماناً منا بأن هذه الحكومة قادرة على تنفيذاً جاءيباتها الوزاري فإنا على ضوء ما تقدم ان الانصاف يحتم علينا ان نقدر للحكومة هذه السياسة القوية ونمنحها الثقة فاسحين لما الحال لتنفيذ نهجها وهي مطمئنة الى معاونة النواب المحترمين خصوصاً وقد دلت تصرفاتها خلال هذه الفترة القصيرة من حكمها على تصميمها الاكيد لوضع الامور في نصابها الصحيح ، وهي في ايام قلائل حققت رغبات الشعب في وقت المهارات الاذاعية والافراج عن اخواننا المعتقلين السياسيين ، ومدت يدها بانخلاص الى جميع الدول العربية ليلقي الاردن المجاهد بأشقاله العرب لقاء وحدة ومحبة ولأمل أن يكون لهذه السياسة أثرها الحميد لدى اخواننا العرب فتظهر سريعاً بأشكال القاء والاتقة وتزول الجفوة وتعم الفرحة .

سادتي النواب المحترمين .

ان المسؤولية النيابية مسؤولية خطيرة ، وان الامور ينبغي أن توزن بميزان موضوعي لا شخصي ولا عاطفي وبذلك يكون مجلس النواب صمام الامان في حياة الأمة السياسية .

والله ندعو ان يلهمنا جميعاً سداد الرأي لخدمة وطننا ومليكنا وشعبنا الغالي .

شاكر الطعيمة نائب السلط - نوفان السعود نائب السلط - محمد خشاش نائب السلط .

هكذا منذ النصف

الرئيس : الكلمة الآن للسيد عبد اللطيف العنتاوي .

السيد العنتاوي نائب نائلس :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين  
توفيراً للوقت وحجياً للملأ اكلم باسمي واسم  
زميلي النائب المحترم السيد عبد الرؤوف الفارس

بسم الله الرحمن الرحيم  
في المخطوط العريضة لبيان الحكومة الوزاري  
نهجاً شاملاً يتناول شؤون الدولة الداخلية والخارجية  
وكان اعترافها العميق بالثقة التي اولاهم ايها  
صاحب الجلالة الملك المعظم في كتاب التكليف السامي  
حافظ فعال للسير بالتنفيذ قدما نحو الحياة الافضل  
مجندين خبراتهم وتجاربهم لحكم تمشوا فيه مرات  
ومرات .

معالي الرئيس ، زملائي النواب المحترمين  
ضماناً للتعاون مع الحكومة بقلب مفتوح فاننا  
نتقدم من دولة الرئيس طالبين بلورة المتفكرات  
القومية الوطنية على وجهها الصحيح الذي هو الوجه  
الواضح لهذا البلد ، وان تأخذوا دولتكم باليد  
المحمودة الساعية الى التعاون والتآخي في المجال العربي  
وتوصلوها بأيدي الاشقاء بالنسبة المخلصة والعمل  
الدؤوب الصادق الذي وعدتم به في بيانكم الوزاري  
واعلمتم منه منذ تسلمكم زمام الحكم المساهمة في  
بناء مجتمع عربي موحد ، موحد في اهدافه الاجتماعية  
والسياسية والاقتصادية وتجاربهم الانطلاقات الوحدوية  
الداوي صوتها من جنات بلادنا العربية حتى تصبح  
جميعنا في مختلف اقطارنا متضامين بتيار فكري عربي  
عام لا نرض بأن يقال حدنا عنه ، ان كتاب التكليف  
السامي الموجه لحكومته المسورة يا دولة الرئيس  
وجوابكم عليه جاء واضحاً ومبشراً لهذا المفهوم

الانطلاقي للقومية العربية راجين من الله العلي ان يلهم  
الشقيقات العربيات ادراك هذه التوايا الصادقة من  
جانبا فتقابلها بما يليق بها من اهتمام وعناية وتجارب  
هذا في سياستنا العربية الخارجية ، واما بالنسبة الى  
السياسة الداخلية للدولة فانها توجت في بيانكم بانها  
سوف لا تكون الا ضمن ما تقره شرائع الحرية  
ومزايا العقل الواعي مواجهة الحاجة بالحجة ومقارعة  
الرأي بالرأي وفي هذا التعبير الجميل مشاركة للجميع  
ضمن النطاق الدستوري الحر . اما بخصوص قواتنا  
المسلحة والحفاظ على مستواها الرفيع فاننا نكرر ما  
سبق واقترحتنا في هذا المجلس الكريم الا وهو انشاء  
مصنع للذخيرة نزود به اسلحتنا في معركة الثأر  
المرتقبة وحتى لا تتكرر المأساة التي شربنا مرها عندما  
قبل لنا سنة ١٩٤٨ ونحن في المعركة ، ان الذخيرة  
استهلكت وعليكم ايها العرب ان تقبلوا بشهر المدينة  
حتى نوفرها لكم لذلك نرى لزاماً ان يرصد في الميزانية  
المقبلة نفقات هذا المصنع ولو على مراحل .

دولة الرئيس الميجل : ان صدور الارادة  
الملكية السامية بالعفو عن المعتقلين السياسيين وعدد  
من المحكومين في مستهل تسلمكم زمام الحكم قول  
بكثير من الغبطة والارتياح وبزبدن الشكر والدعاء  
لجلالة الملك المعظم من جميع المواطنين الذين يأملون  
ضمان حياتهم من كل تسف وظلم حتى يتحقق فعلاً  
تبادل الثقة الكاملة بين الشعب والحكومة وقبل ان  
انتهى كلمتنا ارى لزاماً علينا ان نشير الى الاخذ  
بمقررات لجنة شؤون اللاجئين وتبواصيا التي تقدمنا  
بها لهذا المجلس الكريم حفاظاً على حقوق نؤمن  
لشروعها حتى يأتي اليوم الذي يعود فيها الحق الى اهله  
ونظهر به فردوسنا السليب من الصهانية الارباباس  
في ظل وحدة عربية قوية جبارة عارمة تنجلي فيها  
قوة النضال ونسريع بها فلسطين على ان لا تقبل اية  
محاولة لتجزئتها وطمس حقيقتها بسمو عن الخلاصات

الرضية والسياسات المحلية ، وبانتهاء فاننا نرجو ان  
يكون لكم من صدق تصميمكم حافظاً قويا يساعدكم  
في مهمتكم الجليلة ومسؤولياتكم العظيمة راجياً من  
الله القدير ان يوفقنا جميعاً في حمل رسالتنا لبلدنا  
المتطور بتوجيهات الملك المعظم والسلام عليكم .

نائب نائلس والقضاء نائب نائلس والقضاء  
عبد اللطيف العنتاوي عبد الرؤوف الفارس

- ١٠ -

الرئيس : الكلمة الآن للدكتور قاسم الرماوي  
الدكتور الرماوي نائب رام الله :

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

في هذا الوقت الذي تهافت ائمة الملايين من بني  
العروبة ، تهافت بحياة اللقاء العربي الكريم ، في هذا  
الوقت الذي تلتفت انظار العالم بجامعه على هذه البقعة  
من العالم ، في هذا الوقت يتحتم علينا في الاردن ان  
نبين بوضوح وجلاء موقفنا من كل هذه الاحداث ،  
ولقد كان للتوجه السامي الذي اعطى الضوء الاخضر  
لحكومة وتحديداً للاتجاه العام الذي يجب ان تسير  
عليه الحكومة ، وانطلقت التصريحات في الصحف  
تارة من عمان وتارة من لندن وتارة من نيويورك  
على لسان رجال الحكومة ، كلها تبشر بقرب اللقاء  
حتى نخيل لنا جميعاً اننا قد دخلنا الباب وسنجلس  
متساوين مع اخواننا وزملائنا ، هذه هي المشاعر  
والاحاسيس التي كانت تخالج نفوسنا عندما حضرنا  
الى الاستماع لبيان هذه الحكومة ولكننا استمعنا الى  
بيان خيب آمالنا فهو لم يعط التخطيط الكامل للقضاء  
الذي على مستوى سنتقني باخواننا العرب والتي قد  
ترددت قبل ان اقروا بان اكلم في هذا الموضوع وفي  
هذه الجلسة ذلك ان بعض الاخوان قد قال ان هذا  
قد يفسر ويحمل على غفل شخصي لاني كنت اشارك في

وزارة سابقة ولكي اعتقد ان مهمة النائب اعلى من  
ذلك واكثر فالنائب يجب ان يكون صادقا ، صادقا  
مع نفسه ، صادقا مع الحكومة ، صادقا مع الشعب وان  
ينقل الاحاسيس التي يعتقد بها نقلاً صحيحاً بعيداً عن  
الرياء والتفاق بحيث يهدف الى تحقيق الخير للجميع .  
والصدق ايها الاخوان قد يكون مرأ في بدايته ولكنه  
حلواً في نهايته فعلى هذا المستوى اؤكد لكم انني ان  
ملت الى المعارضة فليس لاني اعتقد بالخدم ولا لأن  
المعارضة بالضرورة قد تكون رسالة هدم للمعارضة  
قد تكون معارضة بناءة لها رسالة في الخير كما تكون  
الاجابية وكذلك وبما أننا نحن يبدأ بالنهي لا اله الا الله ،  
وهذا يعني ان الخير قد يكون منبثقاً عن المعارضة او  
عن الموقف السامي عندما يقتضي ذلك ومن هذا  
المنظار فاني سأحاول ان ازن الحكومة وازن البيان  
على ضوء خمس نقاط :

الاولى : حول الحكومة اولاً ما هي الحكومة  
في نظري على ضوء الاصل الديمقراطية التي تمثلها  
الثانية : الحكومة كوسيلة .  
الثالثة : الحكومة كهدف .

ثم انتقل الى البيان الوزاري شكلاً وموضوعاً  
وعلى اساس هذه الموازين التي اعتقد انها يجب ان  
تكون موازين موضوعية لا تتدخل مع العواطف فاني  
سأحاول ان اقرر اتجاهي . امس من جهة الحكومة  
اصالة فانها جاءت نتيجة لمفاهيم ديمقراطية . التزعتها  
المجتمعات البشرية بعد ان خفت الملايين من الانفس  
في سبيلها وليس يخاف علينا ان الصيحات هذه قد  
ارتفعت منذ ثمان سنين في العالم المتقدم فنظرية  
« لك » ونظرية « هويس » ونظرية « جان جاك روسو »  
وكيلاً تقول بان الحكومة يجب ان تكون حقاً بين  
الحكام والمحكومين وان الشعب هو صاحب الحق في  
تغيير الحكومة والحكم لها وعليها وان الشعب يجب

ان يدلي باصواته من اجل انتخاب الذين يمثلوه، هذه المفاهيم هي التي يجب ان تكون الاطار الذي تحكم بموجبها الحكومة او عليها فالى اى مدى نستطيع ان نقول ان هذه الحكومة تتجاوب مع هذه العقيدة، اني اعتقد ان هذا يدعونا الى وضع تحديد صحيح للمفاهيم الديمقراطية حول الحكومة ان هذه المفاهيم توجب علينا ان نوجد فلسفة جديدة لمعاني الحكم ولمعاني الاستقلال فليس الاستقلال هو الابتعاد عن النفوذ الاجنبي والسيطرة بقدر ما هو ممارسة للعلاقات الداخلية ولحكم الذات بالذات ولحكم الشعب نفسه بنفسه كما انه كذلك الوسيلة التي ينظم بها الشعب طريقة رقايته على الذين يتدبرهم لتولي مهام الحكم ومسؤولياته والرقابة بالنسبة للوزير تكون اما ناتجة عن ضميره واما ناتجة عن البرلمان واما ناتجة عن حزبه الذي يمثل في الوزارة ان كان هناك نظام حزبي واما ان تكون ناتجة عن الشعب الذي يحاول الوزير ان يتصل به ويخدمه ولهذا فانه يتوجب على الوزير ان يكون خاضعا لهذه الرقابات او الكثير منها فالى اى مدى تنصف هذه الحكومة والى اى مدى تخضع لهذه الرقابات الشعبية، انا لا أنكر ان بين اعضاء الحكومة من له رقابة قوية من الضمير ولكن هذا لا يكفي يجب ان يكون الى جانبها رقابة اخرى ان كانت من البرلمان او من الشعب واني قد جربت الحكم واعرف بان الوزير الذي يأتي الى الوزارة عن طريق المجلس النيابي يبقى دائما يحسب حساب الشعب الذي انتخبه فلا يمكن ان يفرض بحق من حقوقه لانه يعرف انه سيأتي يوما ما الى هذا الشعب ليناقشه الحساب ولذا فان هذه الحكومة بغالبية اعضائها لا يتيسر لها هذه الرقابة، الرقابة الشعبية ولا الرقابة المنتقة عن البرلمان ولا الرسالة المقتلة في رجوعها الى الشعب ومن هنا فاني اعتقد ان تشكيلها الحالي يتفاير مع الاصول الديمقراطية ويتناقى الى حد كبير مع الرقابة الشعبية التي يجب ان يتمكن

الشعب من فرضها على الحكومة، وهذا من جهة الاصول الديمقراطية وامامن جهة الوسيلة فاني اعتقد ان اهداف الحكومات وان تغيرت في هذا البلد تكاد تكون متقاربة فكلها يقول بأنه يريد ان يخدم وان يبنى ولكن الاختلاف هو في الوسيلة فلقد شاهدنا نوعين من وسيلة الحكم احدهما يبتنى عن شعور بان النعمة يجب ان يمتصها الجهاز الحكومي بالاقتناع، والعقيدة يجب ان تجابه بالعقيدة وبالرأي ولا يمكن ان تأخذ هذه المدرسة من اساليب الحكم لا يمكن ان تأخذ بسياسة العنف والشدة وكبت الحريات لانها تؤمن ان الكبت يولد الثورة ويولد عدم الاستقرار وبالتالي ينقض الاسس والاهداف التي تقوم من تقوم من اجلها اما المدرسة الثانية فهي التي تؤمن بان العنف هو الوسيلة وان الكبت هو النجس طريق واسهل ما يمكن ان تتبعه لكبت حريات الافراد ولقاومة كل اتجاهات لا تقرها ولا توافقها فابن نضع هذه الحكومة يا ترى من حيث الوسيلة ؟ ان ماضي الحكومات التي اشرف عليها دولة رئيس هذه الحكومة يدل دلالة واضحة على انه يتبع مدرسة العنف والشدة والكبت، ولقد كان في جوابه على كتاب التكليف السامي ما يستش منه انه سيستمر في هذا الاتجاه لانه كان مدعاة فخر له عندما قال ان هذه هي المرة الثالثة التي يعهد اليه بالقيام بمسؤوليات الحكم وقد يأتي من يقول بان السياسة قد وضحت في البيان الوزاري وان الحكومة قد انتهجت نهجاً آخر، هذا شيء بسيط يمكن تفسيره من عدم الانسجام في تشكيل الوزارة الحالية لاني اعتقد بان هناك من يعتقد بالوسيلة الاولى وهم عدد من الوزراء الذين لمسوا قيمتها وعرفوها وآمنوا بها واما لايريد ان ادافع عنهم ولا اريد ان اجاب من تحسدهم فهذا لهم وحدهم ولكني للاتصاف اقول

١ - علاقة الحكومة بالشعب او بالذات .  
٢ - علاقتها بالمحيط العربي او بالدول العربية  
٣ - علاقتها بالدول الاجنبية .  
٤ - علاقتها باسرائيل .  
هذه هي الخطوط الرئيسية التي تحدد الاهداف التي تسير عليها كل حكومة ولنبداً بعلاقتها بالمجتمع الاردني، ان التحدي الذي يواجهه هذه الحكومة هو نفس التحدي الذي واجه الحكومات السابقة وهو محاولة الارتقاء بمستوى معيشة الفرد من حيث هو الى المستوى الذي يصير اليه كل انسان وهو الحياة الافضل والمستوى العالي من العيش ومع حفظ الكرامة وما الى ذلك من الشؤون التي تقرر هذا المستوى وتحاول كل حكومة ان تجيب على هذا السؤال كيف نستطيع ان نرفع مما نحن فيه الى المستوى الذي نصبو اليه ؟ وهنا يتوقف الحكم للحكومة او عليها على الطريقة التي تجيب بها على هذا السؤال فن الحكومات واكثر الحكومات بل كلها كانت تحاول ان تجيب عليها اوتجبالا فلا تنظيم ولا تخطيط كان الارتفاع يحمل المشاكل، ان الارتفاع قد يحمل الحاجات الآتية المريعة ولكنه لن يكون خطة تامة البناء وقد حاولت الحكومة السابقة اقتباس خطة للتخطيط العام في جميع مجالات النهوض بالمجتمع اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وعملت على وضع برنامج مبدئية من اجل ذلك، ولكن هذه الحكومة ولها ما فيها من الزملاء السابقين لم تحاول لا من قريب ولا

من بعيد كما تفضل احد الاخوان ان تشير الى سياسة التخطيط في برامجها كما انها حددت التوقيت اللازم لهذا التخطيط وكل ما قالته ان الرخاء الاقتصادي هو ضرورة من ضرورات الدعائم الاستقلال السياسي ان هذا كلام عابر لا يجوز ان يصدر في وقت اصبح فيه الاقتصاد نظريات مغلوبة واصبحت مفاهيم الاقتصاد تحكم في المفاهيم السياسية في العالم بأسره، لا يجوز ان نقول ذلك لاننا نواجه واقعا متحفزا في العالم بأسره ونظريات يجب ان تكون لنا سياسة واقعية مرسومة بناء تتركز على وعي اصيل ويكون تخطيطها متركز على خمس قواعد :

الاول يجب ان تنفذ الى الاسس الاجتماعية والاقتصادية التي يشتمل عليها مجتمعنا .  
ثانياً : يجب ان تكون لها صفة الشمول بحيث لا تأخذ ناحية وتترك اخرى كأن تهتم بالتعليم وتترك الصحة او تهتم بالصحة وتترك شؤون الزراعة وما الى ذلك بل يجب ان تكون لها صفة الشمول وصفة الشمول لا تعني بالذات طمس الاولويات فالتنوع يمكن في اطار الشمول .

والركيزة الثالثة هي يجب ان تنسجم مع الواقع العربي لانه ما هي الفائدة في اقامة منظمات اقتصادية او اجتماعية قد تتعارض مع الكيان العربي، ان هذا سيكون مضيقاً للجهد والوقت وكما كان غريباً ان لا ترى اشارة من قريب ولا من بعيد الى السوق العربية المشتركة التي كنا نطالب بها والى الاتفاقية الاقتصادية التي ورد ذكرها في الماضي لا اعرف ان كان هذا التجاهل نتيجة عدم ايمان بقيمة التخطيط او عدم ايمان باللقاء العربي على مستوى الاقتصاد والتخطيط والبناء .  
اما الركيزة الرابعة فهي المفاهيم الدولية التي تحيط بالعالم اجمع ولا يخفى ان هذه المفاهيم بالنظر



لارتفاع المبادئ الشيوعية والاشتراكية ولثورة الرجل العادي قد أصبحت تسير العالم الى حد كبير وقد اوجبت على الحكومة والدولة ان تتبنى مسؤوليات لم تكن تتبناها من قديم هذه هي الاسس التي يجب ان تكون الاساس الاول الذي تسير عليه وهذا هو سبب التمثل في بلدنا وفي كل بلد عربي ولكن المجتمعات العربية والاردن قد اجابت عليها من ثلاث طرق احدها الطريقة الشيوعية والاخرى الاشتراكية والثالثة الدعوة الاسلامية.

فماذا عملت هذه الحكومة ؟ قد جربت ان تهرب من الواقع المولم ولكنها لم تنقمص اي واقس او اي مذهب من المذاهب التي ذكرت وقد تكون على حق في ذلك الا انها حاولت ان تلجأ الى ما يسمى بالعقيدة التجمعية « الاكلاكية » وهذا يعني انها جمعت من هنا ومن هناك ولكن هذه العقيدة لا يمكن ان تنسجم في اطار واحد من المفاهيم كما انها عمدت من ناحية اخرى الى المادة بمبادئ وتعميمات وهذه المبادئ أصبحت بدائية بدئية كالمناداة بحق الفرد كالمناداة بأن الفرد الصالح هو نسوة المجتمع الصالح كالمناداة بأن الرخاء الاقتصادي هو الاساس الاول للاستقرار كالمناداة بالعمل على تأمين حق العمال والفلاحين وما الى ذلك من شعارات هي بحاجة الى توضيح لان الغموض يكنها ولا نعرف مدى امكانية تطبيقها على مجتمعنا ، ان هذا يضع الحكومة في مستوى لم يرتفع الى مستوى التخطيط الواجب اتباعه في هذا الوقت لاننا لا نستطيع اطلاقاً ان نواجه الحاجات التي نواجهها والتحدى ارجحاً ولا نستطيع كذلك ان نواجهها باستمرارية في البناء لان الاستمرارية لا تعني التجاوب مع التحدى ومع ضرورة الحاجة الذي نواجهه ، يجب علينا ان نضع خطة مفصلة لكل هذا البناء الداخلي وكان من

الواجب ان يتطرق البيان الوزاري الى هذا المخطط فيعطي البرامج التفصيلية التي تنفذ السياسة التي رسمها جلالة الحسين بعبارة عامة .

والبيان الوزاري وهنا ادخل في شكله لا يمكن ان يكون امتداداً للشعارات التي وردت في كتاب التكليف السامي ، يجب ان يعطي البرامج التفصيلية التي تنفذ هذه الشعارات لا ان يزيدها عدداً وارتباكاً وهذا ما حدث وهذا كان هو السبب في تساؤل عدد من النواب عن موقف الحكومة من الخدمات الصحية او من العمال او من المستشفيات او من بعض المشاريع التي لا يجوز ان يشتمل عليها التفصيلات ولكن لاغفال الحكومة ذكر البرامج التفصيلية اضطر بعض الزملاء الى الاشارة الى بعض الخدمات التي لا بد من وجودها .

هذا هو رأيي في اجابة الحكومة على المهدف والوسيلة وعلى اصلها فهي اذن كحكومة لا يمكن ان ترتفع الى المستوى الذي تطلبه من كل حكومة تحاول ان تخدم هذا البلد ، اما موقفها من علاقاتها مع الدول العربية فاننا نقول وبكل صراحة ان مفاهيم الوحدة التي تلف حولنا تتطلب تغييراً جلياً في وضع هذا البلد ونحن كحكومة وكجلس قد اقمنا البين الدستوري على ان نكون مخلصين للمستور وان نحافظ على وضعه فما هو الخط الذهبي الذي كان في ذهن الحكومة لسير به للتوفيق بين هذين الاتجاهين انهما لم تعط بل اعطت تعليمات واطلاقات ، انني اعتقد ان الوحدة العربية الجديدة يمكن ان تستوعب التنوع ضمن اطار الوحدة لان الوحدة لا تقضى بالضرورة التماسك ، وكذلك ان الوحدة لما تحتاج والنجاح له مراحل بداية وانتقال ويمكن ان تشتمل البداية على المراحل الجغرافية وعلى المراحل النوعية للوحدة كما ان الوحدة مطالبة بتوضيح لاساس القومية

العربية التي يجب ان تكون الركيزة التي تبني عليها الوحدة ، والقومية العربية ايها الاخوان قد شابهنا اشياء كثيرة قد كانت في كثير من الحالات نقل عن العقل الغربي في مفاهيم القومية ، يجب ان نفهم معنى القومية الكبرى في البلد العربي وما لم يحدد هذا المعنى فان كل حديث هو حديث هو ولنور .

هذه هي الخطوط التي كان بودنا ان تأخذ بها الحكومة قبل ان تلزم نفسها في اي اتجاه كان ، ثم لا بد للوحدة من داع لما يجعل رسالتها فيا ترى هل هذه الحكومة هي الحكومة التي تستطيع ان تحمل رسالة الوحدة ؟ ان حمل رسالة الوحدة يتطلب من السليدي يحمل ان يكون مقتنعا بكل ما فيه وان تكون اعماله سلسلة من الاعمال المنظمة طيلة حياته كل منها متمم للآخر واذا ادعى غير ذلك فانه لا نستطيع ان نصدق مصداقاً لقوله تعالى :

« اذا جاءك المنافقون قالوا نشهد انك رسول الله والله يشهد انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون » بمعنى انهم لو قالوا انك رسول الله والله يعلم انك رسول الله لكذبون فكل من يقول شيئاً ولا يعمل به فلا يمكن ان نصدقه ، لا يمكن اطلاقاً .

المستوى الثالث هو لغة الوحدة ، لقد تفضل دولة رئيس الوزراء فقال انه يريد ان يعرف اللغة التي يمكن ان يلتقي بها مع اخوانه العرب وهذا في اول تصريح صحفي له ، اننا نؤكد ان لغة الوحدة يجب ان تكون لغة عربية فصحي فالوحدة لا يمكن الا ان تنبثق عن الارادة الحرة للشعوب العربية ذاتها لا يمكن ان تكون لغة اميركية ولا يمكن ان تكون لغة روسية يجب ان تكون لغة عربية خالصة والا فانها ستفشل في كل مرحلة من مراحلها وان استجلبت المواطنين والتصفيق الا انها في المدى البعيد ان لم تكن

معبرة عن الارادة الحرة للشعوب العربية الصحيحة فانها لن تكون وحدة عربية .

اما في المستوى الرابع وهو مستوى لقائنا بالدول الخارجية فقد قالت الحكومة بانها ستواصل الاتصال على طريق التعاون المتبادل وعلى طريق الاحترام المتبادل ضمن اطار القومية والمصالح الوطنية اننا نعرف باننا نعتمد على العون الخارجي وسيطرة الفاصل بين الاعتماد على العون الخارجي وسيطرة هذا السليدي يعطي العون على مقاليد الحكم خط ليس واضحاً اطلاقاً وهو ليس ثابتاً بل هو متغير . اننا نواجه ككتلين ، الكتلة الغربية والشرقية وانا اسأل هل نستطيع ان نختار اختياراً حراً بأي منها يجب ان نتصل ، وهل نستطيع ان نملك حرية الاختيار ؟ ليست الحقيقة بان قسماً من مراقبينا قد وقع تحت سيطرة فريق من القراء بحيث تقول بان الادعاء باننا تسير على خط من التقابل واحترام وتسوا اصبح يحتاج الى تحديد جديد اننا بحاجة الى رسم سياسة جديدة للخارجية تحددها موقفنا تحديداً دقيقاً وتكون اكثر قابلية للحركة والتعاون والتوادد في المجال الخارجي تكون اكثر قابلية للتعاون والتوادد في المجال الخارجي بحيث نستطيع ان نقول : لا يجانب نعم هذا هو المستوى الذي نريده في مستوى العلاقات الخارجية والذي ادهشني هو اشارة البيان الى ان الحكومة ستسعى الى تعضيد وقصرة مبادئ الامم المتحدة الداعية الى تسوية ، وطريقتها في تسوية المشاكل الدولية التي ينص عليها الميثاق وهذا هو الميثاق في يدي المادة الثالثة من البند الثاني تقول : « بان الدول الاعضاء في الامم المتحدة يجب ان يسعوا لازالة الخلافات في المشاكل الدولية بينهم عن طريق التفاوض والتفاهم » هل هذه سطحية في السياسة ام انها اتجاه جديد في حل قضية فلسطين انا نعرف ان قضية العرب الاولى التي نواجهها المجتمعات

هذا رأي في المستويات التي اشارت اليها الحكومة على جميع المستويات الداخلية والاقتصادية والسياسية .

وانني لا اريد ان اطيل وبناء على هذه الاعتبارات التي اعتقد بانها اعتبارات ليست مبنية على عاطفة اطلاقاً بل عبارات موضوعية واتخذ من يقول انها موضوعية لانني دلت عليها بنظريات قائمة وعلى استعداد لمباحة من يدعي انها ليست موضوعية . على هذا الاساس فاذي اعتقدان الحكومة هذه لا تستحق الثقة لا على اساس المفهوم الديمقراطي للحكومات ولا على اساس الاسلوب الذي تقترضه فيها ولا على اساس المذهب الذي وعدت ان تسعى اليه ولا على اساس البيان شكلاً او موضوعاً .

- ١١ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد صديقي الجعبري السيد الجعبري نائب الخليل :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

١ - بالنسبة للأحزاب فان حرية الاحزاب وحرية العقيدة والرأي قد اضيفت اليها في البيان الوزاري عبارة ( ضمن حدود القانون ) ، مع العلم بانه يوجد قانون الدفاع والقوانين الاستثنائية ، ولم يشر البيان الوزاري الى الغائها ، لذلك فانه لا يوجد حرية للأحزاب ولا للرأي ولا للعقيدة . وهذه القوانين تسلم الحكومة بها ، وهذا دليل واضح على عدم صحة ما جاء في البيان الوزاري .

٢ - يذكر البيان الوزاري ان الحكومة ستعمل على الاستغناء عن المساعدات الخارجية فأين هي هذه المخططات المدروسة المفصلة ، والارقام الصحيحة الواضحة التي تقدمت بها الحكومة في بيانها والتي ستعمل بها

العالمية والامم المتحدة هي قضية فلسطين فما معنى تعهدنا في هذا البيان باننا سنواصل السعي الى تطبيق مبادئ الامم المتحدة وميثاق الامم المتحدة ويا ليتنا بقينا عند هذا لاننا اعضاء في الامم المتحدة وعلينا ان نطبق مبادئ الميثاق ولكن الاستمرار في تطبيق مبادئ الامم المتحدة فيما يتعلق بالعلاقات الدولية وتسويتها ، ما هو القصد من وضع هذا النص في البيان وقد كنت اريد ان اجلو هذه النقطة قبل ان اتكلم لعل الحكومة لا تصر عليها ولعلها تكون سطحية في التفكير او في الكتابة السياسية لكتتي حيل بيني وبين ما اشتبهى وكل ثقة وامل بأن هذه لن تكون سياسة اية حكومة مهما كان نوعها سواء كان يثق بها هذا المجلس او لا يثق ، يجب ان تبعد كل حكومة عن محاولة العبث في المفاهيم السياسية التي يجب ان نحل بها قضية فلسطين ، كذلك لم ارجح لكلمة وردت في القول عن قضية فلسطين باننا لن نقرط بأي حق من الحقوق المشروعة في فلسطين ، يا ترى لماذا اضعفتم كلمة مشروعة هل هنالك حقوق مشروعة او غير مشروعة للعرب في فلسطين لماذا تنصون على انها المشروعة ؟ انكم عندما تشيرون الى المشروعة قد تكون هنالك ايماءة او اشارة بان هنالك حقوق غير مشروعة وكان يجب ان نكتفي بالحقوق العربية في فلسطين واننا يجب ان نتخذ موقفاً ليس موقف عدم التفريط ان عدم التفريط هو اضعف المواقف يجب ان نتخذ موقفاً هو انتزاع الحق العربي وعند اشارة البيان الى انتزاع الحق العربي علق ذلك : الا اذا توافرت ارادة النضال المشترك وهذه عبارة تنكسر في بيانات كثيرة ، ايها الاخوان ، ان الارادة وحدها لا يمكن ان تنقل وطننا سليماً والنداء لا ينقل الغرق اننا نريد تحويل الارادة الى عمل حقيقي مسن لجل فلسطين .

٣ - ارى ان اسرائيل وهي عدونا اللدود المتربص لنا مزودة بأسلحة نووية وصواريخ (هوك) الامريكية الفتاكة فما هي الخطوات الايجابية والاستعدادات التي اتخذتها الحكومة تجاه هذا الخطر الداهم والتي لم تشر اليها من قريب او بعيد في بيانها الوزاري ؟ واذا بقيت الحكومة تعتمد على الدول الغربية وهم الذين خلقوا اسرائيل وزودوها بالاسلحة النووية ، فان النهاية معروفة لماذا لا نتمد ابدنياً تجاه المعسكر الشرقي لتزويدنا بالاسلحة والصواريخ الحديثة كما فعلت معظم الدول الشقيقة لكي نكون قد اعدنا انفسنا لارجاع ارضنا المحتلة

٤ - تقول الحكومة في بيانها الوزاري ، بانها ترحب بايجاد اي تقارب مع الدول العربية والعمل على ايجاد وحدة بينها . فاهي الخطوات الايجابية الفعالة التي اتخذتها الحكومة ازاء هذا الموضوع ، تجاوباً مع الشعور العربي تجاه الوحدة العربية الشاملة التي هي أمل كل عربي لاسترجاع فلسطين ؟

٥ - ذكرت الحكومة في بيانها الوزاري انها ستستمر في علاقاتها الودية مع جميع الدول الاجنبية على اساس المساواة . فأين هذه المساواة ؟ وهي لم تعمل على ايجاد تمثيل دبلوماسي بينها وبين الدول الشرقية وخصوصاً مع روسيا والصين ، مع العلم بان اقلية الدول العربية والاسلامية اقامت علاقات دبلوماسية مع هذه الدول ، وقد استفادت الشيء الكثير في جميع المجالات بدون قيد او شرط ، وهي في ذات الوقت غير شيوعية ومحاربات الاحزاب الشيوعية في بلادها .

٦ - اشارت الحكومة في بيانها الوزاري انها ستؤيد الشعوب المغلوبة على امرها وتعاونها على نيل

معالي الرئيس ، ان هذه الحكومة ليست جديدة علينا فدولة رئيسها خبرناه وعرفناه رئيساً لعدة حكومات وفي ادوار مختلفة ، كان آخرها سنة ١٩٥٧ وان ثلث اعضاء هذه الحكومة هم من اعضاء الحكومة السابقة وفي طلبتهم معالي وزير الخارجية وبعودة معاليه من وزارة خارجية حكومة دولة الل الى وزارة خارجية حكومة دولة الرفاعي يتضح لنا ان سياسة هذه الحكومة الخارجية هي نفس سياسة حكومة دولة الل الخارجية والا فما هذا التناقل في اصول الحكم ومفاهيم السياسة والحياة الديمقراطية .

معالي الرئيس ، اننا نعيش الان في منطقة عربية لائرة وبثورتها حطمت الاستعمار في الجزائر والاستبداد في اليمن ، والاتصالية والانتهازية والعمالة

هكذا من الأصل

والشعبوية في كل من العراق وسوريا ، ورفعت علم العروبة يرفرف فوق ارض الجزائر العربية الثائرة ، واراض اليمن الحر ووحدت اقطار مصر وسوريا والعراق في دولة عربية متحدة واصبحت الخيال لياقي الدول العربية بعد تحررها للدخول في هذه الدولة العربية المتحدة فأصيب العدو بالهذيان وعم الذعر بين صفوفه واتمشت آمال الامة العربية باسترداد فلسطين من الاعداء الغاصبين وتحرير باقي اجزاء الوطن العربي الكبير لتظهر الى الوجود الدولة العربية الواحدة من المحيط الى الخليج وتؤدي رسالتها لخدمة شعبها العربي الاصيل وخدمة الانسانية جمعاء .

معالي الرئيس ، ارجو ان يكون واضحا ان الشعب العربي الاردني كأخوانه في الاقطار العربية الاخرى يرى ويؤكد انه لا يمكن استرداد فلسطين من الاعداء الغاصبين الا بالوحدة العربية وان قوتنا وحريتنا وخيرنا الحلال في وحدتنا مع اشقائنا وانه لمن العار ان نستمر في العيش على الصدقات الاجنبية وموارد وخيرات الامة العربية هي عماد اقتصاد الدول صاحبة الصدقات واننا في هذا البلد نطالب وبأصرار وقد كنا ولا نزال في طليعة النضال العربي نطالب بالدخول في الدولة العربية المتحدة واننا نعتبر ان التخلف عن الدخول في هذه الدولة جريمة وخيانة في حق هذا الوطن وفي حق فلسطين الجريحة والامة العربية كلها .

معالي الرئيس ، اعلنت الحكومة انها ستعمل على الدخول في الدولة العربية المتحدة . فهل حقاً تعني ما تقول وتعمل للوحدة وهل هي جادة في السير مع القافلة العربية المتحدة فهل عسى الاعتراف بالجمهورية العربية النبية الحرة من مصلحة الاردن ومن مصلحة الوحدة العربية والحساب من لا نزال نحجم عن الاعتراف باليمن الجديد ورغم قرار مجلس

النواب بمطالبة الحكومة بذلك ، وهل قطع العلاقات الدبلوماسية مع الجمهورية العربية طريق للوحدة . وهل جعل الصحافة الاردنية عيبارة عن نشرة مطبوعات ومصادرة رسائل المواطنين وحتى النواب منهم من دائرة البريد ومراقبتها . ومراقبة مخبرتهم التلقونية من قبل المراقب العسكري المداوم في كل دائرة بريد واستخدام جيش من المباحث ، وحواجز التفتش على الطرق العامة ومنع الاستماع الى اذاعة كل من اقطار مصر والعراق وسوريا ولبنان ، ومنع صحافتها بينما تسمع اذاعة اسرائيل علناً . ومنع المواطنين من مشاركة اخوانهم العرب في فرحتهم باقامة الدولة العربية المتحدة طريق للوحدة . كل ذلك يدل على عدم وجود النية الحسنة في التقارب العربي ولا بأي شكل من اشكاله بل ان هذه الاعمال تزيد شقة الخلاف العربي . فاذا كانت هذه الحكومة جادة حقاً في السير مع القافلة للعربية المتحدة المتحررة والعمل على الوحدة العربية فالطريق واضح لكل ذي بصيرة ولا بد من السير عليه وذلك بالعمل على ما يلي :

تأليف حكومة قومية متينة الجذور تمثل الشعب بجميع فئاته تعمل على اطلاق الحريات العامة وفي مقدمتها حرية الصحافة والاذاعة والاجتماع والمطالبة . واعادة جميع السياسيين من خارج البلاد الى وطنهم بحرية وامان واعادة جميع ضباط الجيش والامن العام سواء من منهم في خارج البلاد او في داخلها الى الخدمة للمساهمة الفعالة في رفع قسوة ووحدة الجيش والامن العام . والغاء قانون الدفاع . وابعاد العناصر المعادية للقومية العربية والحرية والوحدة عن جميع مراكز الدولة . وتأليف جبهة شعبية موحدة قومية تؤمن بالوحدة والحرية والاشتراكية ، ينضوي تحت لوائها جميع العناصر القومية والوحدوية والاشتراكية في البلاد . ثم تأليف وفد حكومي

يرافقه وفد شعبي للسفر فوراً الى القاهرة لمفاوضة المسؤولين هناك للسير مع القافلة العربية المتحدة .

فاذا كانت هذه الحكومة ترغب في العمل لوحدة العرب فعليها ان تثبت حسن نواياها وذلك بان تنسح المجال للحكومة القومية الشعبية لتتمكن تلك الحكومة من الوصول الى المهدف المنشود وامنية العرب الكبرى في الوحدة العربية فاننا . وباسم الشعب نطلب من هذه الحكومة ان تتنحي عن الحكم وبذلك تؤدي خدمة لوطن تشكر عليها . والا فاني احجب ثقتي عنها . والله الموفق .

الرئيس : نكتفي الان بهذا القدر من الكلمات وارفع الجلسة للاستراحة لمدة نصف ساعة .

وهنا رفعت الجلسة للاستراحة عاد المجلس بعدها للانعقاد .

الرئيس : اعلن استمرار الجلسة

وليس الوزراء ووزير الدفاع :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

تتمة لما اعلنته في بداية هذه الجلسة عن الحالة في القدس احب ان اعلم المجلس الكريم ان البلاغ الاخير الذي وصلني الآن يتضمن ان المظاهرات وقد الحمد امكن لقوات الامن ان تسيطر عليها ، ولكن تطورا خطيرا قد حدث وهو ان اسرائيل قد حشدت قواتها على حدود المدينة المقدسة ، وانها تقوم بتحركات عسكرية سريعة وقوية على خط الهدنة وان اسلحتها وقواتها تقف على اهبة الاستعداد لاية تطورات محتملة في المدينة المقدسة . ولذلك احببت ان اطلع مجلسكم المحترم على هذا التطور الخطير لكي يشترك مع الحكومة في تحمل المسؤولية عن اية نتائج قد تنشأ بسبب ما حدث اليوم من مظاهرات لم يكن هدف منظمتها سوى تمكين صهيوني

الامن والنظام واثارة الفوضى وتعريض البلاد الى اشد الاخطار .

- ١٣ -

الرئيس : نواصل البحث والكلمة الان للسيد اسحق النزدار

السيد النزدار لآلئ القدس :

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام ان التجارب مع رغبات الشعب والعمل على تحقيق اسانيه وتبني اهدافه ومبادئه هو القياس الوحيد للحكم لاي حكومة او للحكم عليها .

وفي ضوء هذا المبدأ الذي يستند الى الحق ويدعمه القسانون ، وبسببه المنطق السليم ، درست البيان الذي تقدمت به الحكومة الموقرة طالية - على اساسه - ثقة المجلس توفيقاً لاحكام الدستور .

لقد اصبح من المألوف ان كل حكومة تلي امور البلد ثم تقدم بطلب ثقة هذا المجلس المنبثق عن ارادة اهله ان تمرر من نيتها في قم الاستقلال وضمان الحريات العامة في نطاق القانون وان تؤكد رغبتها في تقوية الجيش ودعمه وتحسين اوضاع العامل . . الى غير ذلك من الاصلاحات القانونية والطبقية .

ولقد كان طبيعياً ان نسمع من الحكومة الموقرة ، من خلال ما اسلفت عزمها على الاصلاح وضمان الحريات وقمع الاستغلال ، وتقوية الجيش ، ودعم حقوق العامل والمواطن ، وبلا حظ انهما قرنت شيئاً من القول بالفعل فاطلقت سراح معتقلين ، كان اعتقالهم في عهود سابقة قد وقع استناداً الى قانون الدفاع . واعادت الى الخدمة عدداً من الضباط وضباط الصف . كان قد استغني عن خدماتهم بقرارات وزارية .

هكذا منذ النضال



والحكومة المؤقتة ازاء ذلك نذكر وتشكر لانها رفعت ظلماً عن عدد من المواطنين كما تشكر لموقفها من الاذاعة الاردنية ، اوقفت حملاتها واصلحت من حالها . والاذاعة فيما ترى مرآة البلد في الخارج .

حضرات السادة :

ان قانون الدفاع وهو قانون مجحف ظالم ، كان دائماً وفي ايدي الحكومات المتعاقبة السيف المسلط على رقاب الشعب . وبقوته اعتقلت وسجنت ، وفعلت ما شاء لها اجتياها ان تفعل والستر الذي استظلت به دائماً كان مقتضيات الامن ومتطلبات الدفاع . . . ولكن . . . لارقيب ولا حسيب ولقد ارى انه كسان يتوجب على الحكومة المؤقتة الحاضرة ان تلغي قانون الدفاع وتحاكم الامن والاجهزة الاخرى المشابهة ، التي منحت صلاحيات الاعتقال والتحقيق في ظل هذا القانون . وان تقدم في بيانها انها فعلت ذلك تأكيداً لايامها بآن ذلك ضروري .

ان قوانين الدفاع لا يصار اليها الا في حالات استثنائية وفي حدود المنطق والتعقل وما نطق ان من الحكمة في شيء ان تبقى في حالات الهدوء والاستقرار سواء بسواء مع الحالات المغايرة .

ان في البلد قانوناً انتظم كل شاردة وواردة ومن حق المواطنين ان يستظلوا بظله . وان يحاكم من اساء منهم بمقتضى احكامه وموارده . ذلك ادق للعدل ، واقرّب لتأمين الحق والخير . فامسا قوانين الدفاع فان هذا المجلس فقط هو صاحب السلطة في تقرير الحسابات التي يصار فيها اليها وفي ذلك الضمان الكافي لطمأنينة المحكوم من سلطان الحاكم وعصمة الحاكم من الاستبداد بالهكوم . ومنه من استغلال نفوذه وفرض سيطرته .

وما ارى ان البيان الوزاري قد اشار الى شيء من ذلك

حضرات السادة :

اشار بيان الحكومة المؤقتة الى انها ستعمل على منح الحرية الفكرية والمقابلة كما اشار الى عزم الحكومة على ضمان حرية الصحافة في رأيي وهو الرأي الذي تواضعت عليه الشرائع والقوانين ، وكفلت للانسان انسانيته ، في رأيي ان الحرية حق مقدس لامة فيه ولا استكثار وهو الاصل وما عداه اعتداء وظغيان .

ولئن كانت الحكومة قد اشارت الى الحريات فقد كان ينبغي ان تقرر انها تعيد الامور الى نصابها الصحيح وكان هذا النصاب مجنيا عليه ، وكان المواطن من خلال هذا التجني مقترى على حقسه . ودستورنا قد كفّل بصراحة هذا الحق ، فلا اقل من ان يكون الدستور وهو القيد مناسط الاحترام ومدار التطبيق .

حضرات السادة :

اما عن الاستغلال وتحكم راس المال واستغلال القطاع الخاص للقطاع العام . والاستثمار بالمنفعة من قبل فئة قليلة هي صاحبة النفوذ . فكل هذا من عمل الحكومات المتعاقبة التي عجزت بل تقاعست عن حماية المواطن ومعاينة المستغلين واسترداد اموال الدولة . لقد كان على الحكومة المؤقتة ان تبين الوسائل التي ستطبقها لتصحيح هذا الوضع .

حضرات السادة :

لقد كانت للنسائية بامر الجيش ، واعداده وكفالة الطمأنينة لضباطه وافراده ، والابتعاد به عن السياسة والافعال املاً يداعب خيال كل حكومة . ولكن . . . وما بعد لكن . . . امور تملأها المرارة .

لقد طالما تحدثنا عن رغبات الشعب واعدائه وآماله . ومن حق كل مواطن في البلد ان يتساءل بعد ان اظهر الشعب بوضوح وجلاء رغبته في الاعتراف بالجمهورية اليمنية . وهو الذي كان يتوقع من الحكومة المؤقتة الاعتراف القوي بهذه الجمهورية الثنية . للشعب ان يتساءل عن الاسباب التي ادت الى عدم الاعتراف القوي ، بل الى الاغفال المتعمد عن ذكر هذا القطر العربي الشقيق الذي تحرر من عبودية رزح تحت اغلالها اجيالاً طويلة .

حضرات السادة :

جميل ان تعرب الحكومة المؤقتة عن عزمها على احلال الوفاق محل الخصام وان تسمى جاهلة لرتق خرق اتسع وان تقرب من وجهات نظر بقيت متباعدة رداً من الزمن .

والذي احب ان اشير اليه . ان الشعب ، كان وما يزال وسيظل ، بمنزل عن التجاني والقطعية . وانه ما كان يوماً داعياً لنجاف او قطيعه ، وانما هو - وهو جزء من الامة العربية - يحس احساساً عميقاً بان الحكومات قد جرت نفسها - دون ان تجره الى ما وصل اليه الامر لا عمودة ولا مشكورة . ان الشعب لولا هذه القرعة المصطنعة كان من المؤكد ان يكون اليوم احد اركان الوحدة التي انبثق فجرها في الاقطار الشقيقة . فاذا اخذ هذا الامر بعين الاعتبار انبثق التفكير عن الطريق الذي يصبح ما الفسد ، ولقد اخفي ان على الحكومة اي حكومة . ان تعيد للشعب حقه في كونه مصدر السلطات ، وان ارادته وحده هي الارادة التي يسار في ضوئها وعلى هديها . فاذا هي لم تحد من سلطان هذه الارادة ولم تكبل الايدي او تكبح الافواه ، او تسد المنافذ على الذين يدعون الى بصيرة وخير من امر هسل الشعب ،

ولعل الافراج عن الضباط مؤخراً يوضح بجلاء ، ان تمت اجراءات تعسفية قد اتخذت من قبل .

وما ارى ان ما تضمنه البيان الوزاري كان كافياً في امر الجيش . ولقد اوضحت في هذا المجلس اكثر من مرة ان الضرورة ، وان الظروف التي نعيشها وعلى حدودنا عدو مكر غادر ، تقضي بان يجهز بعدة متكافئة مع الامل الذي يعقد عليه ، وان يزداد عدده الى الحد الذي يصبح معه مرهوب الجانب ، وان تسفر الكرامة لافرادهم وضباطه فيكونون حقاً طاقة جبارة مهياة ليوم عصيب . وان يلجأ الى ما يغير ذلك من اجراءات قد تضعف ولا تقوى وتوهن ولا تشد . وان لا تترك كل حكومة تقرر بشأنه وشأن افرادهم وضباطه ما شاء لها الهوى ان تقرر .

ولقد ارى من الخير ان اشير الى ان الضرورة تقضي على اي حكومة تريد ان تعمل من اجل خير البلد ومصالحته ان تجند كل طاقات الشعب لتكوين ظهير للجيش . وان تبني - لذلك التهيئة التي تجعل هذا الامل بل هذه الرغبة الشعبية امراً محققاً .

حضرات السادة :

باسم بالغ وعريق ، اشير الى تفريط الحكومات المتعاقبة باراضي الوطن ، ومنحها للعدو مستمرة بتعديل الحدود وهي بذلك لا تقسم وزناً للأمة ، بل هي تتحدى شعور الامة ودستورها ، وتفترق في اقدس ما تحرص عليه . وارااضي اللطرون يا حضرات السادة شاهد عدل على صحة ما اقول - الحكومة السابقة فرطت فيه - .

اما متى كان من حق الحكومات ان تعدل ولو جنت ، وان تصحح ولو فرطت للجاني حقوقاً هو سارق مثلها من قبل فامر يوجب الحيرة . واتساءل ماذا احدثت الحكومة المؤقتة لئلا هذا الامر ؟

هكذا منذ الاصل

ومستقبل هـله الامة ، كان الطريق الى الوضع الطبيعي يسيراً قصيراً .

ولعل ما هو اجمل من ذلك ان نتحدث الحكومة عن الوحدة وان تعمل لما والوحدة كانت وما تزال الحلم الذي ينبغي ان يتحقق وان يعمل من اجله عمل جاد اصيل .

اما والوحدة هي سبيل الحياة وسبيل فلسطين ، فان على كل مسؤول ان يعلم انها مطلب لن يجد من يتساهل في امره او يتواني عن طلب تحقيقه .

ولقد اجد ان البيان الوزاري قد خلا من رسم الخطرات العملية التي تحقق للشعب مصيره الى الوحدة فعلاً وقولاً .

#### حضرات السادة :

انني اجد ان من واجبي ، وقد اوضحت ما تقدم ان اكون اكثر وضوحاً وانا اعتقد ان ما اعبر عنه ، لا يعدو كونه اعراباً عن رغبات الشعب في صورة صحيحة صارخة ، ويضمير خالص مخلص لارادة الشعب واهداف الشعب .

نحن نطالب بتعديلات جذرية في الدستور تجعل من الشعب المصدر الوحيد والمطلق للسلطات وان تنبثق الحكومات من ارادة الشعب الحرة المعبرة عن نفسها في اصاله وصدق ويقين . وفي هذه الحالة فقط يمكن للشعب ان يحقق اهدافه وان يحمي في طريقه الى ما يحقق سعادته ويغيره بل الى ما يجعل الامل حقيقة واقعة .

واني اعتقد ان الدستور على وضعه الآن لا يحقق هذا الذي ارمني اليه والذي ينبغي انشاء الامة من سيادة وسلطان .

اما والوحدة كما اسلفت هي سبيل فلسطين ، ولما كانت العيون قد جفت عن الانخفاض حتى تعود

الى فلسطين والنفوس لا تهدأ ولا تطمئن حتى يتحقق الامل المنشود . فاذني اكرران الضرورة قد اصبحت تفرض نفسها لتعديل الدستور وتمكين الشعب من التعبير عن رأيه واختيار حكوماته تمهيداً لتحقيق غاياته واهدافه وجماعها : الوحدة وفلسطين . ولقد يكون من الخير ان اشير ان الوحدة التي تحققت من حولنا لاقطار عزيزة لم تكن الا ارادة واعية حققتها شعوب تلك الاقطار . ولم تكن ابدا ارادة عبرت عنها حكومات ليست منبثقة عن ارادة شعوبها .

ان امر الوحدة جد عميق وبخاصة في هذا البلد الذي يجاوره العدو المنتصب التريص . وهكذا كان على كل انسان وبخاصة اذا كان مسؤولاً الا يترك للعدو الفجوة التي ينفذ منها الى تحقيق اغراضه ومطامعه .

ان الشعب مصمم على الوحدة لانه يرى فيها السبيل الوحيد الى الحياة الكريمة الحرة . وبهذا الاعتبار فان المسؤولية تتعاظم وان تحقيق سيادة الشعب عن طريق الدستور ومباشرة الحكم هي اسلم واقصر طريق لبلوغها والانتفاء منها الى الوحدة ، المصير الطبيعي لنضال الشعب وكفاحه .

#### حضرات السادة :

ان الثقة امر معلق على تحقق المطالب العادلة التي عبرت عنها بصدق واخلاص ويقين . وانها رهن بالحكومة التي تنبثق عن ارادة الشعب وتحقق اهدافه وغاياته . وبما لذلك فاذني احجب الثقة .

- ١٤ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد ابراهيم كريشان السيد كريشان لآلئ معان :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين : تقدمت الحكومة ببيانها الوزاري الى هذا المجلس الكريم متضمنة منهاجها وسياساتها في الداخل والخارج

لطلب الثقة على اساسه وفقاً لاحكام المادة (٥٤) من الدستور فاناقشه على النحو التالي :-

انه لقال حسن ان تتوج هذه الحكومة باكورة اعمالها برغبة ملكية باطلاق سراح المعتقلين السياسيين من الاردنيين من عسكريين ومدنيين واتاحة الفرصة لهم للاسهام في مجالات العمل لخدمة الامة وبناء البلد وادخال القرحة لكل بيت . لعمل يستوجب الشكر لهذه الحكومة على هذه الخطوة الجريئة المباركة وايضاها المهارات الكلامية الاذاعية فيما بيننا وبين بعض الدول الشقيقة .

ان البيان الوزاري بمجمله يتضمن وعداً خلاصة تبشر بالخير لهذا البلد الا ان الاختيار علمنا ان تستوينا الاعمال والتفويض والبر بالعهود لا الاقوال والوعود ، واني اذ اسجل اقوال الحكومة بانتظار ان نحاسبها على اعمالها ومنجزاتها .

معالي الرئيس حضرات النواب :

تتعاقب الحكومات تروح وتجيء وتطالعنا في بيانات وبرامج مثالية لاصلاح الوضع في البلاد واسعاد المواطن وتوفير سبل الرفاه والرخاء والازدهار اليه . وسرعان ما تتلاشي هذه المثالية والوعود باستقالة الحكومات ، والمواطن الاردني في السواء الجنوبي مشلولاً يعاني الحرمان والعوز والجوع والفاقة تقصمه كل مقومات الحياة من ثقافية واجتماعية ومعاشية واقتصادية .

اما آن للحكومات السابقة واللاحقة ان تنهض بالواء الجنوبي وترفع من مستوى الحياة المعاشية بين ابناءه والقضاء على ازمة البطالة المتفشية بينهم ، وتبذل به لمرحلة تساعد على الحصول على الغذاء والكساء فحسب ، واما السعادة والرفاه والمواطنة الفؤاذية والحياة الافضل فحسب فحسب بل وبعبدة عنه كل البعد ولم يلمس الا صدها لانه اهدت وقفا على المترفين من

المترفين والانتصار والمحاسب ولم تولد بعد بين سكان هذا الواء من حضر ويدو .

اني اتناشد الحكومة واطالبها ان تسارع وتب لنجدة هذا الواء واتقاه من الحالة التي يتردى فيها واطالب تشكيل وفدا وزاريا برلمانيا يزور هذا الواء ليتلمس عن كسب حالة المواطنين والوقوف على حقيقة اوضاعهم وحالتهم وطريقة معيشتهم لتأكد مما ذكرته آتفا في مستهل كلمتي مع مواصلة الجهد والسعي لتحسين اوضاع هذا الواء ليتحقق ويجاري الاولوية الاخرى في المماكة من حيث التقدم والمعمران والازدهار وازالة كابوس البؤس والشقاء المهين على ابناء هذا الواء .

معالي الرئيس . . حضرات النواب ،

ان كتاب التكليف السامي اول ما حاث على اصلاح المواطن الفرد باعتباره نواة المجتمع ، ولذلك فالعناية والاهتمام بأحواله المعيشية وثقافته وتوجيهه للتعاق بوطنه وارتباطه بشعبه والولاء لكيانه ، كل هذه واجبات تساعد على اقامة المجتمع السليم . وكذلك حث على دراسة احوال العامل وحاجياته من حيث العمل والسكن وتيسير سبل الاكتفاء له وتنظيم العلاقات بينه وبين صاحب العمل وحياته من التسلط والاستغلال والالتفات الى شئون الجيل الصاعد ورأشاده الى الخير وتربيته تربية وطنية صحيحة بحيث يصبح باراً بوطنه نافعا لأمته مع بذل العناية بشئون الفلاحين والمزارعين . وقد جاءت هذه التوجيهات والارشادات منسجمة تماماً مع رغبات الشعب على اختلاف لغاته وطبقاته امنية ترفع اليها الفئتهم ، واذا ما وضعت قيد التنفيل والتطبيق العملي الفعّال فان المواطن الاردني بلا شك سيكون اسعد حالاً وافر حظاً من غيره لا في الاقطار المجاورة فحسب بل وفي الاقطار الاخرى من العالم .

هكذا منه الأصل

## معالي الرئيس .. حضرات النواب

لقد اخذت الحكومة على عاتقها في بيانها الوزاري الالتزام بتنفيذ هذا المخطط الشامل تأمل أن لا تكون شأنها في مثل هذا الالتزام شأن بعض الحكومات السابقة والتي لم تف بما وعدت به من اصلاح للاوضاع العامة في البلاد .

## معالي الرئيس .. حضرات النواب ،

هناك ناحية هامة تشغل بال الزارع والفلاح وكل مواطن لم تتطرق لها الحكومة في بيانها الوزاري الا وهي مشكلة الجفاف في بعض انحاء المملكة وبصورة خاصة لواء الجنوب معان بما فيه الشوبك ووادي موسى والطيبة وملحقاتها من القرى والبادية الامر الذي يتوجب فيه على الحكومة أن تبادر وتسرع لمعالجة هذه المشكلة بعزم وتصميم .

ولكي تنجح الاجراءات السريعة التي تعزم الحكومة تنفيذها لمواجهة ازمة الجفاف لا بد من ان يتوفر لها التعاون الواعي على الصعيدين الشعبي والحكومي ومع ان التخطيط المسبق لمواجهة الازمة هو سبيل حلها جذريا .

الا ان الحاجة باتت ماسة لانقاذ القرى العطشى والثروة الحيوانية المهددة والارض الظمأى . ومن يرى قطعان الماشية ترعى بالعشرات من لواء الجنوب التماسا للكلاء في مناطق ومن يبصر معالم القلق التي ترسم على الوجوه خوفا من نتائج الجفاف يدرك اهمية العمل السريع والنضام التام للفاذ من الازمة الى شاطئ السلام .

وبعد فان هذه الازمة التي يجتازها تحمل بين معانيها معنى التحدير والتذير لاتخاذ سياسة مرسومة ثابتة تقي هذا البلد في اعوامه القادمة اخطار ازمت مماثلة .

## معالي الرئيس .. حضرات النواب

اني على يقين بأن الجنوب سيكون منطلق الاكتفاء الذاتي للمملكة اذا ما احكت الدراسات والمخططات لاستغلال ثرواتها الطبيعية كالمعادن في وادي عربة والقوسفات باراضي الحسا والبتواتس باراضي غور الصافي ، وعلى الحكومة أن توجه طاقاتها صوب هذا اللواء لان الوسائل العلمية المتاحة والقدرات التي يمكن أن تستغل لا تترك مجالا لملمرة أو تبرير .

## معالي الرئيس .. حضرات النواب

لما ان لواء معان يسكانه يشكل جزءاً هاماً من المملكة الاردنية وكونه اللواء الوحيد الذي يزحف ببطء نحو التقدم والأزدهار لا نعدم وسائل العناية والاهتمام بشئونه وشئون سكانه ولما قدر لي أن اناق ثقة اخواني من المواطنين الكرام الذين احاطوا بشرف تمثيلهم وبالادفاع عن حقوقهم كان من الواجب علي أن اكون لسان حالهم بصدق وان انقل للمسؤولين ما يقاسونه من آلام وآمال . لذا فاني اطالب الحكومة بالاختصاص بناصر ابناء هذا اللواء والنهوض به ليتقل من حالة التأخير والجمود الى حالة التقدم والرفق وال عمران وبلوغ الحياة الافضل ومن حقهم على الدولة أن توفر لهم سبل العيش الشريف بايجاد المشاريع وتشغيل الايدي العاملة وان تزودهم في مجموع مقومات الحياة وان يعطوا الافضلية في وظائف الدولة والاشغال والجيش والشركات والمؤسسات العامة لتشجيعهم على البقاء في قراهم .

## معالي الرئيس .. حضرات النواب

من اسباب عوامل تخلف هذا اللواء :-

١ - اندام الرغبة بالعمل لدى المسؤولين من الموظفين بسبب الشعور النفساني الذي يستحوذ

عليهم عند تقلبهم لهذا اللواء ، حيث يعتقدون انه لا ينقل لهذا اللواء الا موظف مغضوب عليه ، الامر الذي ينشأ عنه اندام الاحساس الواعي بالمصير القومي ، وانعدام التصميم على بذل أقصى الجهد الممكن من اجل بناء البلاد وتنميتها ، هذا من جهة ومن جهة ثانية ينظر الموظف نظرة حقد وكراهية للمواطن لا اعتقاده انه سبب شقاءه بالحجاء لهذا اللواء الثاني فينعلم التعاون بينه وبين المواطنين ويتزم جانب العزلة بدلا من ان يقوم بما عليه عليه واجب الوظيفة في خدمة بني قومه لانارة السبل واشاعة الثقة والايان وتحويل الخدمة العامة الى ادارة فعالة لمساعدة الشعب والاختار بيده الى كافة ادوار الحياه ومعارجها ليتمكن من الاسهام في اعمار البلاد وتنميتها .

لذا فاني اطالب الحكومة باعتبارها المسئولة عن معالجة مثل هذا الوضع بتنظيم مناهج حكم التخطيط يقوم بصورة متكافئة على همة المواطنين في كل مستوى من مستوياتهم يراعي فيه ازالة اسباب الشكوى والتدبر من نفوس الموظفين وحشهم على التساقط لخدمة هذا اللواء بالتسهيلات التالية :-

١ - انتقاء الموظفين من ذوي الكفاءات والخبرة والمرونة والاختصاص .

٢ - دفع علاوة لكل منهم حسب درجته واختصاصه .

٣ - ايجاد وحدات سكن لهم ولعائلاتهم في كل مدينة وبلدة مزودة بالكهرباء والماء على غرار ضاحية موظفي البريد في لواء القدس .

٤ - تخصيص سيارة لرؤساء الاقسام منهم ليتسنى لهم التنقل بها لزيارة المواطنين والاتصال بهم سواء اكانوا في المدن او القرى والمضارب في البادية كون هذا اللواء فسيح الارحاء ومترامي الاطراف .

٥ - نقل بعض الوحدات العسكرية من الجيش العربي واقامة معسكرات وابنية لها في تلك الجهات تساعد على تنشيط الحركة الاقتصادية وتشغيل الايدي العاملة وترويح الحالة التجارية والزراعية وتصريف الخضر والفواكه لانعاش ابناء القرى التي تمسك حولها .

اذا ما تحققت هذه السهيلات للموظفين عندها يمكن ان نضمن قيامهم بتأدية عملهم بكفاءة ونشاط واستقامة وبأحاساس واع لضرورة هذه الاعمال واهميتها للمجتمع .

## معالي الرئيس ، حضرات النواب .

كما لا بد لي وان اعالج الوضع الاقتصادي العام من ان اطالب الحكومة بأن تعني العناية الكبيرة بالحركة السياحية باعتبارها ركناً هاماً من اركان الثروة القومية والنخل المام وذلك بتقوية جهاز سلطة السياحة وترميم وتجديد الممرات السياحية الاثرية في مدينة البتراء التي تعتبر من اول الاماكن الاثرية في اجتذاب السياح مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة لصيانة الاودية وتحويل مجاري السيول الى اماكن بعيدة عن الطرق المؤدية للآثار لتجنب تكرار المأساة التي وقعت في مدخل السيق بالبتراء قبل ايام ذهب ضحيتها عدد من السياح بالاضافة الى الاضرار التي اصاب الممتلكات والاشجار والمزروعات وبذلك تتمكن من تنفيذ خطة شاملة لتنظيم الشؤون السياحية بصورة صحيحة تستخدم نهضة هذا البلد وتساهم بتنفيذ المخطط العام للتنمية الاقتصادية في بلدنا العزيز .

## معالي الرئيس ، حضرات النواب .

لما ان الطرق تعتبر بحق الشريان الحيواري لربط المواصلات بين المدن والقرى والريف وتسهيل للمواطنين حركة التنقل وتزويد في دخول الدولة

هكذا  
عن الأصل



وتشجع على غزو البلاد وتقدم العمران فيها فان الطرق التالية في لواء معان جميعها بحاجة الى عناية وصيانته وتعبيد .

١ - طريق عيزه - الشوبك، وهذه الطريق مفتوح قسماً كبيراً منها بانتظار التعبيد مسافتها (٣٠) كيلو متراً .

٢ - الطرق الموصلة ما بين قرى ابوخطوب المقارعية - الخريبة - الحاية - الشوبك - شمشاخ ، والتي لا تزيد مسافتها على (٢٠) كيلو متراً .

٣ - الطريق الممتد من ايل الى قرية الطيبة الجنوبية فوادي موسى لا تزيد مسافتها على (٢٥) كيلو متراً .

معالي الرئيس . . حضرات النواب

كما اجد من واجبي مطالبة الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار اوضاع الموظفين العامة التي من شأنها تأمين الاستقرار والاطمئنان النفسي والمعيشي لهم ليتمكن الموظف من أن يؤدي واجباته على الوجه الأكمل .

كما وأرى إزاماً عليّ ان اطالب الحكومة بأن تولي عناية لافراد رجال الامن العام الذين يعتبرون بحق مظهر من مظاهر التقدم في البلاد بزيادة رواتبهم ورفع مستواهم المعاشي لاسيما الذين يعيشون منهم في المدن التي تتطلب نفقات كبيرة لا طاقة لهم بتحملها مقابل ما يؤديونه من جهد لتوفير الراحة والطمأنينة والاستقرار للمواطنين في هذا البلد العزيز .

القوات المسلحة - هي حصن دفاعنا المنيع وعدتنا ليوم الثار القريب ، اطالب بتقويتها بشق الوسائل ومدها بأحدث انواع الأسلحة لتتمكن بذلك من الدود عن البلاد ودرء الاخطار والاستمرار بارسال البعثات من الضباط الكفاء لدورات في

الخارج والاستفادة من اساليب التدريب على الاسلحة الحديثة المتطورة لرفع مستوى التدريب في الجيش .

معالي الرئيس ، حضرات النواب :

اما ما يتعلق بالحياة النيابية فانه من اولي مظاهر الحياة النيابية أن يكون مجلس الامة لدى كل شعب بمنى عن الهزات أو الاغراض التي تتبناها بعض النفوس في بعض الظروف انحصاراً مما يحتم عليّ أن اطالب الحكومة في موقعي هذا ان تعدنا بالتعاون على تعديل الدستور بحيث نعود الى دستورنا الذي كان نافذاً بعام ١٩٥٨ والذي كان ينص في بعض موادها على حصانات دستورية تمكن السلطة التشريعية من ممارسة حقوقها وصلاحياتها على الوجه الاكمل ومنها ما جاء في المادة (٧٤) من الدستور آنذاك والتي تنص كما يلي :

أ - اذا حل مجلس النواب لسبب ما فلا يجوز حل المجلس الجديد من أجل السبب نفسه .

ب - الحكومة السيتي يحل مجلس النواب في عهدها تستقبل من الحكم خلال اسبوع من تاريخ الحل عل ان يجري الانتخابات حكومتاً انتقالية لا يجوز لاي وزير فيها ان يرشح نفسه لهذه الانتخابات .

كما واطالب الحكومة بعدم سن قوانين مؤقتة والعمل بها في حالة عدم انعقاد المجلس الا في الحالات التي نصت عليها المادة (٩٤) من الدستور الآنف الذكر .

واذا ما عدنا لهذه المواد الدستورية التي اشرت اليها فلننا تعطي الدستور مزاياء ديمقراطية صحيحة يحق لنا أن نقاخر بها بين الشعوب .

معالي الرئيس ، حضرات النواب :

كان في نية الحكومة السابقة - وزارة الاشغال - حصر اشغال الطرق والجسور والمشايخ بالمتمهدين ،

معالي الرئيس ، حضرات النواب ،

السياسة الخارجية - اما من ناحية علاقتنا بالدول العربية الشقيقة فنالم حقاً ان نرى الوضع العربي والعلاقات تردت بين الاشقاء في وقت احوج ما نكون فيه الى جمع الصف وتوحيد الكلمة ، ومن واجب المواطن المخلص ان يعمل لمخير بلده وامته والحفاظ على سيادته وكيانه حتى تتحقق الوحدة العربية الشاملة التي هي امية كل عربي ، فاني اطالب الحكومة ونحن على اتم الاستعداد بالتعاون معها في هذا المضمار ان تعمل جاهدة على تنقية الجو العربي الذي اخذ على ما يبدو يدعوا بالتفاؤل لان الاردن وشعبه لا يمكن ان يعيش في عزلة عن العالم العربي .

واما ما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، فهي قضية الامة العربية بمجموعها وبالنسبة لنا قضية حياة او موت ، فاني اطالب الحكومة بمشد الجهد الوطني بجميع امكانياته والسعي المتواصل مع الدول العربية الشقيقة لتنسيق جهودها وطاقتها من اجل استرداد وطننا السليب فلسطين الحبيبة .

بهذا القدر اكتفي من مناقشة البيان وعلى هذه الاسس والطلبات والاقتراحات امنح الحكومة الثقة وافساح المجال امامها للعمل وتحقيق الاماني القومية العربية في الداخل والخارج والله من وراء القصد .

(تصديق)

(١٥)

الرئيس : الكلمة الان للسيد انطون لرئيس البنا السيد البنا نائب الرئيس :

معالي الرئيس . . حضرات النواب الكرام ان ما جاء في بيان اخواني من النواب فيه من الكفاية تفصيلاً ، وفي اعتقادي الشخصي ان هذه الحكومة ليست في مستوى الاحداث السياسية الجارية الان في العالم العربي ، مما يدعوني الى عدم التفاؤل في

الامر الذي يسبب تفشي البطالة بين الايادي العاملة من السكان في اللواء الجنوبي ، اطالب الحكومة بالمدول عن مثل هذا الاجراء لما يترتب عليه من اضرار تبعث على روح السخط والتلمر بين العمال .

لذا اطالب الحكومة بوقف الاجراءات المنوى تطبيقها على اهالي العقبة فيما يتعلق بالاستيلاء على اراضيهم واستملاكها وتشريد الكثير من اهاليها بلا مأوى دون تمريضهم تمريضاً عادلاً ، واطالب بتشكيل لجنة لاعادة النظر بدراسة قضيتهم وحماية حقوقهم على الاسس التالية :-

١ - هنالك اراضي موصى بها من قبل قاضي

الاراضي تفوض على اصحابها .

٢ - وضع اليد يحقق الملكية .

٣ - الاسراع في تنظيم مخطط المدينة القديمة

لعدم وجود اموال لدى الاهلين .

٤ - مراعاة اعطاء اصحاب الدكاكين والبيوت

التقديمة اولوية البيع .

٥ - تعديل اسعار الدونمات من الارض في

موقع دون موقع .

٦ - تقسيط اثمان المحلات على الاهالي لفقر

حاليهم ولاجل طويل .

٧ - التمييز نقداً أو عيناً .

كما واطالب الحكومة بانصاف موظفي سكة

الحديد وتطبيق كافة احكام نظام الموظفين رقم (١)

لسنة ١٩٥٨ وكذلك قانون التقاعد رقم (٣٤) على

الموظفين الذين اعطيت لهم درجات مصنفة في موازني

الخط لعامي ٦١-٦٢ و٦٣ ولأن تزيد رواتبهم عن

ال (٢١) دينار بما في ذلك الموظفين الذين يحملون

مؤهلات علمية وفنية بحيث يتم الحسابهم بملاك

الموظفين المصنفين وايضا غير المصنفين ممن يتقاضون

مرتب شهري وتقل رواتبهم عن (٢١) دينار .

نجاحها بتسيير سياسة هذا البلد وفي هذه الظروف على ما يرام وإجبال السفينة إلى شاطئ الأمن والاستقرار.

ومازادني رسوخا في اعتقادي هذا بعدمقدرة هذه الحكومة على مواجهة الأحداث برحابة صدر ونوايا طيبة، ما شاهدته بعيني في هذا الأسبوع كيف نزل الفرسان وافراد الشرطة إلى الشارع يحملون العصي الطويلة ويفرقون بالقوة والقسوة مظاهرة مسالمة قام بها طلبة المدارس تعبيراً عن مشاعر الفرح والاحتجاج بالأحداث العربية بمناسبة توقيع ميثاق الاتحاد العربي في القاهرة، الأمر الذي قامت الحكومة نفسها بالدعوة إليه وقامت بإجراء الاتصالات على مختلف المستويات من أجل الدخول في الاتحاد العربي لما في الاتحاد من قوة وعزة للعرب أجمعين. أقول شاهدت بعيني رجال الشرطة والفرسان يضربون الطلاب بالعصي ويسوقونهم بطريقة فظة إلى السجن، وإن هذا لا شك أدى إلى تفاقم الوضع في هذا الصباح في جنين والقدس كما جاء على لسان دولة رئيس الوزراء في مستهل جلسة اليوم، وإني أحمل الحكومة مسئولية ما يتجمل على ذلك، كل هذا في الوقت الذي كان السياح الأجانب يشاهدون مثل هذه العملية التي تسمى إلى سمعة هذا البلد وتشوه الحرية والديمقراطية التي دعت إليها هذه الحكومة بالذات، هذا بالإضافة إلى الصور التي كانوا يلتقطونها.

لكل ذلك أجد أنه من الواجب علي أن أحجب الثقة عن هذه الحكومة.

(١٦)

الرئيس : الكلمة الآن للسيد نجيب الرشيدات السيد الرشيدات نائب أربد :

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين من استعراض البيان الوزاري يبدو جلياً أن سياسة هذه الحكومة هي امتداد لسياسة الحكومة

السابقة، ففي الشؤون الداخلية مازالت الحريات التي كنا ومازلنا نطالب بإطلاقها - مضغوطة غير مباحة ولم تظهر من هذه الحكومة أية مبادرة تدل على عكس ذلك. ولقد قلت في السابق وأكرره الآن بأنه ما دام قانون الدفاع قائماً لا يمكن أن يكون لحرية قيمة أو وزن. ولو كانت هذه الحكومة جادة في إطلاق الحريات لألغت هذا القانون أو أوقفت العمل به على الأقل.

فيموجب القانون إياه التي القبض في عهد الحكومة السابقة على عدد ليس بقليل من الناس ووضعوا في السجن بلا سبب - بسبب أنهم لم يجر معهم أي تحقيق عن أية تهمة - ثم أفرج عنهم بعد أن قضوا أكثر من شهر في السجن - في عهد هذه الحكومة ولكن الفضل في إطلاق سراحهم لم يكن لما وإنما كان لجلالة الملك كما اعترفت صراحة في هذا البيان.

وبالرغم من أن دولة الرئيس قد أعلن بكل تأكيد بأنه لم يبق أحد في السجون اليوم من الذين اصططح على تسميتهم بالمعتقلين السياسيين فقد وردني تحرير - من أحد المواطنين - مصادره معتقل الجفر الصحراوي يقول فيه، بأنه استمع للبيان الوزاري واسترعى انتباهه ما ورد على لسان رئيس الحكومة وأكد أن في معتقل الجفر أشخاصاً كثيرين معتقلون بمقتضى قانون الدفاع وتسد بهم جرائم سياسية. وإني على استعداد أن أطلع المسؤولين على هذا التحرير وأذكر لهم الأسماء الواردة فيه لتأكد من ذلك.

هذا، وإن الحرية الصحافية أيضاً غير مباحة فالصحف لا تستطيع نشر ما لا يوافق عليه الموظف المسئول في جهاز الإعلام. كما أن هذه الحكومة منعت إرسال عدد كبير من البرقيات إلى الوفود العربية المشتركة في مفاوضات الوحدة، مع أنها

برقيات عادية أحب بعض المواطنين إظهار شعورهم بها تجاه حدث هام في تاريخ العرب.

أما بالنسبة للتعدلات الدستورية وتعديل قانون الانتخابات العامة فالرغم من أنني أرحب بها إلا أنني أرى بأن الحكومة لم تجر شيئاً منها واعتقد جازماً أن ذلك سيقتضي مجرد قول ولن يخرج إلى حيز الفعل، سيما وأن الدورة التالية قاربت على الانتهاء، وعلى الحكومة قبل هذا أن تقدم الموازنة العامة للدولة التي سيستغرق بحثها أسبوعين على الأقل، وهذا شهر نيسان في نهايته ولم تعمل الحكومة على تقديمها لغاية الآن.

أما الحماية الصناعية فالبواذر الأولية دلت على أن الحكومة لا توليها أي اهتمام بل دليل أنها لم تلتزم بعهدها تقديم المهبات العسكرية لأشخاص سوف يحضرونها من بلاد أجنبية، مع أن شخصاً اردنياً أسس مصنعا لتلك المهبات بلغت تكاليفه عشرات الآلاف من الدنانير واشترك بالعطاء ووضع اسعاراً كانت لجنة حكومية قد فرضتها عليه، بعد دراسة دقيقة للتكاليف ربما تقول الحكومة أن سعر البضاعة الأجنبية أقل من السعر المحلي للصناعة الأردنية، ولكن ذلك ليس ذنب المواطن الأردني المشار إليه لأن الحكومة عندما طرحت العطاء في بادئ الأمر، اشترطت عليه أن يشتري المواد الأولية من الصناعة الأردنية الموجودة في الأسواق المحلية. أنا لم أقصد بهذا الدفاع عن شخص معين وإنما أوردت ذلك دليلاً على أن إشارة الحكومة لحماية الصناعة المحلية لم يكن إلا للاستهلاك فقط.

أما ما يتعلق بتنظيم الجهاز الإداري فللمسند استعرضت بلهني البيانات الوزارية التي القيت في المجلس النيابي سابقاً ولاحقاً، فوجدتها جميعها تخفى على هذه الأسطوانة ولم يدر من أية حكومة بادرة تدل على تنفيذ ذلك، سوى التنظيم الناقص المشوه الذي أجرته الحكومة السابقة، ولا اعتقد بأن هذه

الحكومة سوف تكون أفضل من سابقتها في هذا الموضوع.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين

تؤكد الحكومة في بيانها بأن أولى مهامها إقامة علاقات الأردن بأشقائه العرب على أسس من المحبة والثقة المتبادلة والاحترام المتبادل والتعاون التام في بناء وحدة عربية تحقق للامة آمالها الكبار وأهدافها السامية. وبالرغم من كل ذلك فإن الحكومة لغاية الآن لم تقم بأي إجراء من شأنه أن يحقق ولو جزء بسيط من ذلك فلقد اكتفت بما ورد في هذا البيان مع تصريحات صحفية لدولة الرئيس ونشاط بسيط قام به مندوبها الدائم في هيئة الأمم.

إن تحقيق التقارب العربي لا يتم بمثل هذا، فالتصاريح والبيانات لا تؤدي إلى النتيجة الصحيحة وكان على الحكومة - لو كانت جادة فيما تقوله - أن تبادر فور تشكيلها إلى إرسال وفد رسمي أو نيابي يلعب إلى الاقطار العربية فيشرح سياستها ويبين أهدافها بجلاء ووضوح. كما كان عليها أيضاً أن تجعل باكورة أعمالها الاعتراف بالوضع الجمهوري باليمن وبإعادة العلاقات بالجمهورية العربية المتحدة للتدليل على حسن النية. وطالما أنها لم تفعل شيئاً من ذلك يكون ما ورد في بيانها بهذا الشأن إنما هو للاستهلاك المحلي فقط.

وهناك أمر يسترعى الانتباه، في الوقت الذي تقول فيه الحكومة أنها تؤمن بجمعية الوحدة وإنه لا اردن شخصية ومكانته في أي اتحاد أو وحدة تتظم الاقطار العربية، تعود وتقول بأنها تتمسك بميثاق الجامعة العربية، ومن المعلوم أن هذا الميثاق يؤكد باصرار أن لكل قطر عربي كيانه واستقلاله، فهي بلهجة من تدعو للوحدة التي تصهر الكيانات الإقليمية في كيان كبير موحد وتدعو من جهة

هكذا منه الأصل



اخرى الى التمسك بميثاق الجامعة العربية وهما اذعان  
متناقضان .

وفي هذا المقام لا بد لي ان احيي وبارك الوحدة  
الاتحادية التي قامت بين الاقطار العربية الثلاثة مصر  
وسوريا والعراق باسم الجمهورية العربية المتحدة ،  
وادعو الله ان يصبح عدد النجوم التي يحتويها علم  
الوحدة الجديد ، بقدر عدد الدول العربية القائمة ،  
وبذلك تتحقق كليا امال العرب في الوحدة الكبرى  
التي ستحرر ارضنا الحبيبة السليبة فلسطين .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

امسا في السياسة الخارجية فاحب ان اذكر  
الحكومة بان بعض الدول الاسلامية التي تحاول توطيد  
علاقتها بها هي التي اعترفت باسرائيل عدوة العرب  
الاولى وهي التي امدتها بالمعونات الاقتصادية فانقلبتها  
من ازمة اقتصادية خاقة ربما كانت سببا من اسباب  
تدهورها ، خصوصا بعد ان احكمت الدول العربية  
الحصار الاقتصادي عليها بالمقاطعة ، كما ان هذه  
الدول نفسها تنظم في حلف استعماري ( حلف  
بغداد سابقا ) وقف في عدة مناسبات مواقف عدائية  
من القضايا العربية .

وان بعض الدول الاجنبية التي تتعامل معها  
الحكومة هي التي اوجدت اسرائيل وتحاول تثبيتها  
اسفينا استعماري في قلب الوطن العربي .

وبالرغم من اني لست شيوعيا واحارب  
الشيوعية بكل قواي فاني افضل اقامة العلاقات مع  
الدول الشرقية تلك الدول التي وقتت مسن القضايا  
العربية موقفا ايجابيا كان له اثر فعال في تدعيم نضالنا  
الوطني ضد الاستعمار والصهيونية ، ولا ننسى موقفها  
الجبار من قضية قناة السويس والهجوم المثلث على  
الشقيقة مصر في سنة ١٩٥٦ عندما جرى مجرما في  
مجلس الامن الدولي وهما الامم المتحدة .

واخيرا ولما كنت اعتقد جازما بان هذه الحكومة  
لا تستطيع ان تحقق تقاربا عربيا او وحدة او اتحاد  
عربيا وان بيانها الوزاري لا يزيد في مبناه ومعناه عن  
البيانات الوزارية التي القتها الحكومات المتعاقبة  
السابقة امام المجلس النيابي ، وان ما ذكرته في هذا  
البيان سوف يبقى حبرا على ورق لن تغد منه شيئا  
كسابقاتها خصوصا اذا نالت الثقة ، فاني احجب  
الثقة عنها .

- ١٧ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد خليل السلواي

السيد السلواي نائب القدس :

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام ،  
لقد قدر لهذه الحكومة ، ان تسلم زمام الحكم  
بعد ان تردت الاوضاع في هذا البلد ، نتيجة لسياسة  
الخاطئة التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة على الاردن  
هذه السياسة التي ما كانت لتقيم لهذا الشعب وزنا ،  
ولا لرغباته وامانيه تقديرا واحتراما ، فكان طبيعي  
معها ان اصبح الاردن - وهو البلد العربي العريق  
في عروبه - يعيش في معزل تام عن اخوانه العرب ،  
على غير ما يبغي ويتمنى .

وفجأة ، وبعد هذه الاحداث العربية المباركة ،  
التي شهدتها الامة العربية على مسرح اليمن والعراق  
وسوريا ، وقد تمثلت في هذه الثورات التحررية ،  
التي قوضت كل ركن من اركان الاستعمار ، وقضت  
على عملائه واذا به من اعداء الشعب العربي في هذه  
الاقطار الثلاث ، لتقيم على انقاضه حكما عربيا متحررا  
نابعاً من ارادة الشعب ، كان حقا لازماً ان تجد الحكومة  
السابقة نفسها مضطرة الى تقديم استقالتها ، بمسند  
ان ساهمت الى حد كبير في تلك السياسة الخاطئة ، التي  
كانت في جوهرها وحقيقة امرها ، منافية كل التنافي  
لرغبة هذا الشعب وارادته .

ومها يكن من شيء ، فقد قدر لهذه الحكومة  
ان تسلم مقاليد الحكم ، وتقدم ببيانها الوزاري الذي  
جاء الى حد بعيد متضمنا لهذه المعاني التي تعبر عن  
رغبات هذا الشعب واهدائه ، في الحرية والوحدة  
التي هي امل العرب جميعا ، بحيث ينضوي الاردن  
تحت لوائها ، ويعيش في ظلها .

وكم كنت ارد مخلصا ان تبادر هذه الحكومة  
منذ اليوم الاول الذي تسلمت فيه زمام الحكم الى البدء  
في ترجمة ما تضمنته بيانها من اقوال الى افعال ،  
لتبرهن على صدق نواياها ، املا في ان تبعث الثقة  
في النفوس ، بحيث تتمكن هذه الثقة من السير في  
طريقها المرسوم .

ولكن الذي يميز في النفس حقا ان هذا المعنى  
كما يبدو لي ، لم يخطر لما على بال ، وبلا ليت الامر  
وقف عند هذا الحد وكفى ، ولكن الذي هو ادهى  
منه وامر ، ان هذا المعنى كما اصبحت تخيل الآن  
واتصور ، لم يكن ليستحق من هذه الحكومة عناية  
واهتماما ، لا في قليل ولا في كثير ، ظلنا منها ان  
عجلة التاريخ قد توقفت منذ زمن ، وان الشعب في  
هذا اليوم هو ما عهدته في الماضي ، شعبا يمكن ان  
يضيحي برغباته ، فتعيش الحكومة في برقعها العاجي  
من فوق اتقاضه ، وعلى اشلاله .

وما دام الامر كذلك فاسرعو ان تسمح لي  
الحكومة بان اقول لها في صدق ، بأنها والحالة هذه  
قد اصبحت عاجزة العجز كله عن ان تحقق هذا  
واحداً من اهداف هذا الشعب الكريم ، فضلا عن  
تحقيق اهدافه كلها .

لم اكن فيما قررت من حقيقة متجنباً على هذه  
الحكومة ولا ظالماً ، وكيف اكون متجنباً عليها  
او ظالماً وانما ارى انها لم تقيم حسني اليوم ،  
بما تحبب عليه الضمير العربي ، وتقتضيه المصلحة

وقد استبشر الناس ، كل الناس بهذه الخطوة  
خيرا ، اعتقاداً منهم ان المصلحة العامة ، مصلحة  
العرب جميعا ، تتطلب ان تنبثق من بين صفوف  
هذا الشعب ، حكومة جديدة تتوفر فيها العناصر التي  
تؤهلها للسير بهذا البلد نحو المصداق ، الذي ينشده  
الشعب العربي في كل مكان ، وبذلك يستطيع الاردن  
ان يخرج من عزلته التي فرضت عليه فرضاً ،  
وحالت بينه وبين ان يسير في موكب التحرر مع  
سائر اخوته العرب الاحرار .

وليس من شك في ان اولى هذه العناصر التي  
يجب ان تتوفر للحكومة التي تلقي على عاتقها مثل  
هذه المسئولية - ايا كانت هذه الحكومة - ان  
تكون متمتعة بثقة ابناء هذا الشعب العربي الكريم  
داخل الاردن وخارجه ، ثقة تامة تدفعه الى ان يقف  
من ورائها في كل خطوة تخطوها نحو تحقيق اهدافه  
واسائه ، وكلمة حق يجب ان يقال حول هذه  
الحكومة الجديدة ، التي تجتمع اليوم لمناقشة بيانها  
الوزاري في صراحة وصدق ، وارجو الا تضيق  
الحكومة صدرها بهذه الصراحة ، وهي انها لم تكن  
الحكومة التي تستطيع ان تتجاوب مع هذه الاحداث  
الحيدة التي تمر بامتنا العربية في هذه الايام ، وبالتالي  
فلم تكن بالحكومة التي تتطلبها هذه الساعات الحاسمة  
في تاريخ هذه الامة ، ذلك انها في مجموعها قد  
شاركت في حكم هذا البلد اكثر من مرة ، وقد  
ساهمت عن طريق هذه المشاركة الى حد بعيد في  
هذا الوضع السيء الذي تردى اليه الاردن ، وجعل  
الحكومة كما اراد لها هواها تقف في واد ، والشعب  
كله في واد آخر .

ومن هنا اصبح متعللاً على هذه الحكومة ،  
ان لم يكن مستحيلاً ، ان تحظى بثقة المواطنين الذين  
وقف بجانبها على دعمها ، ومساندتها اياها .

القومية ، من الاعتراف بالحكم الجمهوري في اليمن وهو الامر الذي توافقي الحكومة كل الموافقة على انه ابرز الامور التي كان يجب ان تبادر اليها لتقديم الدليل على انها قد تنصلت ولو الى حد من اثار تلك السياسة الخاطئة التي انتهجت حيال ثورة اليمن المباركة والتي لم يكن مقدرا لها ان تستلهم من اهداف هذا الشعب ، او تستوحى من امانيه .

ان هذه الحكومة لم تفعل ، ولا ادري ما الذي حال بينها وبين القيام بهذا الواجب الوطني ، ولا اعتقد ان هنالك مائتا يمكن ان يشفع لها ، او تستطيع ان تتخذ منه علرا تدفع به عن نفسها ، امام هذا الشعب العربي في هذا البلد ، وان الذي اخشاه ان تكون هذه السياسة التي جاءت بها هذه الحكومة هي التي كانت ولا تزال تستلهم من الحليفة بريطانيا والتي تجمل من هذه الحليفة المعجوز للحكومة الاردنية اماما تقف من ورائه تصلي ، وما دامت بريطانيا لم يحل لها ان تتكرم على اليمن الشقيق بالاعتراف بجمهوريةته المحررة حتى هذا اليوم ، فلا بأس على حكومة الاردن من ان توخر هي الاخرى اعترافها بجمهورية هذا البلد العربي الكريم .

وبعد هذا - وليس هنالك شيء اكثر ايلاما للنفس المتحررة من هذا - لا ادري كيف تبجح هذه الحكومة لنفسها الحديث عن امكانية خلق جو من التفاهم والتعاون والتضامن مع دول العرب الكبرى التي تستمد قوتها وعزتها من خريتها واستقلالها المتمثل في حياها ذلك الحياض الايجابي الكريم ، بينما تظل هي قابعة في حظيرة الغرب ، متحاذة اليه ، ومعتمدة في كل امورها عليه ، وهو الذي سدد الى قلب الامة العربية طعنة مجلدة اراد لها ان تكون قاتلة ، ولكن الله كان اكرم من ان يحقق له ما يريد ، وكان الاولى بهذه الحكومة واجدر ، ان تنحصر بنحسوا جديدا في

سياسة هذا البلد ، بحيث تعلن حيادها الايجابي ، وعدم انحيازها لاي من المعسكرين المتخاصمين ، ومن ثم تشرع في الحديث عن امكانية السير في طريق التعاون والتضامن .

اما ان يبقى الحال على ما هو عليه ، فلتسمح لي الحكومة ان اقولها في صراحة تامة ، لا ليس فيها ولا غرض ، بأن كل ما ورد في بينها الوزاري ، من اننا طلاب وحدة ، لا يعدو ان يكون مجرد كلام للاستهلاك المحلي ، لا اكثر ولا اقل ، وقد كبر مقنا عند الله ان تقولوا مالا تفعلون وما دام الامر كذلك - وهو امر يبعث في النفس المرارة والامى - فارجو ان تسمح لي الحكومة مرة اخرى بان اقولها صادقا بأن بيانها هذا الذي هو بين ايدينا اليوم ، لكالشجرة الدابلة التي لاحياة فيها ، تعلق عليها الائمصار ، تشد اليها بالحيط ، كل يوم تحمل ، وكل يوم تربط ، ولا ثمرة في الطبيعة .

ومن هنا كان لابد ان اجد نفسي لهذه الثقة التي تطلبها الحكومة حاجبا ، والله ولي التوفيق .

- ١٨ -

الرئيس : الكلمة الان للسيد يوسف العظم .

السيد العظم نائب معان :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس . . . حضرات النواب المحترمين حين اكثرت بعض الصحف من الحديث عن البيان الوزاري الذي استمعنا له بقلبه دولة السيد الرفاعي في الجلسة الماضية واحاطته بهالة من الروعة والتفخيم تصورنا اننا سنصنعي مخطط سياسي واضح المعالم ، بين الخطى ، ثير الدرب . . . وسنلمس فيه من ارقام العمل السياسي ما يقطع الطريق الطريق على همس الخامسين وتقولالات المتفرلين . . . ولكنني حين اصغيت للبيان وعدت لقرائه مرة اخرى ساء

ونخطوة اخرى تخطوها الحكومة في تطهير جهاز الاذاعة والتوجيه من المناقذين والهتافين كفيله يوضع اينة صغيره ولكنها صالحة في بناء مجتمع ثقافي وفكري افضل وشعار المؤمنين في ذلك القول الخالد « اذا مروا بالغمر مروا كراما »

واحسب ان حقيقة رقيقة وهيبة تكن في احصاء دقيق يدور في اوساط التوجيه والاعلام توحى بان للشرسة ولا داعي للنس والوقية والانتهازية سبهما تنفت في صدر هذه الامة وفي كبد هذا الشعب وهي بانتظار الطيب الماهر والجراح البارح الذي يريح اجهزة الاعلام عندنا والتوجيه من الانهزاميين والوالئين في دم الحرية تنحر والكرامة يسفح نجيعها على ملبح الشهوات . . . وعليه فان الاذاعة والصحافة ووسائل التوجيه والاعلام جميعا ما زالت بحاجة لمزيد من التوجيه الروحي العميق والارشاد الفكري البناء .

هذا ولا ننس ان نطالب باصرار ضرورة الحد من سيطرة روح الاعلان والتجارة على برامج الاذاعة وكل ذلك على حساب اعصاب المستمع وعقل الانسان وراحة الجمهور والمادة الفكرية القديمة والبرنامج الترفيهي النظيف .

ثالثا - الروح الاسلامي العام في التوجيه والتشريع لن استشهد دولة الرئيس بايات بينات فانها لم تخرج عن المفهوم الاختلافي في دفع الاذى والصبر على المكروه فجاء البيان غاليا من اعتبار الاسلام شرعة ونظاما . . . بل لم يلح لشيء من جوانب النظام الاسلامي في السياسة والاقتصاد والربية والاجتماع والجنسية . . . واقل ما يمكن ان يشير له البيان هو قناعة الحكومة مثلاً وامكانية الانجاء بالبلد نحو تشريع اسلامي القوم ولو على مراحل من التطبيق العملي والتنفيذ في واقع الحياة على اختلاف مراقبها .

خرجت باكثر من امنيات عذاب وامان حاوة ديجت باسلوب مشرق لم يخل من التكرار والتطويل والاعادة . . . ولا ندري مدى ما سيكون حظها من التطبيق العملي في واقع الحياة وفي مخطط التنفيل الحكومي المرتقب .

ولكي اكون موضوعيا منصفيا في الرد على بيان دولة الرئيس فلا بد من تقسيمه فصولا واضحة وينودا مدروسة . . .

#### اولا : الوحدة العربية الكبرى

لقد اشار دولة الرئيس الى ( اننا في هذا الوطن الصابر المجاهد نؤمن بمجتمعية الوحدة ، وحدة الصف والهدف والجهد التي لن تقوى عليها عوامل التباعد والفرقة ) . . . واحسب ان اؤكد هنا قضية الوحدة في رأينا ليست قضية عاطفة جياشة ولا فورة من الحساس ولا هي جزء من رأي سياسي مغين ولكنها جزء من صلب عقيدتنا . . . من كثر بها فقد كفر ومن حاربها فقد حارب الله ورسوله وما الحال الذي وصلنا اليه في علمنا العربي الا نتيجة الفرقة التي حلرنا منها رب العزة في محكم التنزيل واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا .

وعليه نحن دعاة وحدة بين اقطار الوطن العربي الكبير لتكون نواة خيرة يقيم دعائمها رواد امة القرآن من فنية العرب وشباب عمد حتى تقوم وحدة الوطن الاسلامي الاكبر من المحيط الى المحيط ، وان هذه امة واحدة وانا وكم فاعيدون .

#### ثانيا : اجهزة التوجيه والارشاد والاعلام

ان الاتصاف ان نقول ان لسان السوء في الاذاعة قد قصر . . . وان سبابها قد انعدم وان ثرتها السياسية قد تلاشت . . . فاصحنا بعد في عهد الحكومة القائمة القول الطمان اللعان والبيان الفاضل البدي . . .



ثم كيف يقوم اليقين في نفسي شاعرا لا يتضعف ان التواياح الاسلام المنظم المركز الواعي خيرة ببقاء وموازنة جهنم الوعظ والارشاد تهيئ في الحكومة القائمة الى زرع ما كان مقترحا من قبل في حكومة ماضية مع اننا كنا نطالب بالزيد لاننا لا نندري الى اي مدى يمكن ان نطمئن لحسن التوجيه في البلد وراتب الامام الموجه المرشد لا يبلغ ربع راتب اذن او مراسل في احدى دوائر الحكومة . . . ولئن تقادفت المسؤولية في ذلك دوائر الاوقاف والوعظ والارشاد والشؤون الاسلامية فان الحكومة ككل هي المسؤولة الاولى في هذا الباب . . . ان ائمة المساجد ومرشدي الامة بحاجة للزيد من المادة « يملكون بها انفسهم ومزيد من الروح والوعي » يغدون بها قلوب المؤمنين من جاهل امننا المتطلعة نحو حياة الفضل وسبيل اقوم . . .

ولعمري كيف يمكن لاساليب مهلهلة وجهالة بيئة ودجل مكشوف يلجأ لها الجهلة من يدعون العلم الشرعي وتبنيها الحكومات المتعاقبة ان تغف في وجه عقيدة شيوعية مركزية ونظام شيوعي مدروس .

ان محاربة الشيوعية العقيدة ومتساوية الشيوعية النظام لا يمكن ان تسلك طريقها السوي الا اذا قامت على اسس مدروسة يتفادها علماء اجلاء ونسباج جامعي مثقف بتقافة الاسلام يمكن ان يحمل الفكر الاسلامي الواعي على اي فكر مستعمر ويثبت الرأي الاسلامي المنظم دون اي زاي دخيل . . . ونقضي ان نرصد الخصائص اللازمة في هذا الباب لافسامة المعاهد الشرعية غير المبرلة وانشاء كلية شرعية في تلك الجامعة الاردنية السوية باقطارنا العربية الفقيرة انما هو خطوة مركزية ووسيلة نيرة سقوي اطيح الثمرات . . .

واحب هنا ان ابيه المتغامزين من الغافلين الذين لا يدركون من الاسلام الا النروشة ولا يعرفون من الدين الا قشوره الى اننا تنبى الاسلام عقيدة اسعدت البشرية ونظاما غير الانسانية بالخير والطمأنينة والرضى . . . ومن نكد الدنيا على الاسلام ان يقرز كثير من علماء التشريع والاجتماع العالمين خلوده ومروته واستقلاله ووعيه ثم ينبري فريق من الاميين وانصاف المتعلمين والمضبوعين بتقافة الغرب والوفين في مؤره يتغامزون كلما ذكر الاسلام ويتلامزون كلما تحدث عنه .

رابعا - جيشنا الباسل ولواتنا المسلحة دون مبالاة ولا رياء اقررها من هنا صريحة مدوية ، صابغة غلصة ، ان الاغلبية الساحقة من افراد جيشنا الباسل تتخذ الاسلام شعارا لها : عقيدة راسخة لا تزعزع . . . ولكن ذلك بحاجة الى مزيد من الوعي ومزيد من التوجيه بحيث يؤمن الجندي الاي انه يقاتل في سبيل الله من اجل احدى الحسينين . . . نصر على العدو او استشهاد بورته الجنة . . . غير اننا لا نحب ان يستغل المستغلون توجيهه الملكي الكريم الذي يشير الى ضرورة ابتعاد القوات المسلحة عن التدخل في السياسة ، فينتقل المورتورون من كل جانب وينشط الواشون في كل مرافق الجيش يوقعون الاذى بكل تقي بحجة الانحياز لخاص ومحاولون هدم كل من يقبل على الله بحجة الانتساب لحركة معينة . . . وعليه فبان المزيد من التقوي والمزيد من التسدين الواعي والمزيد من الفهم الاسلامي العميق . . . كل ذلك يصون جيشنا ونحسينه من كل انحراف نحو السياسة الضالة والتكتلات الهدامة والفكر الدخيل . . .

ولا نحب ان ينسخ الجبال مرة اخرى عن لا يعيشون الا في الظلام ولا يحيون الا في جوف الزمعة

مؤسسات اجنبية وشركات استعمارية ومأسة مصنع الاحذية العسكرية وشركة الانماء الصناعي وشركة الدباغة ليست بعدة ما زال البلد يعيشها بمرارة وامسى .

واحب ان الملح باسف شديد مع عدم قبولنا الفكرة الربوية في اي مصرف وطني الى المعاملة الخاصة التي تعامل بها الحكومة البنك العماني البريطاني دون سائر البنوك الاردنية والعربية وفي الوقت الذي نسمع فيه عن نية اقامة بنك مركزي جديد وحجة القائمين على امر المال ان هناك اتفاقية بين الحكومة والبنك المذكور وهم يعلمون انها ليست اتفاقية ربانية وانما هي خاضعة للالغاء والتعديل في فترة اشعار من الحكومة حدودها ستة اشهر .

#### سادسا - الحركة العمالية

الحق اقول ان الحركة العمالية في هذا البلد بحاجة الى مختصين مهمتهم التخطيط الذي ينصف العامل ورب العمل في آن واحد فلا يظلم احدهما على حساب الآخر متوخيا خير البلد وتوزيع ثروته توزيعا عادلا يحذر من الاستعلاء الرأسمالي لبناء مجتمع الفضل تسوده العدالة الاجتماعية . . . وان الاصرار على بقاء الحركة العمالية مهلهلة دون تبني انما يوحى بسيطرة رأسمال وطغيان المترفين بما يلد للحقد والفساد والشيوعية بدورا سيكون من ثمارها العاب والمقم . . . وعندنا يقرع اولو الشأن من الندم ولات ساعة مندم . . .

ان قانون العمل بحاجة الى تعديل لاجتثاث غيرة واستئصال العار الذي يلحق بمجتمعنا من سوء معاملة العامل وخرمانه من التامنين ضد الاصابات واجر العطلة الاسبوعية وحمايته من الفصل التعسفي ودفع ما يستحقه من التعويض دون تماطل او مراوغة ويوم ينصف العامل على مستوى شريفة للاعباء في دخيلة ولا الكار هدامة يقوم في ارضنا او يسفر في غارتنا

والقلق والامارات المتعالة والمفتراة فيسوا التوجيهات الملكية الكريمة بعلم الدس والوقية والوشاية . . . اذ ان ابناء جيشنا الباسل مروا بمرحلة من القلق والاذى كان الواحد منهم لا يأمن على نفسه ان تنكر تضحياته وان يعثر جهده وان تقتل كفاءته وان يطعن في كرامته فيوصم بالخيانة والغدر والتآمر . . . كل ذلك نتيجة تشجيع وشايات المغرضين واقتراغ المقتربين من لا خلق لهم ولا انصاف لديهم . . . واملنا كبير ان تبدأ صفحة خيرة نظيفة بفروح من جوانبها شلى البطولات الفذة والتضحيات الجسام .

ونعود هنا فنقرر ماقد قررناه في بيان سابق في هذا المجلس الكريم بأن كل مدرسة عسكرية لاتدعها مدرسة روحية قوية انما هي مدرسة فاشلة لا محالة ولا يمكن ان تقوم لبنيا قائمة ولا ان يحقق لرأيا لواء .

#### خامسا - الرخاء الاقتصادي والمؤسسات المالية والصناعية

نعمه حارة انبعثت اثر العزف على وتر الرخاء الحساس ، ولم يكر ضفوها الا وجود وزير اقتصاد حكومة مضت تقدم بيان واسهم في وضع موازنة لحكومة سابقة ثم عاد من جديد يقر نقض هيكل الموازنة الماضية ولعله يخطط بيانا جديدا يهدم به بيانه السابق ويناقض به فقراته الماضية . . . والي لالح من اتصالاتنا وزياراتنا لعدد من الشركات المحلية والمصانع الوطنية القائمة ان حربا قاسية لارحم يشنها وزير الاقتصاد السابق واللاحق في آن واحد على مؤسسات هذا البلد الصناعية وشركاته الوطنية التي يجب ان نحمل فعلا لا قولا رغم ما فيها من عوج يمكن ان يقوم وسوء اوضاع يمكن ان تصطب وتستقيم مما يشك في التوايا ويثير كوامن القلق ان هناك مخططا تجريبيا منهجة اخلاق المصانع المحلية وترجيل رؤوس الاموال الوطنية وفي ذلك ما فيه من ارمي يتشبه في هدم الرخاء وتحطيم المتاعشة الوطنية المستحباب

هكذا منه الأصل

## سابعاً - الرعاية الصحية

ما زال بلدنا يعيش رغم كل محاولة للإصلاح بذلت في مأساة الضريبة والجوارك تنقاضها الحكومة على آلام الناس ومصائبهم حين يصر القائمون على الامران لا يعنى الدواء والعلاج من الرسوم الجمركية في الوقت الذي يعنى فيه وسكي السفارات الاجنبية من الرسوم وتفتح له ابواب البلاد على مصاريها . . . وحين نرى بلدا يستورد الوسكي ( للاجنبي ) بلا رسوم والدواء للمواطنين برسوم تضاعف آلامهم وتسهم في تضخيم المأساة فان التفكير في الرعاية الصحية موضوع لم يدخل بعد دور الجدل ولا مرحلة البناء .

## ثامناً - التربية والتعليم

اطمأنت نفسي لوجود وزير كفوء مخلص على رأس وزارة التربية والتعليم لكن المولم اني شعرت بمحاولة لشل عمله والحيلولة دون تنفيذ المخطط الذي يتبناه ومن العجيب ان يلقي معالي الوزير نفسه مع زميل له في الوزارة وعضو فعال في شركة احتكار الكتب المتحدة التي قدر لها ان تدفع بعض منها او اكثر في كل وزارة وحتى تظمّن الشركة على مستقبل اعضائها « البررة » الذين اظهروا بينهم من التكاتف والتآلف والتعاون ما سبّأني على آخر قرش في جيب العامل والموظف والفلاح حتى ترتفع العمارات وتنادى المغاني . . . والتعليم في ذلك خبر من التصريح . . . والرجو من دولة الرئيس ان يتيح لمعالي وزير التربية الفرصة كي يعمل باخلاصه وكفاءته ليطارده لفلول تجار المؤلفين حتى يستقيم المتاج ويصح الموقف ويظهر الهدف للاجيال الصاعدة والامة الناهضة .

## تاسعاً : الجفاف

مما لا شك فيه ان من اكبر المشاكل المحلية واعظمها تعقيداً ما حل بالبلاد من قحط وجفاف

وحرمان وخاصة في اللواء الجنوبي ادى لتفشي عدد من الامراض الناجمة عن سوء التغذية . والحكومة القائمة لم تنشر في بيانها لمعالجة هذه المشكلة ولو بالاشارة الى اعفاء المواد الغذائية الاولى والضرورية من الرسوم الجمركية حتى يبعد الفقير قوت يومه ويعوض على صاحب الارض الجذباء بعض ما خسره نتيجة انحباس الامطار وجفاف التربة وانقطاع الينابيع . .

## عاشر : تنظيم الجهاز الاداري

وهو « البعج » الذي تلجأ له كل حكومة يوكل لها امر خدمة هذا الشعب ورفعة شأن الوطن . . . اذ اننا عهدنا الاسلوب المتبع حين تمضي الحكومة وتلي اخرى تكون مهمة الحكومة الجديدة تشريد اعوان السابقين وتثبيت اعوان اللاحقين والاعلم بالموظفين ولقلمهم من دائرة الى اخرى كأنما هم حجارة شطرنج لا ارادة لهم ولا روح فيهم مما يحرم عدداً من الدوائر كثيراً من الكفاءات التي وضعت في غير موضعها وعهد اليها ان تقوم بغير ما اختصت به . . . بالرغم من ارتياحي للحيلولة بين بعض القاسدين وبين شرف الوظيفة في مختلف المهود الا انني لا ارتاح للهدف والغاية التي تكمن خلف تلك التصفية الشخصية المقصودة اذ كثير ما نلتمس ان حكومة ازلت موظفاً واحلت مكانه آخر قد لا يكون اطهر سمعة ولا انظف يد . . . والذي ننتهي من الحكومة حين تنير على درب الانصاف ان يكون مخطط تطهير الجهاز الاداري بعيداً عن الهوى كما ألمح دولة الرئيس قابلاً للطنن والاعتراض والاستئناف لما يخلو عقل بشري من نقض ولا ترتفع كل غاية انسانية على الهوى . . . وبالترينة الوجود بالقياس الى رايي الخالد ينشر على الانسانية ارفع الوية العدالة ولا تطع من اغفلنا قلبه عن ذكرنا واتبع هواه وكان امره فرطاً .

## حادى عشر : قضية فلسطين

من الانصاف ان نقول ان الخط العريض الذي تناول القضية الفلسطينية في البيان الوزاري كان موثقاً الى ابعد الحدود حيث يقول « واننا اذ نعلن بكل تأكيد ووضوح اننا نرفض اخضاع هذه القضية الى اية تسويات تخرجها عن اطرافها الصحيح باعتبارها قضية شعب اعتدي على وطنه واغتصب منه اوتنزعها لاية محاولات ترمى الى تجزئتها وطمس حقيقتها . . » ويوم تتقل هذه الفقرات الحلوة الاخاذة وهذه الاحرف المثيرة الى دنيا الواقع والتفكير العملي تكون قضية فلسطين قد بلغت من حيائها ارفع الدرجات ولحلت من تفكيرنا الجانب الكبير لتكون من ثمرته عودة ظافرة ومجد مؤمل ورايات خفاقة في اجواء العزة والخلود ولكن الملحوظ ان الاشارة لتطبيق مبادئ الامم المتحدة ومقرراتها فيها تناقض مع ماورد من عدم اخضاع قضية فلسطين للتجزئة وطمس لحقيقة حول حقنا في فلسطين ذلك ان مقررات الامم المتحدة تنادي صراحة بتقسيم فلسطين واقامة دولة الفاصيين في جزء منها وهنا يبدو التناقض كبيراً يصعب على العقل الواعي ان يستوعبه . .

واخيراً . . . وليس آخرأ لا بد لنا كي نحقق ما ذكرنا من توفر الحرية الفكرية وحرية التعبير عن الرأي عرض لما البيان بعبارات ادبية منمقة واحرف تفيض عاطفة جياشة واحاسيس مرهقة : . . غير انني - والتاريخ حافظ أمين - لا اكاد اطمئن الى ان دولة الرئيس يؤمن « ان العقيدة والرأي في حدود القانون ان يكون عرضة للاضطهاد والتشكيل بل يجب موازنة الحقبة بالحجة ومقارعة الرأي بالرأي » الا اذا فسرت « حدود القانون » التي وردت على انها رغبة السلطة الحاكمة دون غيرها من الرغبات

واذكر جيداً ولا انس ان دولة الرئيس قد قابل يوماً كثيراً من حججنا التي كنا نديها في صحيفتنا الكفاح الاسلامي بكثير من حججه التي لم تخرج عن السجن والاعتقال والمطاردة ومصادرة صحيفتنا المشار اليها والتي لا زالت حبيسة لا تعرف طريقها الى النور بفضل توقيع من قلم دولته . كما يصعب على ذاكرتي ان تتس ان اخا من اخواني في العقيدة والكفاح والجماعة المؤمنة التي امثل قد اعتقله دولة الرئيس لخلاف في الرأي وتباين في الفكرة وهو عضو في مجلس سابق بين اروقته هذا المكان الكريم وعلى التحديد هو الاستاذ محمد عبد الرحمن خليفة المراقب العام لجماعة الاخوان المسلمين .

واذا كان دولة الرئيس قد شرف بيانه ببعض الآيات الكريمة ولعله ينوي بداية صفحة جديدة من الحياة السياسية القوية فان الشعار الذي ذكره في هذا المقام خاشعين هو قول الرسول الامين « لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين »

ولكي يبرهن دولته على انه رائد من رواد الحرية لا علم من اعلام مدرسة العنف والقوة ، فلا بد ان يمر هذا الرأي الذي نقول به اليوم كما يمر أى رأى معارض بيتني رضوان الله وخير هذا البلد الكريم وسرى كمربون على حسن النية مقدار ما يسمح للصحافة ان تنشره وللادفاعة ان تدينه من كلمات المعارضة التي لا تكن لدولة الرئيس العداوة الشخصية والبغضاء وانما الخلاف في الرأي والخصومة في الفكرة والاتجاه . .

ويوم يمر دولة الرئيس بمثل هذه التجربة وينجح في مثل هذا الامتحان الشعبي فان صدر الامة رحب يؤمن بالتوبة في اعين صورها وانظف امكانها وعندما تكون التجربة الجديدة في حياة دولة متطلعا نحو وعي سياسي ناجح يضع الحرية والادعة في قولي كل اعتبار ويندرك بعين ان الوليل دائما لاعلمة الحزبه

ومن هنا فلا بد لي ان اذكر لدولة الرئيس بغير هذه البداية الموقفة التي اعاد فيها كثير من المظلومين الى بيوتهم وفرح فيها كثيرا من الاطفال الاربساء الذين حرموا نعمة الابوة وحنان القلوب النابضة بالحب في صدور المغلوبين على امرهم وراء القضبان وفي ظلمات السجون إلا انني على يقين ان عددا من المعتقلين السياسيين من غير الشيوعيين ما زالوا يقضون اياما مرة وراء اسوار السجون بينهم مختلفة من بينها التعاون مع المكتب الثاني السوري وغيرها ممن صدر بحقهم احكام سياسية في محاكم امن الدولة ولكنهم فقراء لا عون لهم ولا سند من اصدقاء المجتمع البراقة واذا كان دولة الرئيس راغبا في تقديم الاسماء والحقايق حول هؤلاء فان القائمة في جيبى ليست بعيدة ويكفي ان اذكر مثلا على ذلك فضيلة الشيخ احمد الداعور النائب السابق والمعتقل الحالي منذ تسعة اشهر ولا شعار اخر.

ومن هذه المنطلقات وحل مثل هذه الاسس فاننا نعلن رغم علاقات طيبة تربطنا بعدد من اعضاء هذه الوزارة الموقرة وصلات صداقة كريمة و اقول رغم كل ذلك نعلن خجبتا ثققتنا.

والله ولي التوفيق.

واذا كان لا بد ان انهي كلمتي فاشارة الى ما ورد في كلمة الرئيس في بدء هذه الفترة من الجلسة الى ان الوضع القائم في بلدنا والنواب مدعوون لذلك ان ينطلقوا في مدنهم وقراهم ان يتصلوا بالناس وان يتحدثوا في المدارس انبأ الآن في وضع ديمقراطي يمكنهم ان يطعنوا الى ان مجلسهم لن يفشل عن اي انحراف ولذلك ان التفكير في اي نظام من أنظمة الحكم ما عدا نظام هاتين الآيتين « واورهم شوري بينهم » و « واورهم في الامر » هو الذي

« مثيرة اليأس على الجانب القائمة »

يعين اسرائيل على ان تقف هذا الموقف الموقر . والسلام عليكم ورحمة الله .

- ١٩ -

الرئيس : الكلمة الآن للشيخ مشهور الضامن الشيخ الضامن نائب نابلس :

بسم الله الرحمن الرحيم  
واصلي واسلم على النبي الامين  
معالي الرئيس ، ايها المجلس الكريم

لقد سمعنا البيان الوزاري الذي تناول شئون الدولة الداخلية والخارجية و اشار الى العناية والاهتمام لاعداد المواطنين الاردني اعدادا صالحا ليكون عضوا نالما فعلا .

والي اذ اشعر ان ازمنا هي ازمة اخلاقية فنحن في حاجة ماسة الى اصلاح الفرد واصلاح المجتمع اصلاحا جديرا على اساس تعاليم الاسلام واحكامه .

لقد سمعت وقرأت الكثير من البيانات الوزارية ولئن تم شيء في الماضي فانه تناول الجانب العادي في حياة هذا الشعب ، بينما لم تر العناية الضرورية فيما يخص الجانب المعنوي والروحي بسبب ما نشاهده من انحلال خلقي . وعدم تظهير للجهاز الاداري . ومن فشو المنكرات و اباحة المحرمات .

لقد عملت الفترة السابقة حين كان الاستعمار يعمل تحت الستار وخلف الابواب على قطع صلابة هذا الشعب بماضيه . فافسد قيمه المعنوية ومسح عقائده ووضع برامج للتعليم . انشأ اجيالا غير صالحة لحمل رسالة العلم وتحمل المسؤولية وأجد في هذا والبلاد العربية كافة ازمة اخلاقية تهدد كيانها وتلذره بشر مستطير . ووجه الخطر في ذلك ان الذي يحمل لواء هذه الازمة الخلقية ليس هم المستعمرين وحدهم

لذلك وظهور امور تنافي والشعائر الدينية والاخلاق والتقاليد . واننا في هذا البلد المربط لسنا في حاجة الى هذه المظاهر المحرمة . التي تنافي مع ديننا وتاريخنا ونحن احوج ما نكون الى الأخذ بما يفيد . ويحقق القوة والعزة وحسن التوجيه للامة ، وان تحكم كتاب الله تعالى في انفسنا ومجتمعاتنا ، ونطبق ما جاء به من ارشاد حكيم يمنع الاستهتار بالقيم الاخلاقية ويبحث القضاة الاجتاعية ، ويحقق سعادتي الدنيا والآخرة . واني اؤكد للمجلس الكريم انه لن ترول الازمة الاخلاقية اذا لم نصلح شئوننا الداخلية اصلاحا جديرا يتناول سائر شئون حياتنا ، ولن يكون الوضع الخارجي سليما مهما حققنا من مشاريع وعمران . مسا دام الوضع في الداخل يحتاج الى تركيز على اصلاح الروحي العميق .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

ارجو ان لا يتبادر للاذهان ان الحديث عن الاخلاق امر لا يتجاوز الشئون الدينية ، بل هو بالاضافة الى اهميته في علم الاجتاع له اهمية قصوى في الاعداد وحشد القوى ، والطاقت للقضية الاولى ( قضية فلسطين ) كما له اهمية بالغة في التربية القومية فان الشباب وهم عدة هذا البلد وحصنه المنيع اذا حزب الامر فأول واجب على المسؤولين ان يحموا هذا الحصن من ان يتسرب اليه الوهن ، او يتطرق اليه الفساد وان ترد عنه كسل رذيلة ، وان كانت روح شبابنا هي اللهب الخالد الذي يضرع النار . لحر الحري والعار . فان من اقدس واجباتنا ان نصور هذا اللهب من ان تطفئه اعاصير الفحشاء . او نحمده جلوته المبرقات ولئن كان الايمان في قلوب شباب هذه الامة قد غير في يوم من الايام وجه العالم يوم خرجت جيوش الفتح الاسلامي في مشارق الارض ومغاربها فذكرت معاني العظمى وطهرت بمسالم الباطل

ولكن يحملها اناس من ابناء هذا الشعب . كون الاستعمار عقليتهم ونفسياتهم تكوينا مغييا بحيث اصبحوا عوامل هدم لا بناء ، واني حين استنكر او يستنكر غيري فسادا انكره الرأي العام نجسد من يدافع عن هذا الفساد . وترى ما يتعرض له المنكر والمذكر من الاذى والاضطهاد . ولا شك ان خطر ذلك لا يقتصر على الاردن فحسب . فان البلاد الشقيقة في كفاحها وجهادها ضد الاستعمار قد اغفلت قومسات الفكر وزاد الروح وحصون الاخلاق .

وان تاريخ الامم القديمة والحديثة يكشف لنا ان الازمة الاخلاقية عامل كبير في تدهور الامم وهزيمتها في الملمات . وقد قال احد قادة فرنسا عند هزيمة فرنسا في الحرب الثانية ( ان همة فرنسا جاءت من الانحلال الخلقي ومن الانهيار الذي سببته نشوة النصر فاندفعنا في الهوى والمرح وطغى ذلك على روح التضحية واراد كل ان يأخذ اكثر مما يعطي ) .

نعم . لقد عمل هذا السخ المعنوي والسخ الثقافي على ايجاد الاضطراب الفكري في نفوس الاجيال الحديثة فانقرطوا كانهض اط حبات العقيد وتقاسمتهم الشج والاهواء والمبادئ المدممة . واذا كان هنالك لوم على غير المسؤولين في التقاعس عن التعاون والتوجيه . فان اللوم يتوجه الى من يسهه السلطة وتقاعس عن العمل والتوجيه ، واني اعتقد انه لا اثر لواعظ ولا للمرشد بقدر ما للسلطة من اثر بليغ في تغيير الاوضاع القاسدة واصلاحها ( ان الله ليزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن ) .

وتقرير الحقيقة اذكر انه كان في نابلس في عهد الانتداب عمل واحد لبيع الخمر يقال له سيني خاص بالاجانب . واليوم رى الشباب مفتوحا على مضراعيه لبيع وشراء الخمر واعطسه الاذن الربحي



فاذا هذا الايمان الذي نجهد ان نوقظه في قلوب فتياتنا وفتياتنا وبناته في ضمائر ابائنا لا يستيقظ على رذيلة ولا يلتقي على منكر .

#### الشئون الدينية :

ان من مخلفات الانتداب السابق ايها السادة انه كان يهمل رفع مستوى الشئون الدينية واذا كانت سياسة الاستعمار المتتوية قد اساءت وفسدت فلا يجوز بحال ان يهمل المسئولون هذه الشئون المقدسة المتعلقة في صميم دستورنا وكرامتنا وعقيدتنا . وقد نصت المادة الثانية من الدستور ( ان دين الدولة الرسمي هو الاسلام ) .

وان املنا في مجلس الوعظ والارشاد ان يعمل على معالجة هذه الناحية الهامة بما عرف عنه من حكمة ودراية . لقد طالبت في تقريري السابق للمسئولين حين كنت عضوا في الهيئة العلمية الاسلامية . ولا زلت اطالب بان تحسن رواتب القائمين على الشئون الدينية وتكون الميزانية مرتبطة بميزانية الدولة على اساس التصنيف والدرجة ، وان ترسل البعثات العلمية التي تسد حاجة المساجد والمعاهد والمدارس تحقيقا لقول الله الكريم : ( فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم ) وان في انشاء كلية للعلوم الشرعية في جامعتنا الاردنية على غرار الجامعات الاخرى في الاقطار الشقيقة ما يساعد على وجود ذوي الكفاءات العلمية التي تشغل الوظائف الشاغرة في الوظائف الدينية ، وجدير بالمسئولين ان يقرروا ميزانية مجلس الوعظ والارشاد بما يتناسب مع المطالب العادلة لرفع مستوى العلم والعلماء وان لا يكون في ذلك تقصير يحس الكرامة ولا يحقق الغاية التي يهدف اليها مجلس الوعظ والارشاد .

#### تأمين وسائل العيش الكريم :

١ - لقد اشار البيان الى تأمين وسائل العيش الكريم للفلاح والعامل وسائر فئات المواطنين . والذي

ارجو ان يعلم الفلاح الذي هو عماد الامة في النهوض الاقتصادي والسياسي لا يزال في حاجة الى العناش والى مزيد من العون المادي والفني والى تخفيض الضرائب التي اقلت كاهله . سيما في تعديل مشروع القوانين الاخيرة التي قدمت الى المجلس الكريم .

والجدير بالذكر ان اشير الى ان الابحاث الهندسية والجيولوجية تفيد ان المياه الجوفية وغيرها تتسرب من الاراضي العربية الى البلاد المجاورة . وان عملية الحفر في الحدود المتاخمة للبلاد المجاورة تخفف الكثير من تسرب المياه وتضمن زيادة موارد المياه وانعاش الحسالة الزراعية والاقتصادية في البلاد .

ب - اما الحركة العمالية التي لا تقل شأننا عن غيرها من امور الدولة فانها تحتاج الى الرعاية والعناية في حق العامل وانصافه ، فلا يكون لرأس المال ولا لاصحاب الشركات المترفين سبيل على ظلم العمال . وبما انه لا يوجد موائف للأردن سوى ميناء العقبة والاستيراد محصور عن طريق الميناء المذكور . فقد نشطت فيه الحركة العمالية حتى بات مورد رزق للاف من العمال من ينحصر عملهم في اعمال الميناء وانه انصاف للعمال والمصلحة العامة في هذا الميناء اقترح ان تكون عملية التجرير تحت اشراف الحكومة وذلك بان تضع يدها على الآلات التي تستعمل في عملية التجرير . وتدفع اثمانها او تجعلها شركة مساهمة كي تراعى في ذلك حق العمال وتمنع استغلال رأس المال في يد فرد او افراد .

ج - وقد ورد في البيان ان الحكومة ستولي المؤسسات المالية والصناعية الحماية العادلة . وهذا امر لا شك له اثره البالغ في تنشيط الحالة الاقتصادية والصناعية والعناية بالحركة العمالية . ولا ادري لماذا تستورد الحكومة الحاجات الكيماوية وبعض الحاجات الضرورية من البلاد الاجنبية مع وجود المصانع المحلية

التي تكفي حاجة الناس فهذه مصانع الصابون والكبريت في نابلس قد نافستها البضائع الاجنبية . كما نافست مصنع الاحذية ومصنع الدباغة في عمان فلم تشمل الحماية هذه المصانع وبات من المحقق ان دام الحال على ذلك ان تعرض البلاد الى خسارة فادحة وتعرض عددا كبيرا من العمال الى البطالة التي تحاول الحكومة ان تعالجها بوجود المصانع والمعامل ورغم ما نسعى في كل بيسان وزاري من الاهتمام بشئون الموظفين وانصافهم وتطهير الجهاز الاداري . فاننا ما زلنا نشكو من ظلم واقع على عدد من الموظفين لا يستهان به ولدي ارقام كثيرة باسماء الموظفين الذين هضمت حقوقهم او طهروا ورجعوا دون حق او هضمت حقوق البعض في الدرجات مع توفر الكفاءات الواحدة والتميين في يوم واحد وفي ملاك واحد .

#### حرية الفكر والتعبير عن الرأي والوحدة

اذا كانت الحكومة تؤمن بحرية الفكر والتعبير عن الرأي فلماذا اعترضت سبيل ارسال برقية تقابة المحامين الى وفود الدول العربية المجتمعين للوحدة . وقد اقر مجلس النواب ارسال برقية الى وفود الدول العربية المذكورة وقد تنفذ فعلا . وان الامر لا يعدو ان يكون تشجيعا للوحدة التي ينشدها كل مخلص لاملته . وهذا الشعور يلتقي مع صوت الحكومة الذي تأمل ان يكون متجاوبا فعلا مع اصوات اخواننا واشقاتنا في التعبير الاخوي المشترك في الوحدة والحرية والعدالة الاجتماعية .

ان الوحدة الشاملة ايها السادة جزء من عقيدتنا وراثتنا واهدافنا نسعى لها ونسعى لها كل عربي ومسلم . فنناوئها ولم يعمل على الدعوة لما نقدر انهم في حق امته ودينه ووطنه . وان كل فرد يؤمن بالوحدة يسلك لها الطريق الواضح المتين . ولا طريق اوضح من

الاسلام الذي اشار الى خطوطها الاولى بعد ان دامت القرقة والحرب بين الاوس والخزرج سنين طويلة وطويلة فقال رب العالمين ممنا عليهم بوحدة القلوب وبنعمة الايمان ( واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فآلف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون ) .

اما بالنسبة لحرية الفرد فاني لست ادري كيف يمكن التوفيق بين الذي اوردته دولة الرئيس في البيان عن ( احترام وجود الفرد وكيانه وكرامته ) والحكومة التي تقول مثل هذا القول هي التي رضية ببقاء مدير مباحث في حكومة سبقت وكان قد حارب امن هذا البلد . واعتدى على مبدأ الحريات الذي تنادي به الحكومة الموقرة في بيانها . وقصة الاعتداء على كرامة هذا المجلس في شخص نائب منه ما زالت قائمة لم تحل بعد . ولست ادري اي امن يتوفر واي احترام يمكن ان يقوم لوجود الفرد اذا كان مدير مباحث الحكومة بينه وبين الانصاف عداء مستحكم وخصومة مريرة والذي اود ان اصارحكم به ان حرية الشعب في هذه الاوقات العصيبة التي تجتازها البلاد تساوي وجوده ومستقبله . وان في اطلاق سراح الموقوفين بادرة طيبة قولت بالشكر والتقدير . ومع هذه الفرحة العامة التي دخلت كثيرا من البيوت فاني ارجو من المسئولين ان يمكنوا الشعب عن طريق اطلاق الحريات من اعلان ما يراه وتحقيق ما يريد من خير وتدعيم اهدافه السامية . والوقوف في وجه الاتجاهات المنحرفة . فسان عزل الشعب عن المشاركة الجدية في قضاياها لا يخدم الا اعداء البلاد في الداخل والخارج . وان الصحافة التي هي حلقة الصلة بين الشعب والمسئولين يجب ان تنبى من قيود الرقابة ليتاح للمواطنين عن طريقها ان يبشروا الحق

هكذا من الأصل

الذي فرضه الله عليهم فإن كانوا الحق خيانة والباكت عن الحق شيطان اخرس .

لقد كان الخليقة العادل عمر بن الخطاب رضي الله عنه يشارك افراد الشعب في الامور العامة وقد قال له احد الجالسين في حضرته : ( اتق الله يا عمر فانكر عليه ذلك احدهم فقال عمر : دعه يتكلم ويقول : اتق الله يا عمر فانه لا خير فيكم اذا لم تقولوا ولا خير فيما اذا لم تسمع ) .

ولا ريب ان هذه الكلمة الرائعة من ابلغ الكلمات التي تدل على مبلغ احترام عمر للمعارضة لانها ركن من اركان الحياة السياسية تدل على تجرد الامة عن الخير اذا لم تطق سماع المعارضة البناءة . وعلى هذا المستوى الذي يهدف خدمة المصلحة العامة ندعو انفسنا ونرجو ان تكون المعارضة في حدود مصلحة البلد العليا . لانها لم تكن في الاصل الا من اجل هذه المصلحة . واننا نرغم معارضتنا وانكارنا لبعض الامور سنكون عوناً على كل ما فيه خير البلاد كما سنقف في وجه كل فساد . لاننا في هذه المواقف كلها لا نصدر عن رغبة او رهبة او عداوة لا نصدر الا عن عقيدتنا واحساننا وعما اوجبه الله علينا من رعاية الحق بلادنا وامتنا .

#### قضية فلسطين

ونحن ابها السادة وسط النكبة التي حلت ببلادنا لا زلنا نواجه اخطارها ومضاعفاتها لا زلنا نواجه حلقة جديدة من مؤامرة لتصفية القضية الفلسطينية التي حبلت خيوطها الصهيونيون والمستعمرون واعوان المستعمرين ، ومهدوا لها على كل صعيد وفي كل مجال . كما سنواجه عملية تحويل مجرى نهر الاردن حيث يكون علينا ان نخضع ونقبل الامر الواقع . وبذلك يضاعف سكان اسرائيل وامكاناتها . وتأخذ باسباب البقاء والبقاء . وهذا ما

لا نرضاه ابداً وما نعتبره بمثابة التسليم ، او ان تمنع التحويل بمختلف الوسائل ولو ادى الامر الى الحرب

ان كل ذلك ابها السادة ينتظرنا واشياء كثيرة اخرى ونحن احوج ما يكون الى وحدة الصف لمحاربة اسرائيل . واجبات مؤامرات الصهيونية والاستعمار .

ولا شك ان الحكومة مسئولة عن كل خسارة جديدة تصيبنا على الصعيد السياسي او العسكري . او اي صعيد وعن كل كسب تتيحه بقصورها العدو . وانه لمن الواجب ان يرتفع الجميع في القضايا المشتركة الكبرى فوق كل خلاف . وخاصة قضية فلسطين وان لا يحول شيء دون التعاون الضروري لمحاربة الاعداء في كل مكان .

#### الجيش الاردني والقوات المسلحة

ولا يفوتني في هذه المناسبة وانا احدث عن حاجتنا الى الاعداد . ان اقول : انه مع كثرة الوعود في اعداد الجيش اعداداً حريباً وروحياً فانه لا يزال في حاجة الى المزيد من الاعداد المادي الحربي وفي مزيد من التوجيه الروحي . فان الاعداد المادي والاعداد الروحي امران متلازمان لا بد لهما للجند الذي يحمل عقيدة تفرس عليه ان يكون الجندي الامين لدينه وامته .

واقرر هنا ما قرره احد الزملاء من النواب ان كل مدرسة عسكرية لا تدعمها مدرسة روحية قوية انما هي مدرسة فاشلة لا محالة ولا يمكن ان تقوم لبنها قائمة . ولا ان تحقق لرايها لواء .

وبينا لما ذكرت لعل مجلس الزعظ والارشاد ان يكون له عناية خاصة في الاشراف والتنظيم لزعاط الجيش وارشاده ولتأديته وتكليفاته . وان يختاروا لهم من احزوا الكفاءات المتعلمة .

معالي الرئيس . حضرات الزملاء

الحكومة تصرح بانها ستبني فرص التربية الصحيحة وتؤمن وسائل العيش الكريم لكل مواطن حتى يشعر بالطمانية ولا يرى تسلط او استغلال .

لا طمأنينة ولا عيش كريم ولا تربية صحيحة بل اشيع انواع التسلط والاستغلال : ان اعتماد الانسان على غيره . نحن لا نملك مصانع او معامل تذكر ، وبالتالي لا انتاج لدينا ، ومنى يكون لدينا الاكتفاء الذاتي ؟ جميع حاجتنا مستوردة . حتى الطلقة التي نريد تصويبها للعدو لنبي سياستنا على اخذها من الخصم . نريد ثورة صناعية و ثورة حقوقية وزراعية ثورة من جميع وجوه الحياة . فيقتضى على البطالة ونستغني عن بضائع الاجانب ، ونحمي انتاجنا ، ثورة نخلق في نفوسنا الايمان بالقدره على الحياة واخلصنا واستمادة ارضنا ، ثورة نصبح بها كما قال تعالى ( خير امة اخرجت للناس ) التي اشك بان الحكومة ستفتح مصانعاً جديداً او معملات وستزداد ازمة البطالة ويتفشى الجهل والمرض والفقر . نحن نريد حكومة تخلق جميع ما ذكرت وتنمي وتحفظه ليعيش المواطن الاردني عيشة راضية ويشعر بالطمانية ولا يرى تسلط عليه او استغلال . ان المال عصب الحياة ولا حياة لنا دون انتاج يكتفينا ويغنينا عن الغير . لا نريد تصاريح او وعود ، نريد حكومة تعمل ما تقول .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

الحكومة ببيانها تذكركم بقوله تعالى ( اتاكمون الناس بالبر وتكونون انفسكم ) التي استغرب هذا التجاهل وهذه الجرأة حين تقول ان نسر بالوحود ولن نقدم بمشاريع غير مدروسة لا يستطاع تحقيقها او يتعذر تنفيذها وانما سترأى فيما ستقدمه من خدمات قدرتها المساهمة متروكة الخرص الشديد في الاتفاق الايجابي . لو رجعنا الى الزملاء قليلاً وتصفحنا بيانات

معالي الرئيس ، ابها المجلس الكريم .

وختاماً اني اسأل الله تعالى العلي القدير ان يوفق الحكومة الموقرة لعمل الخير وخير العمل وان يسدد الخطأ لوحدة شاملة وارجو ان اعلن حجب الثقة عن الحكومة وتحتياقي الخالصة لها بتنفيذ ما وعدت والله سبحانه من وراء القصد .

- ٢٠ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد منصور السعد البطاينة .

السيد البطاينة - نائب اربد

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

نحن نؤمن بوجوب احترام كرامة المواطن ، وضمان حرياته الفكرية والعملية ، وان الفرد نواة المجتمع والمجتمع الاردني جزء من المجتمع العربي .

الحكومة قيدت هذه الحرية بقولها حرية لا تؤذي المجتمع ولا تخالف القانون - اي قانون ؟ الحرية حق طبيعي لكل فرد ، والقوانين الاستثنائية وضعت في ظروف خاصة لخدمة حرية المواطن اقتضتها ظروف شاذة وقد زال السبب الذي حدا لوضعها وهي لا تزال باقية للضغط على المواطن ، وسيف تسلط على من يبدى رأياً او يطالب بحق . لقد طالبنا بالغاء ، وقد اساء استعمالها اغلب من عهد اليم تطبقها ، وتضرر من هذا اغلب المواطنين ، فن يبدى رأياً يعارض رأي من يده السلطة ، يتم بانه يخل بالامن فيها ويحجز حريته ، والقضاء لا يعرف من امره شيئاً هذه القوانين امست سلاحاً فتاكاً ، والتي اشك في عزم الحكومة على الغاء اي قانون منها بل اعتقد كما وضع ان الهدف هو الحث على تطبيقها . وبهذا قتل حرية المواطن وهدم لكرامته ، وبالأجبال فلا حرية ولا كرامة ولا احترام ولا تقدير لأي مواطن بوجودها .

هكذا عند الوصول

الحكومات التي كان يرأسها رئيس الحكومة الحاضرة لوجدنا ان الحكومة قد وعدت الشعب بتقديم خدمات جللى ، ولو تحقق جزء بسيط منها لزال الشعب جزءا وفيرا من سعادته . ولكن بقيت تلك الوعود وتلك المشاريع مجمدة حتى جاءت حكومة استطاعت ان تحقق للشعب ضمن حدود امكانياتها بعض حاجات الشعب الضرورية ان الحكمة والمنطق يلزمان الانسان ان يحاول رفع قيمته بعمل الخير ، لا بالخط من قيمة الآخرين ، ان الحكومة صرحت بانها ستضع غطاء اقتصاديا للاستغناء عن المساعدات ، وتحسين الزراعة والتعقيب عن الثروات المعدنية والبحث عن البترول ، وترقية السياحة وانشاء السدود والاقنية وتحسين مشاريع الري ومد المياه وصيانة الثروة الحيوانية والنباتية وزيادتها والحفاظة على المقدسات والاثار واظهارها وتشجيع المؤسسات الخيرية والاجتماعية والتفسيات والجمعيات وسد حاجاتها وعلى دعم الجامعة الاردنية لتصبح قادرة على سد حاجة البلاد في ميادين العلوم والفنون وفروع الثقافة والمعرفة واستغلال المياه الجوفية وتحسين طرق المواصلات بكافة انواعها ، وبالاجمال انها ستعمل للمواطن الاردني ما شاء واكثر .

الحكومة لم تبين وسائل تنفيذ ما ورد في البيان الوزاري واعتقد انها ذكرت كل ذلك حتى لا يقال انها تجاهلت اية ناحية من نواحي الحياة . ان خلق هذه المشاريع وتنميتها والحفاظة عليها ، وتطبيقها وبالاجمال تنفيذ ما ورد في البيان الوزاري ، يحتاج من الوجهة المالية مبالغ تربو اضعاف مضاعفة على الموازنة ، اني اشك بقدرة الحكومة على تنفيذ ماورد في بيانها الوزاري وحتى يزمها على تنفيذه .

معالي الرئيس : حضرات الزملاء الكرام : اما من جهة تقنية جيشنا الباسل واصداه والابتعاد به عن التدخل في السياسة وان الحكومة

عازمة على اجراء تعديلات دستورية لتعديل قانون الانتخاب ، وتنظيم الجهاز الاداري على اساس الكفاءة والخبرة والتجرد عن الاهواء . اني اعتقد بضرورة تحقيق ما ذكر كما اني اؤكد للحكومة ان لا حرية فكر او رأي ولا كرامة ولا ديمقراطية ولا سعادة لنا الا بحكومة تفعل ما تقول ونحن بحاجة الى حكومة بعيدة عن الاهواء قادرة عازمة على تحقيق ما تصبو اليه ، تثق بالشعب ويتق بها .

ان الاحداث التي مرت على الامة العربية مع الزمن خلقت منها شيئا واعيا عرف سبيل الخير ودعائه عرف صدقة وعدوه ، وعرف من يتخطى بالشبهات ومن يسمى لتفكيكه ، عرف سبيل الرشاد وجند لسلوكها ، ولن يقبل المساومة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب :

انا نرغب بكل قوانا تحسين وتنمية علاقاتنا الودية مع اشقائنا العرب ، والتعاون معهم لبناء وحدة عربية تحقق املنا ونؤمن كأيمان ملكتنا المقدس ان الوحدة هي الهدف الاسمي ، لجميع الشعوب العربية وفيها المنفعة والقوة وشعب الاردن طلاب وحدة . ولكن اشك بقدرة هذه الحكومة ، لانعدام الثقة بينها وبين شعبنا وزجالات حكومات اشقائنا العرب على تحقيق هذا .

نحن لا نريد اقوالا غير موثوقة بل نريدها صادرة من ثقة لتؤمن بها ويؤمن غيرنا ، نريد حكومة قادرة على تحقيق هذا التعاون وهذه الوحدة لتأمين الرفاه والمنفعة والقوة .

معالي الرئيس ، حضرات النواب :

اني بالنسبة لما ذكرت ، ولايماني التام به وبما ان النياحة امامة فاني احجب الثقة .

والسلام عليكم

- ٢١ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد عبد القادر الصالح

السيد الصالح نائب نابلس : معالي الرئيس .

حضرات النواب المحترمين

لايسعني في هذا المجال الا ان اترحم على الشاعر العباسي حين يقول :

هل غادر الشعراء من مرمى دم . . . الخ

ويقيني ان اخواني النواب الافاضل الذين سبقوني في الحديث قد افاضوا ولم يتركوا مزيدا لمستزيد ، وعلى هذا فاني الجأ الى الاخذ بالقول المأثور ( خير الكلام ما قل ودل ) .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين تقدمت الحكومة الى مجلسكم الموقر ببيانها الوزاري طالبة الثقة على اساسه والثقة في رأيي تمتح لاية حكومة او تحجب عنها على اسم ثلاثة :

اما الانهاس الاول فالبيان الوزاري نفسه وما يشتمل عليه من سياسات واتجاهات في الحقلين الداخلي والخارجي .

واما الانهاس الثاني فالاشخاص القائمون على الحكم ومدى صلاحهم واخلاصهم لتنفيذ ما ذهبوا اليه في بيانهم الوزاري .

واما الانهاس الثالث فانسجام الافعال مع الاقوال .

اما بالنسبة للاشخاص فان هذه الحكومة واقولها بكل اعتزاز تضم عددا من اصدقائي الذين عهدت فيهم منذ عرفتهم العفة والزاهة والاخلاص ، ولكني قطعت على نفسي في هذا المجلس عهدا نشرته على الناس في كتيب صغير قلت فيه انه لن يكون لملائقي الشخصية اي اثر في مواقفي في هذا المجلس سلبا او ايجابا .

واما البيان الوزاري فقد جاء منبثقا عن كتاب التكليف السامي الذي اشتمل على المبادئ العامة والاهداف القومية العليا التي تهوى اليها ائمة الملايين ويطمح في لطف الى تحقيقها كل عربي مخلص لعروته مؤمن بانسانيته في كل قطر من اقطار الوطن العربي الكبير ، فكل عربي سوي اصيل في عروته يشق الوحدة : الوحدة التي تعني فيما تعني وحدة الصف ووحدة الهدف وتنسيق الجهود والقوة اللازمة والتي لايد منها لغسل العار والقضاء على عدو العرب الدود اسرائيل التي خلقتها الدول الكبرى واقامتها في قلب البلاد العربية المتناقص لتكون ركيزة لاستعمارها وحصنا منيعا لحماية مصالحها ومناطق نفوذها في الشرق الاوسط . وكل عربي مؤمن بجدير بشرف العروبة يشق الحريات العامة ، حرية الرأي وحرية التعبير عن الرأي بمختلف الاساليب ، اساليب التعبير المألوفة ، حرية الانضمام في الاحزاب البناء والنواصي والجمعيات والقبائل ، حرية الانتخابات العامة التي تعبر بكل زواة واخلاص وحرية عن الرأي العام عن رأي الشعب الذي هو مصدر السلطات وكل عربي يؤمن بضرورة مساهمة المرأة العربية في بنسما صرح الامة العربية في شتى المجالات .

والوحدة ايها السادة هي مصدر القوة ولا يمكن ايها السادة ان تتركيد الذين افانوا اسرائيل

هكذا منذ الاصل



وثبتوا اسرائيل ولا يزالون يحتضنوننا ويدوننا بالعون  
الادبي والمعنوي والمادي في كل المحافل الدولية والذين  
امدوها ولا يزالون يمدونها بكل اسباب القوة من  
خيرات علمية ومال وسلاح لتظل على صغر هاموازية  
لقوى الدول العربية عسكريا مجتمعة. لن يرد كيد  
هؤلاء الى نحورهم وان يقضي على ربيبتهم اسرائيل  
الا الوحدة الشاملة التي تجمع الاشقاء الاحبة الذين  
يؤمنون بعروبيتهم وانسانيتهم.

وعلى كل وكما اسلفت لا اريد ان اطيل فقد  
استعتم الى الشيء الكثير.

اكتفي بهاتين النقطتين نقطة عشق الناس  
للحريات العامة وعشق الناس للوحدة العربية لما لها  
من آثار في حاضرهم ومستقبلهم وقد جاءت هذه  
الحكومة في بيانها الوزاري واعلنت عن استعدادها  
لتبني هذه المبادئ واعلنت عن ايمانها بها واعلنت  
عن استعدادها للعمل الدائب الى تحقيقها ولما كنت  
من المخضرمين الذين عاشوا فترة طويلة في هذا المجلس  
ارى ان الجأ دائما الى الانصاف وان استفيد من  
خبرتي ولذلك وعلى ضوء ما اسلفت وليكون حكيم  
دائما على اية حكومة او لها مستند الى واقع من  
اعمالها وانجازاتها واجراماتها لتلا يخرج حكيم متأثرا  
بمزالق الهوى والفوضى وانتظارا مني لتأييد صدق  
الافعال للاقوال لا امنح الحكومة الثقة ولكني  
سأرجو موافقي من استنكافي او حجب الثقة الى ان  
يرد دولة الرئيس على انتقادات الاضال الزملاء  
والسلام عليكم.

- ٢٢ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد محمد المايطه .

السيد المايطه نائب الكرك :

السيد الرئيس . . السادة النواب

للمرة الثانية اتيت في هذا المجلس لارد على  
بيان وزاري ، كانت الوقفة الاولى عندما تقدمت

حكومة السيد وصفي التل في نهاية العام الماضي ببيانها  
الوزاري ، وكلنا يذكره دون ريب فقد كان  
سخيا بالعود زائرا بالحاس مليشيا بالمغريات ،  
واندفعنا حينذاك وراء حماس الحكومة فصدقنا الوعود  
وأمانا بالمعجزات ومنحنا الحكومة الثقة مع الاكثية  
لحكومة السيد التل بنية صافية ونفس رضية ، ورحنا  
مطمئنين نرجو على يديها لبلدنا العزة ولشعبنا الخير  
والرفاه فاذا كانت النتيجة ؟ كانت النتيجة ما يعلمه  
الجميع من عجزها عن تنفيذ ما تضمنته بياها من وعود ،  
واقصرت انجازاتها على اصلاحات جزئية توقفت  
عند السطح الظاهر ، ولم تنفذ الى العمق الباطن ،  
وظلت مشاكلنا الكبيرة دون حل ، بل ان بعضها  
ازداد تعقيدا . .

وانا حين اقول هذا اقوله آسفا لا شامتا ،  
وليس لي غرض من وراء استدكار الماضي غير ان  
يكون لنا منه عظة وان نتخذ منه عبرة فلا تقع في نفس  
الخطأ مرتين . . .

سبدي الرئيس ، سادتي النواب

ليس بيان الحكومة الرفاعية الذي نقف الآن  
لرد عليه أقل روعة وبلاغة من سابقه ولم يخل  
بالعود ولا بالمغريات ، فقد جاء آية في السبك  
والايجاز الجامع ، ونادى بالوحدة العربية ورفع  
شعارات اخرى غالية على كل المواطنين في طلبها  
حرية العقيدة وحرية الصحافة والعمل السياسي ورسم  
لنا صورة جميلة زاهية عن مستقبل علاقات الاردن  
بشقيقاته الدول العربية ، هذه العلاقات التي افسدت  
طويلا ، خلافا لكل مصلحة قومية او ارضية افسدها  
الفساد والبطش والهوج ، حتى وصلنا الى ما نحن فيه  
من عزلة خائفة وما نعاينه من قطيعة مزريه .

ولنتأقش الآن باليجاز بعض النقاط الهامة  
الواردة في بيان الحكومة مناقشة هادئة لتخلص من  
ذلك الى تقرير الموقف الذي سيقفه منها في ضوء

المصلحة العامة على الصعيدين القومي والاردني : -

#### ١ - السياسة الداخلية

١ - نظرة الحكومة للمواطن الأردني - تقول  
الحكومة ان نظرتنا الى الفرد منبثقة من ايماننا بحقوق  
احترام وجوده وكيانه وكرامته وضمان حريته الفكرية  
والعملية وهو قول رائع يؤيده كل مواطن وتوق  
الى تطبيق مضمونه كل نفس بعد ان هدرت كرامة  
المواطنين طيلة السنوات الماضية واغتيلت حرياتهم  
وتعرضت حياة بعضهم للخطر بسبب تحكم طغمة من  
رجال المباحث في مصائرهم وكانت آخر غزواتهم  
اعتقال عدد غير قليل من كرام المواطنين دون ذنب  
جنوه وفي ظلمة الليلة بطريقة دراماتيكية بعثت في  
نفوس اطفالهم وزوجاتهم الفزع والرعب .

وهنا لا بد لي ان اسجل خطوة الافراج عن  
هؤلاء المعتقلين مع الشكر لجلالة الملك وللحكومة  
الرفاعية الجديدة . ولكن ذلك وحده لا يكفي لاقتناع  
المواطنين ان حرياتهم لن تهدر بعد الآن وان كراماتهم  
لن تداس بعد اليوم ، ولا بد من تشريع يمنع سلطات  
الامن والجيش من اعتقال المواطنين الا عن طريق  
السلطة القضائية ، اذ ان زبانية المباحث ومن خلفهم  
ما زالوا موجودين وقادرين على ان يجددوا غزواتهم  
في كل لحظة ، وما زالت كرامة موظفي الحكومة  
والمواطنين تمتحن صباح كل يوم بالتفتيش المزعري  
من قبل افراد المباحث وكتائب الحراسات على ابواب  
الوزارات والدوائر دون وازع ولا رادع وبصورة  
قييعة وقحة في اغلب الحالات .

ويضيف البيان الوزاري فيقول : نعم لكم  
وللألم بزيد الغبطة والارتياح انه لم يبق في السجون  
أي مواطن من الذين اصطلح لماذا اصطلاح عبلي  
تسميتهم بالمعتقلين اليسوا معتقلين سياسيين فعلا ام  
تجربة وما يوسف له ان الواقع ينافي ما جاء في  
هذا القول :

١ - فما زال في معتقل الجفر النائب السابق  
الشيخ احمد الداعور من حزب التحرير ومعه عدوا  
آخر من الحزب نفسه .

٢ - وهناك ستة اشخاص آخرين محكومين  
بهم سياسية اذكر منهم محمد المطلق والحاج مرعب .  
وكان من الواجب ان يطلق سراح هؤلاء جميعا  
قبل ان تعلن الحكومة في بيانها الوزاري ما اعلته  
علينا وعلى الملأ .

وهناك مسألة اخرى كان على الحكومة ان  
تعالجها من قبل ، اذ فقد بعض المواطنين الذين كانوا  
قد اعتقلوا مؤخرا وظائفهم وما زال امر عودة قسم  
منهم الى عملهم معلقا على موافقة الحكومة وخاصة  
اولئك الذين كانوا يعملون في سلطة قنصاة الغور  
الشرقية والشركات ولم تقم الحكومة حتى هذه  
الساعة بأي اجراء لاعادتهم الى اعمالهم .

#### ٢ - مستوى المعيشة

تقول الحكومة في بيانها كما اننا سنعمل على  
تأمين وسائل العيش الكريم للفلاح والعامل والموظف  
وسائر فئات المواطنين على السواء وعلى توفير الخدمات  
العامة للجميع على المستوى الرفيع . . . الخ

اني لانتساءل ، كيف تعطي الحكومة مثل هذا  
الوعد المغري قبل ان تضمن الوسائل الكافية لتحقيقه  
وتنفيذه ، وكيف يتسنى لها ان تؤمن ما عجزت عنه  
سابقاتها من الحكومات المتعاقبة ، وموارد هذه البلد  
محدودة والقحط يلاحق القلاح سنة بعد سنة والموظف  
يرزح تحت ضغط الديون ومضايقة المرابسين ،  
وموازنة هذا العام كما يعلم الجميع بمعرضة للعجز .  
ام انه لا يهم الحكومة من وعدتها الا ان قبلته ثم  
تتساه فور حصولها على القرض الذي من اجله وعدت  
لهم الا اذا كانت الحكومة تريد منا ان نصديق ايم

هذه هي الاصل

عُثرت على كنوز ساميان... وما اظنها تحسبنا من السداجة بحيث نعلق آية أهمية على هذا الوعد البراق:

### ٣ - الجهاز الاداري

تقول الحكومة انها ستواصل سعيها الفعال لتنظيم الجهاز الاداري... الخ لقد علمتنا التجارب ان ما يخفي وراء هذا القول هو نفس ما كشفت عنه حقائق التطبيق في عهد بعض الحكومات السابقة التي اعلنت رغبتها ايضا في تنظيم الجهاز الاداري، ثم قامت تحت هذا الشعار باعمال دلت على انها انما كانت تقصد تعيين بعض محاسبيها ومقرييها بدلا من آخرين لا يجوزون رضاها لاسباب لا علاقة لها بالكفاءة او النزاهة. وتكرر هذا العمل عدة مرات خلال السنوات الماضية مما ادى الى افساد الجهاز وارهاقه وخلق جو من القلق والرعب في نفوس الموظفين، الامر الذي افقدهم الحماس للعمل وأثر في انتاجهم وثقتهم بانفسهم وحول اغلبهم الى فئة من المتزلفين الانتهازيين يعتمدون على التفاف الرخيص في سبيل التقرب للوزراء وكسب الترفيقات.

والذي نراه في هذا الشأن هو ابعاد الجهاز عن المؤثرات السياسية والشخصية واعطاء ديوان الموظفين، بعد تقوية جهازه، الصلاحية الكاملة في شئون التعيين والترقية وال عزل وان تؤسس دائرة للتفتيش العام ملحقمة بديوان الموظفين وان يقتصر دور الوزراء في مجال التعيين على طلب يوجهونه للديوان يوضحون فيه حاجتهم الى الشاغر مع بيان الكفاءات اللازمة من فنية ومسلكية، وبذلك نضمن اصلاح جهازنا الاداري وبعث الحياة في اوصاله واعادة التوازن اليه وانصاف الاكفاء المخلصين من حالت كرامتهم دون خوضهم معركة التنافس في التفاف والتزلف للوزراء وذوي النفوذ المغرض.

### ٤ - أجهزة التوجيه والارشاد

تقول الحكومة في معرض حديثها عن جهاز

التوجيه والارشاد (تمكن الصلة بين الشعب والحكومة وعسى أن يلتقي صوتنا مع صوت اخواننا العرب الخ) ان التقاء صوتنا مع صوت اخواننا العرب هو من اعلى اماني المواطنين في هذا البلد ولهذا فقد كنا نتوقع من الحكومة أن تبدل الكثير في سياسة هذه الأجهزة وفي القائمين عليها بما فيهم الاصوات الاداعية بحيث تسير هذه الأجهزة سيراً حثيثاً مطمئناً في الاتجاه الذي يتفق وسياسة الحكومة المعلنة والقائمة على التجارب مع مشاعر الشعب ومطالبه في التقارب العربي والوحدة الشاملة. فلقد كررنا جميعاً ما تبثه اذاعتنا من اصوات النور وغيرهم ممن السدوا على الشعب منعة الاستماع الى التوجيه الرصين والادب الراقي والاغنية الشعبية، وادى ذلك الى انصراف الناس عن الاستماع للاذاعة الاردنية التي تكلف الخزينة وكلفتها اموالا طائلة تذهب كلها هدراً ولا تجني البلاد من رأتها سوى السمعة السيئة والدعاية الرخيصة.

### ٥ - السياسة الاقتصادية

تقول الحكومة (الرخاء الاقتصادي دعامة اساسية من دعائم الاستقلال السياسي، وعلى ذلك فان الحكومة ستستمر في تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية هادفة الى الوصول الى مرحلة الاستغناء عن المساعدات الخارجية).

اما الاستغناء عن المساعدات الخارجية فهو مطلب وطني وأمل حلو، ولكنه مع الاسف الشديد غير قابل للتحقيق ما دامت نفقات الدولة في تضخم مستمر وما دام ان عدد السكان في تزايد مضطرد، ولهذا فانه من الخطأ ان نخضع انفسنا بالآمال الكاذبة اذ لا يملك الاردن عما يستلزمه كيانه الحالي من التزامات وما يفرضه هذا الكيان على امكانياته من حدود وقيد ان يصل الى مرحلة الاكتفاء الذاتي مما يذل في سبيل التنمية الاقتصادية من جهود

بالاضافة الى ما يتمتع به بعضها من اعفاءات من الرسوم الجمركية والضرائب الاخرى.

وهناك صناعات اخرى تتمتع بحماية جمركية مماثلة واعفاءات واسعة ولم تستطع حتى الان ان تحقق نجاحاً كالسمن النباتي والديباغة، وجميع هذه الصناعات وغيرها يتم نجاحها ان نجحت على حساب الحماية الجمركية وعلى حساب المستهلك اي على حساب الشعب في الحالتين فهو يتحمل فرق السعر وفرق الجودة بالاضافة الى ما تخسره خزينة الدولة من واردات ويزيد الامر سوءاً ان العامل الذي يجهد ويكد في الانتاج لا يتاله من ارباح الصناعة شيئاً فأجره قليل وهو في كثير من الاحيان يخاف من الاحداث ذكورا واناثاً ممن تمنع القوانين في البلاد الاخرى استغلالهم في الصناعة. والرقابة الحكومية على كل هذه النواحي معدومة او غير فعالة، فلا وزارة الاقتصاد بقادرة على مراقبة جودة الانتاج واسعاره ولا وزارة الصحة بقادرة على ضمان حماية صحة العامل والجمهور عن طريق الرقابة كي تتوفر الشروط الصحية لنظافة المصنع وانتاجه، ولا وزارة المراكب بقادرة على ضمان عدم اساءة استعمال ما يعنى من مواد والات وسيارات بعض موظفي الشركات يقتنون سيارات خاصة معفاة من الجمارك باسم الشركة كما هو معروف للجميع بقصة سيارة مدير شركة المصفاة.

### ٦ - السياسة الخارجية

قالت الحكومة في هذا الحقل قولاً منطلقاً ادهش كل من قرأ بيانها از استمع اليه وكل ما قالته والحق يقال يعبر عن امال واماني هذا الشعب المؤمن الصابر ومن جميع قولها (لقد كان الاردن مهداً اصيلاً من مهد العرب الخلف، رسالة الاردن عريقة موروثة تستطيع ان تجعل منه اداة ايجابية فعالة تتم بنصيبها الكامل من بناء الوطن العربي على زوايا الاخوة والمساواة، وقالت ما خلاصته من اولي مهمات هذه

ونحن نؤمن من حيث المبدأ ان اية خطة لتشجيع انشاء الصناعات المحلية وتوسيعها في الاردن بحيث ان تأخذ بعين الاعتبار وجوب تناسقها مع الخطط التي تطبقها الدول العربية الشقيقة المجاورة كي لا تتضارب الخطط وتبتر الجهود والاموال دون طائل. ونؤمن ايضاً ان اية سياسة للتصنيع يجب ان تستهدف مصلحة مجموع الشعب من فلاحين وعامل وموظفين لا ان يكون هدفها زيادة ثروات عدد صغير من الافراد على حساب مجموع الشعب والا لتقلبت خطة التنمية الاقتصادية الى خطة افكار اقتصادي الشعب او خطة اراء فرد لاصحاب أس المال.

ودعونا الآن نستعرض المشاريع التي تبني عليها هذه الحكومة املاها في الوصول الى الاستغناء عن المساعدات الخارجية ونسائل هل هي مشروع قناة الغور الشرقية الذي اغدق على بعض الملاكين اضعاف اضعاف ما يستطيعون استئثاره ودفع البعض الآخر الى ان يتوسلوا الى الحكومة طالبين شراء اراضيهم لعجزهم عن دفع اثمان المياه التي تعطى لهم ام هو مشروع القوسفات المتضرر والذي اصيب كثير من عماله بمرض تحجر الرئة بسبب استنشاق التبار المثار في المناجم.

او مشروع البوتاس الذي طال عليه الزمن ولما يخرج انتاجه الى الاسواق وهناك بعد ذلك مشكلة تسويقه اذا خرج للحياة بعد ان سبقنا غيرنا في هذا المجال كالبيود الذين يستخرجون من البحر الميت مواد اخرى عدا البوتاس كالبرونين واليودين وغيرها. انا لا انكر انه تم تنفيذ بعض المشاريع الناجحة في البلد كالامننت والمصفاة بالاضافة الى النجاح في توسيع صناعة السجائر، ولكن نجاح هذه المشاريع يرتكز اولاً وقبل كل شيء على الحماية التي تتمتع بها من قبل الحكومة سواء عن طريق الامتياز او عن طريق منع الاستيراد او رفع الرسوم الجمركية

هكذا منه الأصل

الوزارة اقامة علاقات الاردن باشقائه العرب على اساس من المحبة والثقة المتبادلة والاحترام المتقابل والتعاون التام في بناء وحدة عربية تحقق للامة آمالها الكبار واهدافها السامية .

ابها السادة

لو تحقق للشعب بعض ما جاء في هذا الصدد لرقت طربا ورفع لاعضاء هذه الوزارة تماثيل في الشوارع والساحات . ولكن الشعب اصبح واعيا وحساسا لا يتخضع بمسول القول ولا يريق الوعود وبلغ الكلام . الشعب يريد اعمالا مثمرة وخطوات فعالة يلمسها لمس اليد لا يريد تصاريح تنشرها الصحف وتجمع بها الاذاعات ، لقد تعب الشعب وداخله الشك في كل ما يقال ، فقد خبر طويلا سياسة ذر الرماد في العيون .

الشعب يعرف اعضاء هذه الوزارة فردا فردا والشعب يسجل لكل اولئك الذين يظهرون على المسرح خطواتهم وسكناتهم وسجل الشعب دقيق يعرف الماضي ويعرف الحاضر ويقدر ما يمكن ان يحدث في المستقبل فويل لمن لا يؤمن بالشعب .

ابتلى الشعب بكثير من تجسار السياسة وهواة المراكز والرياسات وعانى منهم الكثير وجراح بعضهم لا تندمل وجراح كثير ما زالت تنزف دما وما زالت النساء ترتدي السواد بسبب سياسات بعض اولئك الذين يضعون بكل شيء حتى بالشرف والضمير في سبيل المنصب والمغرم .

لا يمكن ان يعالج السياسة الخارجية الا اولئك الذين يزكهم الشعب ممن جاهدوا وناضلوا من اجله لا من اجل انفسهم ، يريد اشخاصا ذوي ماض ناصع لا تشوبه شائبة ، وازجر غلصين ان يتوفر ما يريده الشعب في اشخاص هذه الوزارة .

وبناء على ما ذكرت فبان هذه الحكومة غير مؤهلة لحمل المسؤولية وانها انما جاءت لضرب

الشعب لا لاسعاده والاخذ بيده للوصول لاهدافه وخير دليل على ذلك البشارة التي زفها اليها رئيسها في مطلع هذه الجلسة وعليه فاني احجب الثقة عنها والله الموفق .

- ٢٣ -

الرئيس : الكلمة الان للسيد اسماعيل حجازي .

السيد حجازي نائب اغليل :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين  
اثني بعض الممثلين في الصحف على بيان الحكومة الوزاري حتى خيل الي انه فوق مستوى النقد وان نائب الشعب يجب ان يؤيده دون مناقشة او جدل . ولكن ابها السادة رغم ما تميز به هذا البيان من دعوة صريحة الى التعاون العربي والايمان بجمعية الوحدة مع جميع اجزاء الوطن العربي الكبير الا انه يبان مقتضب غامض تنقصه الافاضة حيث كان من الواجب الافاضة ، وينقصه التفصيل حيث يجب التفصيل .

اذ قد جاء في مستهل البيان ان الحكومة ستعمل على تأمين وسائل العيش للفلاح والعامل والموظف وسائر فئات المواطنين كما انها ستحول دون التسلط والاستغلال ، دون ان تقدم مخططا واضحا تشير فيه الى الطريق التي ستسلكه لتأمين ذلك . فالفلاح يعاني من جراء الجفاف الماحق والولايات وسكان الخطوط الامامية اخذوا يرحلون عنها لعدم وجود ما يقوم باودهم ، اما من جهة الاحتكاك والاستغلال والتسلط فهي امور معروفة في هذا البلد منذ زمن بعيد وقد قلت للحكومات المتعاقبة عدة مرات اعطوني اسم مستغل واحد تسلط على قوت الشعب وقدم للمحاكمة او اتخذت ضده اجراءات رادعة ، ولعل هذه الحكومة تضرب يدها من حسد يد على ايدي العائنين باقوات الشعب والمسيطرين على ثرواته . وقالت الحكومة انها ستقدم الخدمات في ميادين التربية والتعليم والتربية

الدينية والصحة والزراعة والاقتصاد والمواصلات والشؤون والاشغال . الخ واخشي ان تكون هذه الخدمات بالنسبة للتسمية والارقام التي ترد عادة في موازنة الدولة لكل عام ؟ ثم تقول الحكومة انها لن تسرف في الوعود وهذا ما ترك في نفسي وامام ناظري علامات استغهام كثيرة .

معالي الرئيس : اخواني النواب الكرام

جاء في البيان ذكر تنظيم الجهاز الاداري وتبنيته على اساس الكفاءة والخبرة والاختصاص وقضية الجهاز الاداري التي اتخذت منها كل الحكومات المتعاقبة فيص عثمان كما ذكر في ابعاد غير المرغوب بهم وكثيرا ما يكون لاعتبارات خاصة وذلك لافساح المجال لتعيين المحاسيب والمولين بحجة تنظيم الجهاز الاداري . والذي اطالب به هذه الحكومة ان يكون التنظيم باعادة الثقة للموظفين والطمأنينة لاهلهم حتى ينصرفوا باخلاص وامانة لقضاء واجباتهم وان لا يعيشوا في حياة مضطربة قلقة مبلبلية من خشية تبدل الحكومات وتسلط سيف التنظيم الاداري بطردهم او ابعادهم او اربابهم بالتقلبات المستمرة التي تطالعا بها الصحف يوميا ورغم بلاغ رئيس الوزراء اليوم فقد ظهر في الصفحة الاولى بجريدة محمية عزم الحكومة على تقل مئة موظف من دائرة واحدة - او الانتقام منهم بطرق يكونوا فيها يبعدين كل البعد عن الحياة الرتيبة المادنة المنتجة .

وقد لا يفتون ان اضيق على السطرين الوحيدين اللذين وردا في البيان الوزاري حول اهتمام الحكومة بالرخاء الاقتصادي ومشاريع التنمية . رغم ان الحكومة وفيها عدد من اعضاء الوزارة السابقة تذكر جيدا ان هذا المجلس الكرم يولي الشؤون الاقتصادية اهمية بالغة وانه خصص الاسابيع الاخيرة من حياة الوزارة السابقة في مناقشة السياسة الاقتصادية .. وانا لن

ولنتقل الى مسألة الاعتزاز بالقوات المسلحة هذا الاعتزاز الذي فرض على القوات المسلحة واجبات دون اعطائها الحقوق اللازمة .. فهل تعرف الحكومة ان كائب وفرق من الامن العام لا يحصل افرادها على اجازات اسبوعية ؟ وهل تسدري ان هناك جنودا يسترون في ادله واجباتهم ٢٤ ساعة ؟ هل تعلم ان الجندي لا يحصل على الحق الذي حصل عليه غيره من جميع فئات الموظفين والعمال ؟ ولماذا لم تصمم الحكومة على اقامة مصنع للنجارة ؟ اننا نريد حكومة تعزز بقواتها المسلحة وفي نفس الوقت نريد قوات مسلحة تعزز بحكوماتها واعتقد بل واجزم ان هذا الاعتزاز المتبادل لن يتحقق الا اذا تساوت الحقوق والواجبات .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين ،

في قضية الحريات التي اعلنتها الحكومة بفخر اريد ان اسأل : هل تعتقد الحكومة بصدق انها اخلت السجون والمعتقلات تماما من الذين اصطلح على تسميتهم بالساجين السياسيين ؟ اريد ان اؤكد للحكومة انه يوجد في السجون والمعتقلات اشخاص حتى الآن لا يعلم ذوقهم اين هم . ولا يعرفون انفسهم التهم الموجهة لهم ؟ وان وجودهم لا يعدو كونه امور شخصية

هكذا منه لاصل



كيدية . ولا انكر ان الحكومة امنت حرية الرأي والفكر فقد لمسنا تحسناً واضحاً في حرية الصحافة وسررنا جداً لاجحام الاذاعة الاردنية الهاشمية عن اساليب السباب والشتائم .

قلت في مستهل كلمتي ان بيان الحكومة امتاز بدعوة صريحة الى التعاون العربي . . فقد جاء في البيان بالحرف الواحد : « ان هذه الحكومة تقابل بالتأكيد الكامل والترحيب الحار كل مسعى وكل انجاز يحقق الاماني القومية المشتركة في الوحدة او الاتحاد » .

جميل ايها الاخوان الاعزاء ان يصدر هذا القول عن حكومة - اية حكومة - تتسلم مقاليد الحكم في اردننا الحبيب في ظروف عادية . . اذ انه كان قبولاً من الحكومات السابقة المتعاقبة ان تقول وتجاهر انها : « ترحب » بتحقيق الاماني القومية . . اما هذه الحكومة بالذات وقد تسلمت مقاليد الحكم في ظرف يختلف عن اي ظرف سابق . . جاءت للحكم في ظرف تجتمع فيه ثلاث دول عربية لتقرر مصير شعوبها . . كان جدير بهذه الحكومة ان لا تكتفي بالترحيب كما جاء في بيانها . . ان هذا البلد كان منذ تأسس ملتقى الاحرار . . وكان مهداً للثورات الجليلة . . كان مهداً وموتلاً لجميع احرار الرعيل الاول في العالم العربي الذين ثاروا في سوريا ولبنان والعراق والحجاز وفلسطين على طغيان وتصف الاثراك والانكليز والفرنسيين واليهود . . نعم كانوا جميعاً يلتفون في الاردن . . فكانوا يخططون منه لحركات ثورية ظافرة بالحرية والاستقلال ولا يقبلون الانتظار داخل الحدود يرحبون بتحقيق الاماني القومية . . بل ينطلقون الى كل سبيل للعمل والجهاد من اجل تحقيق الاماني وكما قلت فقد كان من الجدير بهذه الحكومة ان لا تكتفي باعلان ترحيبها وتنتظر ان تسمع الرد على هذا الترحيب بل كان من الواجب عليها ان تهت بالوفود

وان تستلهم من تاريخ هذا البلد المكافح فتقوم بالاتصال المباشر، وان تعمل بكافة الوسائل للاجتماع بالساعين للوحدة العربية في القاهرة وغير القاهرة . . وتقدم هي الاخرى مشروعا للوحدة وتستمع للنقاش وتقارح الحجة بالحجة ، حتى تثبت بالقول والفعل، وليس بالتلميذات عن صادق رغبته في دعم الصف العربي واقامة صرح الوحدة التي صارت مطلباً وطنياً قومياً لا بد من تحقيقه .

نريد من هذه الحكومة وفي مثل هذا الظرف الراهن ان لا تكتفي الاستلهم من كتاب التكليف السامي . . اننا نريدها ان تقفز الى اكثر من ذلك . . نريدها ان تستلهم من حياة صاحب التكليف السامي . . من حياة الذي عرب الجيش والفي المعاهدة البريطانية من حياة الذي ارتدى لباس الميدان يوم المدون الثلاثي على قناة السويس ولم ينتظر طلب التجدة . . بل استعد ان يغزو بنفسه منطقة القتال . . لفك الحصار عن اخوانه .

نريدها ان تستلهم من حياة الحسين الذي قالها الف مرة ومرة : « ان تاجي وعرشي تحت قدمي في سبيل امتي ووطني »

« تصفيق »

نريدها ايضاً ان تستلهم من روح هذا الشعب الذي اصبحت الوحدة مطلبه الاسمي .

سادتي :

ان من يقرأ كتاب استقالة دولة السيد النل يلاحظ جيداً الاشارة بوضوح الى ان التطورات الاخيرة في البلاد العربية الشقيقة تستوجب منه ان يتقدم باستقالته . والمفهوم من ذلك ان الامر يستدعي الاعتراف بالنظام الجديد في اليمن تمهيداً لاجراء محادثات التقارب العربي . . واني استغرب كيف ان هذه الحكومة لا تزال تسير في عكس خط التجرد

والايمان بالشيء مفهومه اللغوي هو الثاني في سبيله والعمل الجدي لتحقيقه ، اذ لا يعتبر الايمان صحيحاً سليماً الا اذا كان مقروناً بالعمل الصالح ، فقد جاء في كثير من الآيات في القرآن الكريم قوله تعالى ( الذين آمنوا وعملوا الصالحات ) فقد جاء العمل الصالح مقروناً بالايمان في كل آية كريمة .

فهل الحكومة جادة فيما قالت وما هي الخطوات التي باشرت باتخاذها او ستتخذها وتسلوها لتحقيق هذه الغاية بآري ؟؟

ان التفاؤل يدعونا لان نسأل الله ان يكون الايمان المقرون بالعمل رائداً ولو كان بمقدار حبة خردل كما نوه عنه السيد المسيح عليه السلام حين قال ما معناه ( لو كان عندكم حبة خردل من ايمان وقلم للجبل انتقل من هنالك هناك لا تنقل ) ولكن هذا الموقف الدقيق يتطلب منا ان نصالح الحكومة ونصدقها القول فيما يدور بخلد الكثيرين وفيما يتكهنون به على اختلاف طبقاتهم اذ يقول الناس « ان هذه الحكومة قد جاءت بهذه العبارات البراقة الخلابية في بيانها الوزاري في مختلف النواحي التي تعرض لها لتتزع الثقة من هذا المجلس وبعبارة مختلقة الله ما لا تعلمون »

٢ - ناقش هذا المجلس بالامس القريب بيان الحكومة السابقة التي سارت في اصلاحاتها المشهورة في الحقل الداخلي شوطاً لا بأس به ، فقطعت ما يمكنها دابر المحسوبية والرشوة والفساد ، ونحن لا نقول انها انت بالمعجزات ولكننا نقول انها خير من سابقاتها في اصلاحاتها الداخلية ، ومع ذلك فقد لاقت معارضة من هذا المجلس واستقالت تلك الحكومة بنسأه على ما جدد من احداث تستدعي إعادة النظر في تفسير الموقف العام ، كما اشارت في كتاب الاستقالة الذي رفع لحضرة صاحب الجلالة .

العربي ، لان الاعتراف باليمن هو مفتاح التفاهم بيننا وبين الجمهورية العربية المتحدة .

اما قضية فلسطين فسواء اتحدت البلاد العربية او تأخر اتحادها فهي قضيتهم الاولى المقدسة وويل لمن يتاجر بها . . انها قضية قاسية تركتها ثقلة مرعبة . . تركتها اخوة عرفوا باللاجئين . . يربصون ونحن معهم من اجل العوده لمساكنهم ومرايهم وملاعب صيانتهم .

هذه هي اهم النقاط اضعها على حروف بيان الحكومة الوزاري ، والذي كان في نظري مقتضياً غامضاً . . اضعها على حسب مفاهيمي وبعد دراستي الشاملة على بيان حكومة تأني لتسلم زمام حكم بلاد عربي في وقت نحن احوج فيه الى الصراحة والوضوح والعمل من اجل الاهداف المشتركة . وفي ختام كلمتي اقرر حجب ثقتي عن هذه الحكومة .

- ٢٤ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد عبد الرحيم جرار .

السيد جرار نائب جنين :

معالي الرئيس احوالي الافاضل ،

يتطلع الشعب الاردني في هذه الايام بشغف نحو الاتحاد العربي الذي بدأ تحقيقه بعد ان كان حلماً بقيام الجمهورية العربية المتحدة بأقطارها الثلاث مصر وسوريا والعراق كخطوة اساسية اولى لتحقيق الاتحاد والوحدة العربية الشاملة هي امنية جميع العرب في مختلف اقطارهم ، ولقد بارك هذا المجلس هذه الخطوة فاتخذ قراراً اجماعياً في الاوراق الى ولود الدول العربية التي اجتمعت في القاهرة ، ولقد كان ذلك القرار تمييزاً صادقا عن ترحيب ورغبة في الاردن الانضمام الى هذا الاتحاد . والحكومة في بيانها الوزاري الذي ناقشناه فيه اليوم قد آمنت بحقيقة الوحدة ،

فهل تستطيع هذه الحكومة الاستمرار في سياسة البناء والإصلاح المتواصل في الداخل كما أشارت في بيانها الوزاري .

٣ - أطلقت الحكومة بناء على رغبة ملكية سامية سراح جميع المعتقلين والموقوفين السياسيين على حد قولها والذي علمناه أنه لا يزال البعض في المعتقلات والسجون من محكومين وموقوفين وعلى سبيل المثال اتساع هل أطلق سراح الزميل السابق الشيخ الداعور مثلاً ؟ ولماذا ؟

٤ - الأوضاع في القطر اليمني الشقيق قد استقرت إلى أبعد الحدود ولما تعرفت الحكومة بالجمهورية اليمنية القائمة فما هي الأسباب ؟

٥ - لم تشر الحكومة في بيانها الوزاري إلى خطط إنفاذ فلسطين الذي استمعنا إليه مع بيان الحكومة السابقة والذي يهدف إلى انتقال بلدنا إلى مركز القوة والفعالية وحشد الجهود مع أن وزير الخارجية لا يزال هو الحالي ؟

هذه نقاط كلها تحتاج إلى إيضاح قبل إبداء الرأي في حجب الثقة أو منحها فإن اعتقدنا أن النيات قد أصبحت خالصة والعزائم صحيحة وطوبى الماضي لنفتح صفحة جديدة قلنا لها سيري على بركة الله

وإن خامرنا أدنى شك في عدم الجدية أو المروعة قلنا كلمتنا وما هي الأمن وحي الضمير والوجدان الصادقين والتجارب أكبر برهان متناسين العلاقات واضعين المصلحة العامة فوق كل اعتبار مقدرين ما عاهدنا الله عليه في الحفاظ على كيان هذا البلد والله أسأل أن يهدينا جميعاً سواء السبيل أنه نعم المولى ونعم النصير ، وعلى هذا فاني أقر حجب الثقة .

- ٢٥ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد يوسف التكروري .  
السيد التكروري نائب الخليل :

معالي الرئيس . . حضرات النواب المحترمين  
اجد من واجبي أن أكون صريحاً في القول في هذه المرحلة التاريخية من حياة الأمة العربية وفي دور الأردن في تكوين هذه الحياة العربية الكريمة ، وأرى لزماً عليّ أن أقول بما أؤمن به أولاً وبما يتفق ورأي المواطنين الذين أولوني ثقتهم الغالية ثانياً .

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام  
جميل جداً أن يعهد لجلالة الملك المعظم إلى أحد الساسة بتشكيل الوزارة وشرف عظيم للكم السياسي أن يلي الطلب ، ولكنني أرى أن من واجب ذلك المكلف أن يفكر ملياً ويزن الأمور بميزان الواقع والحقيقة فيما إذا كان يستطيع أن يقوم بالمهمة السياسية التي جاء من أجلها أم لا ، وعلى هذه الامكانية من عندنا يحدد قبوله أو اعتذاره . وعليه أن يقرر حتى لو كان متحمساً للفكرة الأساسية ، فيما إذا كان هو نفسه مقبولا لدى الطرف الآخر وهل تطمئن قلوب الشعب إليه في المهمة الموكولة إليه .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين  
الفلسفة الأولى تقول ( اعرف نفسك ) ولذا أقول قبل أن يتقدم دولة الرئيس لهذا المجلس طالباً الثقة لحكومته عليه أن يعرف نفسه ويتثبت فيما إذا كان يستطيع أن يحقق المهمة الأولى التي أشار إليها في بيانه وفي إقامة علاقات الأردن بأشقائه العرب على أساس من المحبة والثقة المتبادلة والاحترام المتقابل والتعاون التام في بناء وحدة عربية تحقق للأمة آمالها الكبار وأهدافها السامية . .

اعتقد أن دولته لو دقق في الأمر وتروى فيه وراجع ذاكرته وماضيه لما قبل بتشكيل هذه الوزارة ولا عفاً من بحث هذا الموضوع الآن .

وإن كان دولته لم يتصل إلى معرفة الحقيقة في هذا الظرف بالذات فاني أقول لهذه الحكومة أنك لا تستطيعي أن تقومي بالمهمة الأولى التي ذكرت في البيان والسبب بسيط فالكل منا يعلم أنه إذا حصل نزاع أو سوء تفاهم بين شخصين أو عشرين و أراد أحدهما أو كلاهما أن يزيل الخلاف بينهما فانهما يسعيان لأن يكون الوسيط مقبولا ومسموع الكلمة ويرتاح إليه ضمير كل منهما .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

إن الحقيقة الماثلة أمامنا أن بين هذه المملكة وبعض الدول العربية جفوة وخلاف والجميع يهدف لبناء وحدة عربية شاملة . فكيف يتولى هذه المهمة وهي إقامة علاقات أخوية مع تلك الدول حكومة كهذه الحكومة غير مقبولة لدى الطرف الآخر وغير مرتاح إليها من قبل هذا الشعب وعلى هذا الأساس أقول أن هذه الحكومة غير مرغوب فيها من قبل الشعب الأردني لتولي هذه المهمة ولا من قبل الطرف الآخر ، فكل سعي منها في هذا السبيل سيؤول بالفشل لأن الشعب والتاريخ يحفظان لكل شخص حسنته وسيئاته والشعب بالذات لا ينسى . ومن دلائل حيوية الشعب الأردني الكرم أن لا ينسى الحسنة ولا ينسى الاساءة سيما وإن الحكومة لم تذكر تلك الخطوات التي مستخطوها في سبيل الوحدة وإزالة الخلاف والتوصل إلى المحبة والوثاق .

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لا أريد أن أعالج المواضيع الأخرى في البيان لأن الفكرة التي أشرت إليها هي النقطة الفاصلة في الموضوع ولذا فاني أحجب ثقتي عن هذه الحكومة . والسلام عليكم ،

- ٢٦ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد فيصل الجزاري

السيد فيصل بن جزاري نائب بدو الجنوب :

بسم الله الرحمن الرحيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، وبعد ،  
فانه تمر في خاطري وأنا في موقعي هذا ذكريات يحفلها الكثيرون لبلدنا الحبيب فأراه كيف كان ، وكيف صار بعد الجهد والتعب والعرق ، فقد كان يطويه الجهل في ظلام داس ، ويحكم به الفقر ، ويلفه التخلف من كافة جنباته ، فأرسل الله تعالى له اليد الحانية البانية ، يد الملك الشهيد عبد الله بن الحسين رحمه الله ، فانتشله من موطن الخوف والجوع والمرض ، وسارت به نحو النور والعلم والبناء حتى صار أردنكم الحديث . وهكذا صار بلدكم بعد أن طوى السنين واجتاز الصعاب وتغلب على العقبات .

وبعد أن غابت عين الباني عن بلدك ترك لبني بلدك بلداً حديثاً قامت صروحها على أسس من الحق والصدق والصراحة ، وخلف لنا قائدنا ورائدنا الحسين بن طلال حفظه الله ورحاه ، ورهطاً من الأوفياء الأبرار الذين ساهموا في كتابة تاريخ الأردن الحديث والذين تابعوا السير وصبروا وصابروا على الشر والاذى في سبيل بلدكم ووطنكم .

ونحن اليوم في هذا البلد نسير مع ركب الحسين القائد والرائد متعاونين مع الرهط الذي عرفه الأردن منذ تكوينه ، نعرف فيه الخدمة الصحيحة ، ونعرف فيه التضحية وعرف فيه الصدق والواقع ، ونعرف فيه تطوره وبداية نهضته .

وإني على ضوء ما بينت ، وبعد تأمل في بيان دولة رئيس الوزراء الذي أراه أمام مجلسنا هذا ، وبعد التمعن في مضمونه ورجوعي إلى ماضي وخاضر هذا النهر الخليل من الوزراء الذين عرفهم هذا البلد وعرف منهم الخير والعمل لأعلاء كلمته . فاني أمتنع هذه الحكومة . ورئيسها فاني

هكذا صنع الأصل

وتأييدي ( تصديق ) ، راجيا من اخواني النواب المحترمين ان يضعوا مصلحة هذا البلد فوق كل مصلحة ، وان تعاونا على البر والعمل الصالح ، والله الموفق فهو نعم المولى ونعم النصير ، والسلام عليكم .

— ٢٧ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد احمد الوزني

السيد احمد الوزني نائب عمان :

معالي الرئيس ، حضرات النواب الكرام :  
لم يكن التغيير الوزاري الاخير مفاجأة لاحد ولا كان غاصه خافيا على الذين يتنون بمراقبة التطورات في عالمنا العربي وبلدنا الحبيب ، كما لم يكن الأردن يوما بمنزل عما يجيش في ضمير امته من آمال وما يحيا في وجدانها من اشواق ومشاعر قوية تبغي المزيد من التلاقي وتنشد الوطيد من التقارب بين هذا الجزء العزيز وسائر الاجزاء من الوطن العربي الكبير ، مثلما تطلب السير ابدا نحو تحقيق الاتحاد والوحدة العربية المنشودة . هذه حقائق تشد اردننا الى امته وبني قومه وتصنع تاريخه الحديث وعلى ضوءها جاء كتاب التكليف السامي بحدد الافاق ويرسم الغايات ، وقد بادرت الحكومة الى وضع بيانها معتمدة نهج كتاب التكليف ومفصلة في خطوطه واهدافه ومرامييه . ومن هذا المنطلق فانه لا بد لي من مناقشة بعض النقاط والافكار التي يشمل عليها هذا البيان أو يوحى بها وهي :

١- ان مبادرة الحكومة معالجة الشيء الكثير من قضايا المعتقلين السياسيين وبعض المحكومين بالفساد والافراج عنهم تستحق الشكر مقرونا ذلك بوجود تقديس الحرية في مجال العمل السياسي والاعتراف بانها لا تقاوم بالضغوط أو الكبت والتضييق ، كما لا بد من اطرار الاتجاه المبارك البناء في توجيه الاذاعة والصحافة ووسائل النشر والاعلام الاتجاه المبرأ من كل دخيل على اصالة الخلق العربي من اساليب

المهارة وكيد الأخ لآخيه مؤملا أن تكون هذه الاتجاهات وليدة ايمان بانها هي الوسيلة المثلى في الدفاع عن الحق ومقارعة الحجة بالحجة .

٢- ضرورة السير الحثيث من اجل اخراج مبدأ تنظيم الحياة البرلمانية وتنمية المسؤولية النيابية في هذا البلد ، ومراعاة ان هذه الغاية لا يمكن بلوغها الا باتخاذ الخطوات التشريعية ، والتعديلات الدستورية بوضع قانون الانتخابات العامة التي تكفل سلامة هذا الاتجاه وتطويره على اساس ديمقراطية مكنية بوضع قانون الانتخاب العام وتدعيم الحياة البرلمانية ومنح المرأة حق الانتخاب .

٣- تنفيذ ما وعدت به الحكومة من اجل تحرير المواطن واحترام وجوده وضمان العيش والحياة الكريمة له . مع وجوب الاخذ بمبدأ تقديم الخدمات العامة لجميع المناطق والمواطنين في هذا البلد على اساس العدل والحاجة والتخلف . وان يقرر برنامج الخدمات العامة وينفذ بموجب خطط مدروس مبني على التعرف على مثل هذه الحاجات دون انتظار للسير في أثر مقترحات النواب والحقا بشكاوى المواطنين . كما انني استحث سرعة اتخاذ اجراءات فعالة لمعالجة حالة القحط والجفاف التي اصابته معظم مناطق المملكة .

٤- ان رسالة هذا البلد القومية والوطنية ونهضته الشاملة تستوجب ضرورة العمل على وضع ميثاق قومي وطني يتضمن المبادئ الثابتة للسياسة في هذا البلد مبني على اساس واضحة وموضوعية ترسم الخطوط العريضة للمسئولية والاضطلاع بالواجب القومي والوطني لا تتغير بتغير الحكومات والاشخاص .

٥- ان رسالة الأردن العربية ونظرة القومية وايمانه بحتمية الوحدة تدعوني الى مشاركة قيام الدولة العربية الاتحادية واعتبارها تجسيدا لحقيقة ارادة العرب

ونصرة لنضالهم في سبيل الوحدة التي لا قوة ولا بقاء ولا كرامة للعرب بدونها ( وثائقنا من هذا المعنى فانني اطالب الحكومة مضاعفة الجهد وبكل الوسائل والسعي الموصول لتفكيك الاجواء بيننا وبين اخواننا العرب ومع ترحبي بكل مسمى يقرب من هذه الغاية فانني اؤكد التأكيد كله على اهمية وجوب توفر النوايا الخالصة المتقابلة والتحلي بالصبر في العمل الصادق لازالة الاشواك وتخطي العقبات التي تشوه الدرب الطويل لبلوغ هذا المقصد .

٦- ان تنقيح الحكومة نصا وروحا وقولا وعملما ورد في بيانها حول قضية فلسطين وضمن الاطلس الذي رسمت فيه حقيقة نظرة الأردن الى فلسطين باعتبارها قضية العرب كل العرب وقضية حياة او موت بالنسبة لنا في هذا البلد مع التحذير من بقاء هذه القضية الخطيرة مجمدة في قوالب التصاريح المحفوظة والالفاظ والشعارات التي لا تسمن ولا تنقي من جوع ولا ترد وطناً مسلوبا وكرامة مهدورة مع جعل هذه القضية وقيل كل القضايا فوق مستوى الخلافات العربية وما جرت على العرب من شر وهوان .

وفي الختام فانني اذ اتأمل قضية هذا البلد الصابر والمجاهد في خطوط الفداء المرباط على ثغور العرب والمسلمين يرسمها الجندي العربي في الخندق فوق المضايق والسهول والفلاح الذي يحول الصخر الى جنات والعمال والصانع والمواطن يرتفعون اركان العزة والقوة والوطن كله ينعم بالطمأنينة والامن والاستقرار . وانني من وحي هذه النبوة ندوة الشعب التي اتاحت لنا هذا الجدل وهذه المناقشة الخير البناءه وشعرا في ذلك راية الاسلام الخالده وامرهم شوري بينهم فانني امنح الحكومة الثقة .

( تصديق )

— ٢٨ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد سليم البخيت

السيد البخيت نائب عمان : معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام

احمد الله لاني لست من الخطباء ارج نفسي واربع النواب الكرام من الاستماع وتكرار القول المل ، انما طلبت الكلام وكنت اود ان استنكت القول انما صعب علي ، لذلك اود ان اقول كلمة موجزة ، وموجزة جدا حول هذا البيان الوزاري الذي نحن بصدده الآن ، لا اود يا حضرات النواب الكرام ان انصب من نفسي واعظا او مرشدا عليكم بل اني دائما وابدا استمد معرفتي من ثقافة هذا المجلس وخبرته ، انما اود ان اشير الى بعض النقاط التي دعيت ان اقف وقفا يتفق مع المبادئ الدستورية والمنطق السليم .

ليس يخاف على احد من النواب الكرام ان كل نائب قبل ان يمارس صلاحياته الدستورية في هذا المجلس قد اقسم اليمين الدستورية وهذا اليمين او هذا القسم هو ما يلي :

« القسم بالله العظيم ان اكون مخلصا للملك والوطن وان احافظ على الدستور وان اخدم الامة وان اقوم بالواجبات الموكولة لي حق القيام » .

فالخلاص بعربي ويعرف كل نائب في هذا المجلس هو صدق ، ووفاء ، وتفصية . وخدمة الامة هي الخدمة البريئة الصادقة لوجه الله البعيدة عن الزورات الشخصية والاغراض والزعات ، والحافطة على الدستور هي التقيد باحكام الدستور بنصه وروحه ، وتعلمون يا حضرات السادة ان الدستور هو القانون الاسامي للدولة ، وهو الذي جاء بنا الى هذا المجلس ، وهو الذي جاء بهذه الحكومة ، وهو الذي منح للمجلس الصلاحيات بأن ينادي الحكومة ويستجوبها ويبحث في كل امر له صلة بالشؤون العامة ، وهو الذي فرض على الحكومة بموجب

كلمة من الأصل



المادة ( ٥٤ ) من الدستور ان تقدم ببيانها الوزاري الى هذا المجلس .

واود ان اشير الى هذه المادة بالسلطات على كل حكومة تولف من جديد عليها ان تقدم ببيانها الوزاري الى هذا المجلس وتطلب الثقة على هذا البيان » وتعلمون يا حضرات السادة ايضا ان الدستور يمنع لكل عضو من اعضاء هذا المجلس ان يتكلم بصراحة ووضوح ولا كانت المادة ٥٤ التي اشترت اليها تنص بصراحة تامة على ان الثقة هي على البيان الوزاري فبطلان هذه المعاني وعلى هذه الاسس وبهذه الروح اتقدم بملاحظاتى الموجزة حول هذا البيان الوزاري .

قبل ان اشير الى البيان الوزاري لا ادري ماذا اقول لان النواب الكرام لم يتركوا لي زاوية من زوايا البحث حتى انقل اليها بجديتي ، انما اقول بموجب القول ان البيان الوزاري جاء واضح المعالم جاء معبراً ومنقذاً لرغبات الامة المتيقن عنها هذا المجلس من حيث الحريات العامة ومن حيث تنظيم الحياة الديمقراطية على اسس سليمة من حيث تنظيم الصناعات . من حيث تأمين العدالة الاجتماعية بأوسع معانيها ، من حيث جميع الامور التي لها علاقة بحرية المواطن وبحرية المجتمع .

اني اكتفي بهذا القول عند هذا الحد ولا اود الاطالة كما قلت لان النواب الكرام بحثوا هذا الموضوع من جميع زواياه وبالتالي اود ان اقول انه من الانصاف وعلى هذه الاسس التي اشترت وفي ظلال هذه المعاني اجد من واجبي ومن الانصاف ان امنح هذه الحكومة الثقة وذلك لانها اعلنت في بيانها الوزاري بأنها تمسك يدها بكل دولة عربية ،

الفقرة الثالثة من المادة ٥٤ -

٣ - يترتب على كل وزارة تولف ان تقدم ببيانها الوزاري الى مجلس النواب خلال شهر واحد من تاريخ تأليفها اذا كان المجلس منتقداً وان تطلب الثقة على ذلك البيان واذا كان المجلس غير منتقد او منتقداً فيتمتع بمرتين بياناً وزارياً لاغراض هذه المادة .

لكل العرب في جميع اقطارهم ، وكتاب التكليف السامي جاء واضحاً بهذه النقطة ، اننا كلنا طلاب وحدة ، والوحدة هي عزة ، والوحدة هي قوة ، ولا اعتقد ان هناك عربي واحد لا يتنادى بالوحدة واذكر جيداً اني ناديت بالوحدة قبل ثلاثين سنة خلت في هذا البلد واني لا اقول هذا في سبيل التفان بل اقول هذا الواقع ، ان الوحدة التي نادى بها المغفور له الملك حسين وتبنتها هذه المملكة منذ نشأت حتى الآن .

ولذلك وعلى هذا الاساس اني اقول واطلب من الحكومة ان تعمل ويشق الوسائل لتنفيذ هذه الغاية ولتنفيذ هذه الرغبة ولتنفيذ هذه الامانة المحيية لنفس كل مواطن في هذا البلد العزيز .

وختاماً اكرر ثانية واقول على هذه الاسس اني امنح الحكومة الثقة التامة

« تصفيق »

واتمنى لها التوفيق والنجاح وأسأل الله عز وجل ان لا يجعلنا ان نتف موقفاً يختلف عن موقفنا هذا في المستقبل القريب والبعيد والله من وراء القصد والسلام عليكم .

- ٢٩ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد ادریس التل

السيد التل نائب اريد :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

جاء في البيان الوزاري الذي القاه علينا دولة الرئيس واستمعنا اليه في الاسبوع الماضي قوله ( اننا نؤمن بحرية الفكر وحرية التعبير عن الرأي بالوسائل المشروعة ، وبهذا الايمان نعلن ان العقيدة

والرأي في حدود القانون لن يكونا عرضة للاضطهاد والتشكيل ، بل يجب مواجهة الحجة بالحجة ومقارعة الرأي بالرأي الخ ) . بهذا الايمان ايضا وضمن هذا المفهوم فاني اناقش البيان

ايها السادة :

عندما يناقش البيان الوزاري لاية حكومة كانت يناقش على مستويات ثلاثة ، المستوى الاول وزن الاماني والآمال التي يستهدفها البيان ، والمستوى الثاني مناقشة امكانية الوصول والتقدم نحو تلك الاماني والامال والمستوى الثالث مناقشة قدرة الحكومة صاحبة البيان على السير قدماً نحو الاهداف التي رسمها بيانها الوزاري . ففي المستويين الاولين فان البيان الوزاري فيما استحوه من اهداف واماني هو منية المتحمي لكل مواطن عربي في هذا البلد وخارجة ، ولا عجب في ذلك فقد ارتكر على الاماني والآمال التي يحملها قلب الحسين الكبير لبلده وامته

- تصفيق -

والتي ضمنها جلالاته في كتب التكليف السامية والتي اتخذتها كل الوزارات المتعاقبة الركائز الاساسية لبياناتها الوزارية .

ومن حيث المستوى الثاني وهو امكانية التوصل الى تلك الاماني والامال ، فاني اعتقد ان ليس هناك ما يمنع اية حكومة مخلصه تتمتع بالكفاءة والتجرد وتكران اللات من السير قدماً بخطوات حثيثة ثابتة نحو تحقيق تلك الاماني والآمال والتي لا يمكن ان يختلف عليها عربيان .

ايها السادة :

اما المستوى الثالث اي قدرة هذه الحكومة بالذات وبتركيبها الحالي على السير قدماً نحو تحقيق الاهداف التي تضمنها البيان الوزاري ،

انني اعتقد ان مناقشة هذا المستوى اي مستوى قدرة هذه الحكومة على تنفيذ بيانها الوزاري هي الاصل في جلسة الثقة اذ ان قدرة الحكومة على التنفيذ هي الاصل وبدونها تصبح البيانات الوزارية مها كانت رائدة ومنمقة حبراً على ورق . من هذه الناحية ومع احترامي الشخصي لافراد هذه الوزارة فرداً فرداً يوسفني ان اقول ان هذه الوزارة بتركيبها الحالي لا تملك القدرة على تنفيذ ما وعدت به . وان رصيدها في داخل البلد وخارجة وهو رصيد مبني على تجارب واقعية سابقة خبرها المواطنون العرب في هذا البلد وخارجة ومن عقليات الحكم التي تسيطر على هذه الوزارة والاسلوب الذي اتبعته هذه العقليات في تجارب حكم معروفة لدى القاصي والداني ، هذا الرصيد وتلك التجربة لا يمكن ان يحملها اي انسان على الثقة بان هذه الحكومة تملك القدرة على تنفيذ المخطط الذي تضمنته بيانها الوزاري وخصوصاً ان كل ما نعينه من مشاكل في الداخل والخارج كان نتيجة لاسلوب الحكم الذي تبنته هذه الحكومة في تجاربها العديدة ونتيجة لنفس العقيلة التي تطلب منا الثقة اليوم .

كما واني اومن كل الايمان بان الحاكم المسؤول في اي بلد ديمقراطي لا يمكن ان يحقق اهدافه الا اذا توافرت له الثقة المتبادلة بينه وبين المحكومين ومما يؤسف له ان هذه الثقة مفقودة بين جماهير شعبنا وهذه الحكومة ، نتيجة لما عانته هذه الجماهير من تجاهل لارادتها وانحراف في الاساليب التي كانت تنتهجها خلال السنوات التي اتبع لها فيها ان تتحمل مسؤولية الحكم مضالاً الى ذلك فان هذه الحكومة قد طلعت علينا ببياناتها وتصاريحها المتعددة بعزمها على التقارب من الشقيقات لازالة الجفوة التي كانت خصيلة لاساليب الحكم المساللة ، واني استطيع ان اجزم كمواطن اردني يلمس ما يدور في بلده

هكذا منه الاصل

الصغير وفي وطنه العربي الكبير ان هذه الحكومة اعجز ما تكون عن تحقيق اي مطلب قومي ووطني لفقدانها لكل ثقة في الداخل والخارج على حد سواء.

لهذا ولاستحالة تحقيق الهدف الاول الاساسي الذي جسدت هذه الحكومة من اجله زاعمة السعي لتحقيقه فسان مبرر بقائها واستمرارها في تحمل مسؤولية الحكم اصبح غير وارد. ولا يبقى امامها الا معالجة الشؤون الداخلية لبلدنا العزيز. وهذا ما لا يحتاج هذه الحكومة الى ان تقول رايها فيه فقد قال الشعب رايه فيها واضحا وصريحا نتيجة لما عاناه هذا الشعب على يد هذه الحكومة ممثلة برئيسها من كبت للحريات واضطهاد للمواطنين مما لا يحدي معه اجزاء الوعود باقامة جنات النعيم ولعل ابلغ تعبير عن رأي المواطنين قول الشاعر

ان كان يا شيخ هذا شان جنتكم

فابعد بها لها ليست برماننا

وقل معي بلسان غير ذي عوج

لا كنت يا جنة الفردوس مأوانا  
وانطلاقا من هذه النقاط الواضحة الصريحة فانني اجد لزاما علي امام واجبي الوطني والقومي ان احجب الثقة عن هذه الحكومة. متمنيا لامتناسا العربية الخير والسودد. والله من وراء القصد.

— ٣٠ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد حافظ الحمد الله  
السيد الحمد الله نائب طولكرم :

معالي الرئيس : حضرات النواب المحترمين  
لا اود ان اتعرض لكل ما ورد في البيان الوزاري ، ولكنني سأبحث نقطة واحدة فقط وهي الوحدة العربية ، فهي قضية الساعة ، تطفئ بعظمتها وجلالها عن كل بحث آخر.  
ينص الدستور صراحة على ان الشعب الاردني جزء من الامة العربية ، وقد حان الوقت لان يتحقق

هذا القول بصورة عملية واقعية ، لا ان يبقى حبرا على ورق. وكل عربي واع مدرك لواجبه الوطني يعرف ان كارثة فلسطين ما كانت لتقع لو كان هنالك دولة عربية موحدة تنظم كل القوى والامكانيات العربية في اطار منسق واحد.

واليوم وقد قامت الجمهورية العربية المتحدة باقطارها الثلاث تضم بين جوانبها اكبر مجموعة من الشعب العربي ، وتملك من الموارد الاقتصادية والقوى العسكرية مما يشير بان ساعة الخلاص من العدو المحرم المختص في فلسطين الحبيبة قد اقتربت ومما يثبت بصورة جازمة ان قيمة العرب في الميدان الدولي قد ارتفعت ، اوى واجبا على كبري مخلص لوطنه وشعبه وكتائب عليه ان يعبر بصدق وامانة عن رغبة ناخبيه وامانيهم ان اعلن من فوق هذا المنبر ان الشعب الاردني يطالب بعزم واصرار على الدخول في هذه الوحدة المباركة باقصى سرعة ودون تأخير.

حضرات السادة :

بالرغم من اواصر الصداقة الشخصية التي تربطني بدولة الرئيس وزملائه الوزراء الكرام ، الا ان مستوى الاحداث الجارية في الوطن العربي الكبير فوق كل اعتبار من هذا القبيل. ان الوزارة الحالية عجزت عن تحقيق رغبة الشعب الاردني بالوحدة مع اشقائه في الجمهورية العربية المتحدة ، ولهذا احجب الثقة لتفسح المجال لقيام حكومة اخرى تكون بمستوى الاحداث لتحقيق اماني الشعب والسلام عليكم.

— ٣١ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد غاثيل الحبسا  
السيد حبسا نائب الكرك :

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين  
لقد استمعت خلاصا الى البيان الوزاري الذي

قادرة على قيادة سفينة البلد في هذا الجو الماصف وبالتالي فهي لا تستطيع تحمل المسؤولية وعليه فاني احجب ثقتي.

— ٣٢ —

الرئيس : الكلمة الآن للسيد يوسف عبده  
السيد عبده نائب القدس :

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

قد شرح النواب المحترمون آراءهم حول المنهج الوزاري وبين كل متحدث من الزملاء موقفه من شؤون الدولة الداخلية والخارجية والعربية وقضية فلسطين التي هي قضية الاردن والحرب الاولى ، فلها رأيت أن لا اكرر البحث في ذات الامور التي تنبع من مياديه قديمة بل رغبة بل اشرح زاوية اخرى في صميم حياتنا فخير الكلام ما قل ودل. فاذن سأعالج ناحية حيوية وهي السياسة الاقتصادية التي جاءت في البيان بصورة مختصرة مع ان الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة التي نعمل لها للاستفتاء عن المساعدات الاجنبية كما جاء في البيان الوزاري بالغة الاهمية لان ذلك لا يتعلق بالرشاء الاقتصادي بل بالاستقلال الاقتصادي الذي هو من دعائم الاستقلال السياسي لان الامر ان يطمئن الشعب الاردني على بقاء البلد الاقتصادي ، وهذا ما لم يشر اليه ما يجعل الوضع غير مستقر.

ان هذا البلد الناشئ وخطرات تقلعية الى الامان في مختلف القطاعات ويقوم بتنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية التي يشرف عليها مجلس الاعمار بقدر المستطاع ولكن قد ظهر جليا من البيان الوزاري بان سياسة الحكومة الاقتصادية على امتداد السياسة الاقتصادية السابقة فلا جديد هناك. وقد ذكر البيان ان الحكومة سوف لا تسرف في الوعود. ولن تقدم بمشاريع غير مدروسة لا يستطيع تحقيقها أو يتعدل تنفيذها فهذه سياسة غامضة ، فكأن من المصلحة

لقاه دولة رئيس الوزراء في الاسبوع الماضي والذي اوضح به سياسة حكومته واهدافها. انني وقد واكبت الحياة السياسية في هذا البلد منذ مدة طويلة ورأيت كثير من البيانات الوزارية لم اجد في جوهر هذا البيان الا تردد للبيانات والوعود والاتجاهات التي تضمنتها البيانات السابقة ومنها بيانات دولته التي كان يلقيها في مثل هذه المناسبات.

سيندي الرئيس ،

المهم في هذه البيانات ليس البيانات نفسها ، وانما هو الروح التي تحملها والنيات التي تدفع بها الى الظهور والعمل الصادق الذي يحيل هذه الكلمات الى حقائق ووقائع يعيشها الناس وينعمون بها.

لو كان الامر متعلقا بنا وجدنا لصبرنا وقد صبرنا حتى اليوم في انتظار تحقيق هذه الاهداف ولكننا الآن والاحداث تحيط بنا من كل جانب وتلغ بنا دفعا الى مقلمة الصفوف معرضة بذلك اوضاعنا الداخلية والخارجية لشقي الانفعالات ، فان الزمن لم يعد في جانبنا ولهذا علينا ان نتخذ من الاجراءات وان نهى من العديد ما يكفل لهذا البلد الحبيب الامن والمثوبة والاستقرار المنبعث عن رضاء الناس وقناعتهم ، ولهذا رأيت واجبا علي ان اقول ان حكومة لا تتبع عن هذا المجلس لا تستطيع في هذه الظروف التاريخية الدقيقة ان تتحمل هذه المسؤولية وبالعكس فان حكومة تشكل اكثر ثباتا على الاقل من هذا المجلس قادرة على اجراء المفاوضات والعمل المنتج لصالح هذا البلد.

لو تركت الامر لروابط الشخصية وعاطفتي القردية لكنت اول من منح هذه الحكومة الثقة التامة ، اما والقضية تتعلق بمصير هذا البلد وترتبط بقضاياها العليا فاني اخشى عن هذه الجوانب الشخصية واقول ان هذه الحكومة بتشكيلها القائم مسبق الاستف غير

كلمة السيد حبسا

العامّة التقيد حيث هناك أزمة في عسدة ميادين من زراعة وصناعية وتجارية ومالية ليطمئن الشعب على مستقبله ، لا أريد أن اتقدم بالانتقادات ولكن أمام الحكومة اقتراحات كثيرة وعروض متنوعة لتحقيق الحياة الكريمة التي ينشدها الجميع ، فاذن كيف الوصول الى الرخاء الاقتصادي ؟

قبل شهر من الزمن شرح وزير الاقتصاد نيابة عن الحكومة السياسة الاقتصادية واجراءاتها الهادفة الى تنمية الاقتصاد بشكل يكفل الاكتفاء الذاتي خلال مدة معينة في سنة ١٩٧٠ ، ولكن الحكومة الحاضرة لم تحدد مدة الاكتفاء الذاتي التي قلنا انه غير عملي ويكتنفه التفاؤل . كما جرى نقاش صريح اشترك فيه اعضاء المجلس الكريم ، وعلى اثره التقى وزير الاقتصاد السابق والحالي ببيان عقب فيه على اقوال الخطباء ووعد ان يقوم بتنفيذ بعض المقترحات مع ان الحكومة الحاضرة في بيانها الوزاري قالت انها ستحدد نظاما واضحا للافضليات والاولويات ما كان يجب أن يشار اليه في البيان للاطمئنان لان الاقتصاد يعتمد على الواقع .

اننا نكرر المطالبة بان يكون هناك سياسة اقتصادية واضحة وفاتحة كما نشدد ان نبشأ حالا مجلس اقتصادي دائم له علاقة بمجلس الاعمار يشرف على تنفيذ هذه السياسة حتى لا نتحمل نتائج الارتجال كما جرى في امور عديدة لا مجال للذكرها الآن ليتعاون الجميع في مختلف القطاعات . ينبغي ان نركز جهودنا حينما نؤتي افضل النتائج وان نتحاشى النشاطات التي نجني على الهامش .

واشير ايضا بان البيان لم يذكر بشيء البنك المركزي وهذا ما طالبنا ونطالب بسرعة تأسيسه والعمل على تنفيذ هذا المشروع الحيوي حسنا لان بتحقيقه انهاء الاقتصاد الوطني وسيكون له السلطة الكافية على جميع المصارف لاداء خدمات للشعب

والدولة ومن دوره الخطير بيان الكيان المالي للوطن والاشراف على استثمار الاموال الوطنية والعربية من قروض وغيرها على المشاريع الحيوية . لا اريد ان ابحث بالتفاصيل ولكن المهم هو التنفيذ . اننا نطالب بالعدالة الاجتماعية وتأمين وسائل العيش الكريم للفلاح والعامل وسائر طبقات المواطنين على السواء ليظهر المواطن بالطمأنينة دون التسلط والاستغلال كما جاء بالمنهاج الوزاري . فهل سيتحقق هذا لنطمئن وهذا ما اشك فيه دون اشراك الشعب اشتراكا فعليا في السياسة الاقتصادية بواسطة منليه ومؤسساته . ولهذا احجب النقطة عن الحكومة .

- ٣٣ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد بجي مصطفى .

السيد مصطفى نائب بيت لحم :

معالي الرئيس ، حضرات النواب

لقد كان لتوجيه جلالة الحسين العظيم في تكليفه السامي الاثر الطيب في نفوس المواطنين جميعا ، اذ قد عبر بهذا التكليف عن رغبته ورغبات شعبه الوفي في التقارب والالتقاء مع اشقائنا العرب وحل الوثام بدلا من الخصام .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

لست ادري هل كان من حسن طالع هذه الحكومة او من سوء حظها ان تولت مسؤوليات الحكم في هذا الطرف التاريخي الذي يشكل نقطة انطلاق في مستقبل الامة العربية بدأت بالتقاء ثلاث من الدول الشقيقة في وحدة احاطها قلوب ومشاعر الملايين في العالم العربي . ان حسن حظ هذه الحكومة او سوءه يتوقفان على نجاحها او عجزها عن تحقيقها في المساعي الى تحقيق الرغبة السامية في التقارب والالتقاء مع اشقائنا في العالم العربي ، ولكن البواجر التي لمستها

على جميع الخطوط الرئيسية من حيث سياسة الحكومة الداخلية والخارج وان الحكومة تعهدت ببيانها بأن تعمل على ضمان حرية الفرد برأيه وتفكيره وعقيدته وعلى تشجيع الثقافات والجماعات الخيرية وعلى رفع مستوى الشعب الاردني بجميع فئاته ومن الانصاف ان اقول انها لبادرة خيرة جديرة بالتقدير والرحاب اذا استطاعت الحكومة ان تحقق هذه الاماني الشعبية.

ومما يبعثني ان اكون متفائلا جدا بان هذه الحكومة ستعمل جهدها لتفليدهم العهود هو ما قامت به من عمل مشكور وذلك باطلاق سراح المعتقلين والغاء عن البعض من المواطنين الذين ادبوا من قبل المحاكم العسكرية فضلا عما قامت به من ترتيبات يرتاح اليها المواطن الاردني بالنسبة الى كيفية الطرق التي يجب ان تتبع في نشر الاخبار والتعليقات الاذاعية مما ابعد عنا جوا كان مشعبا بالمهاترات .

ولما كانت هذه الحكومة بجميع اعضاءها من رجال هذا البلد العاملين في خدمة هذا البلد في شتى المجالات لا يسعى الا وان اكون مطمئنا كل الاطمئنان على ان تعمل هذه الحكومة على تحقيق العدالة وسيادة القانون وهذا ما نوهت به في بيانها الوزاري .

وارى ان اكتفي عند هذا الحد في البحث في الامور الداخلية املا من الحكومة ان تبني عناية تامة بأوضاع المزارعين في هذه السنة الجافة من حيث مساعدتهم بالغذاء والبلدان وتأمين مياه الشرب في الاراضي التي لم تتوفر فيها الامطار الغزيرة .

اما من حيث السياسة الخارجية فاننا نرحب بما ورد في بيان الحكومة من رغبة اكدية للعمل على التقارب العربي الاكيد واننا من طلاب الوحدة والاتحاد لان في الاتحاد قوة ومنعة للعرب اجمعين ولا اود الاطالة في هذا الموضوع الهيب لنفس كل

حتى هذه الساعة لاتدل دلالة اكدية على نجاح هذه المساعي ، ولم نلمس حتى الآن نجاحا من البلاد العربية لهذا النداء . وقد صرح دولة الرئيس منذ ايام قليلة بأنه يمد يده للول العربية ويأمل ان لا ترد خائبة . وانني لانتامل الآن هل مدت يد لمصافحة يد الرئيس ام انها ما زالت ممدودة في الهواء . معالي الرئيس : حضرات النواب

لقد تركت مساعي الحكومة الحالية في التقارب مع اشقائنا العرب في مساعي مندوب الاردن الدائم لدى الامم المتحدة عن طريق الاتصال مع بعض المندوبين العرب هناك . وانني لانتامل في هذه اللحظة ، هل كان هذا هو السيل الصحيح للوصول الى الهدف الكبير الذي ينتظره الشعب ؟ وهل دمشق وبغداد والقاهرة ابعد منا لا حتى تسلك هذه الدروب الطويلة ؟ ام كان يجدر بالحكومة ان توفر على نفسها مشقة الطريق واختصار الوقت ومحاولة التفاهم والاكتفاء بطريقة مختصرة مباشرة ؟

معالي الرئيس ، حضرات النواب

لقد نادى الحسين العظيم ان الشعب العربي في الاردن هو جزء لا يتجزأ من الامة العربية . وبما ان الحكومة الحالية وجدت لتحقيق هذا النداء فقد اصيحت في موقف تحتاج فيه الى تقنين التتبع وليس الى ثقة واحدة لتنفيذ الرغبة السابقة في الالتقاء ثقة الشعوب العربية عامة وثقة الشعب العربي في الاردن خاصة . ولا اراني والحالة هذه الا حاجبا الثقة عن عن هذه الحكومة .

- ٣٤ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد مطلق الحدييد

السيد الحدييد نائب عمان :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين  
لقد جاء البيان الوزاري واضح المعالم ينطوي



مواطن عربي واكتفي عند هذا الحد متمنيا للعرب بالخير والسودد .

وبالتالي اجد من واجبي ومن الانصاف والمنطق السليم ان امنح هذه الحكومة ثقتي متمنيا لها التوفيق والنجاح في ظل قائدنا الاعلى والله من وراء القصد والسلام عايكم .

( تصفيق )

- ٣٥ -

الرئيس : الكلمة الآن للدكتور داود الحسيني  
الدكتور الحسيني نائب القدس :

بسم الله الرحمن الرحيم  
معالي الرئيس ، زملائي الكرام

انها لفرحة لا تعادلها فرحة ونشوة كبرى كتب لي الله عز وجل وفي هذه الايام ان اراها واحياها بقلب مليء بالسرور والاعتزاز بقيام الجمهورية العربية المتحدة . ليتني اقدر ان اكون في قلب الرجال الذين وضعوا الاسس السليمة للجمهورية العربية المتحدة لاشعر بعد الجهد المبذوف المتواصل والانتظار الانتصار الذي حققه لهم ولنا وللعرب في كل مكان الشوق منهم وحنينهم لاشعر بنضات تلك القلوب الكبيرة العامرة بالايمن بالله والوطن والعروبة . داعيا الى الله ان يبعد عن قلوبهم وعقولهم غرور الانسان بنشوة النصر ومن ذكر الله كان الله دوما معه في تفكيره وفي عمله وأيده .

زملائي الكرام . نحن امام تطور شعبي عربي كاسح لبنة الوحدة العربية ويجب علينا نحن في الاردن ان نكون ضمن الطليعة مع الركب العربي لا المتخلفين . يجب بصبر وبثقل ان ندلل الصواب التي رسبها الماضي مهما كانت جروحها مؤلمة وعميقة يجب علينا ان نبذل عقليتنا في طريقة الحكم وفي تفهم مطالب الشعب في الاردن بصفته . لقد كنا في

السابق نهمل الشعب ولا نأخذ بأي من اماله ولا نهتم لاحاسيسه بل نعمل بشكل روتيني كما يوحى رجال بعيدين عن العروبة ورغبات الشعب ولا نأخذ بأي من اماله ولا نهتم لاحاسيسه بل نعمل بشكل روتيني كما يوحى رجال بعيدين عن العروبة ورغبات الشعب وذلك حتى يبقى الشعب بعيدا عن ابناءه الذين في ادارة البلد . لقد مل الشعب عقلية واساليب معينة وهو يأمل ان تتبدل لتتبدل السياسة ويصبح اي مواطن قريبا من اخيه المواطن في الحكم لا اخذا منه شخصية غير محبوبة أو احيانا غير مرغوبة فكروهم . فالعمل للجميع وليس يوقف على عقلية واساليب معينة.

زملائي الكرام . احب ان نستفيد ولا نقصى حدود الاستفادة من الخبراء الاجانب على ان لا يكون بقاؤهم اكثر من مدة معينة حتى نفي من شبابنا خريجي الجامعات والذين تدربوا على ايدي هؤلاء الخبراء فنحن نعتمد عليهم .

والموظف المصنف فبالحقيقة لا ادري ان اضعه بالنسبة للتصرف الوزاري المتتالي هل هنالك قانون يمشون عليه ام ان مصالح اية او اية وشاية من اي نوع تكون كالبسة تلحق ذلك الموظف من مصدر رزقه وخدمة بلده . انا ارجو ان يكون جميع موظفي الدولة من حملة الشهادات وخاصة الجامعيين على ان لا نهضم حقوق من لم تتوفر لديهم المؤهلات وادخلوا الخدمة في الستين السابقة عن طريق المحسوبة والموظف الغير مصنف والغير مصنف ذلك الموظف الذي عمل في الدولة اكثر من عشرة اعوام وليس له الا في نوع زهيد من الحاية والتأمين بدس من التقاعد فهل من الممكن ان نطبق قانون الادخار ولو الاجباري . فهناك ما لا يقل عن ( ٤٠٠ ) موظف من هؤلاء في وزارة المواصلات عدا باقي الوزارات .

زملائي الكرام . حرية الصحافة والرأي في هذا البلد ليس لها ميزان وتمشي على الاهواء مثلا اقر هذا المجلس بالايجاع ارسال برقية لرجال العرب المجتمعين في القاهرة لاطهار حسن التية والحث على احياء انشودة العرب ولكن البرقية أجل ارسالها حتى اقرت خارج هذا المجلس .

( ضجه )

الرئيس : انا اخرت البرقية اليوم الثاني اشطب عبارتك ( ضجه ) .

الدكتور الحسيني : حاضر يا اخوان ... حتى اقرها ورئيس المجلس . ثم منعت في الاسبوع الماضي جريدة الاحد اللبنانية لأن فيها خبراً على ترميج واسماء لجنة الترميج والمريجين من الضباط البالغ عددهم ( كذا ) مع اسمائهم ولكن خبر الجريدة انتشر في البلد بطريقة ما وكذلك في نفس الاسبوع منع عدد مجلة التايم الاميركية والذي فيه مقال المطول عن « سائق الجمل » الذي يبحث فيه كاتبه عن السيد الرئيس جمال عبد الناصر ومنجزاته في القطر المصري وعن إبحاث الوحدة الاتحادية الجارية في القاهرة الخ ولكن المقال طبع ووزع على مئات من الفقراء . فلو ان الحكومة تركت الجرائد المحلية والخارجية وحرية النشر لما انتشرت الاخبار بالشكل الذي تنتشر فيه بسبب المنع . وان كان ما في الجرائد مغلوفا او كذبا فليصحح في نفس الجريدة او يكذب .

زملائي الكرام . اني اعتقد ان غاية ومسمى كل وزارة ان يكون الانسجام تاما بينها وبين المواطنين من كل ناحية في المدينة وفي القرية وحتى في مضارب البدو . وان اية حكومة تحاول ان تفرض نفسها لن تجد التجاوب والاستقرار المنشود بينها وبين المواطنين ولن يستريح اي بلد وهو يسير بآرهاب وعنت .

والسلطة التي لا تقدر ان تسير دقة الحكم الا بالفرض والارهاب فهي غير صالحة لتدبير مصالح المواطنين . هذني اليوم وكل يوم ان ارى الاستقرار والازدهار بعمان كل مضرب وقرية ومدينة في الاردن انا احب استعمال العقل لا العصب كما حصل في القدس وغيرها في الايام السابقة لان الشباب اراد اظهار فرحه بالوحدة الا اذا كنا لا نعي ما نذيع ونصرح . ثم الاستماع الى الاذاعات لقد منعت السلطة الاستماع الى لاذاعات كل من القاهرة ودمشق وبغداد ولم يبق كما قال لي مواطن صالح الا ان نستمع الى اسرائيل التي لم يمنع الاستماع اليها . فلنترك للمواطن حرية الاستماع وخبرة الحكم . ففرض الاستماع الى اذاعة ما دون الاخرى يولد في النفس حب المنوع وهذه طبيعة البشر . وآخر ما سمعت انه طلب الى مقاهي اللاجئين في اريحا اخلاق المقاهي بعد التاسعة مساء فهل هنالك امر يمنع السهر . وكنت ارجو ان لا استمع كلمة سلطة بل الوزارة او الادارة ولكن الواقع في الاردن ولحيثنا لكلمة سلطة وهي طبعاً من رواسب الاستماع افرطنا في استعمالها ( مثلاً سلطة السياحة ، سلطة قناة الغور الشرقية ، سلطة ميناء العقبة ، سلطة المياه المركزية الخ ) . ومطار القدس الذي اعمل تدريجياً ان مطار القدس سادتي ينزل فيه يومياً أكثر من ضعفي الطائرات التي تنزل في غيره من مطارات الدولة . وبأله من ادعاء مفرض وغير منصف وواقعي من ان المسافة بين عمان والقدس اصبحت حسواً في الساعة لذلك يفهم ان مطار عمان اصبحت نسبياً يسد حاجة السواح والوافدين الى القدس عن مطار القدس نفسه . سادتي القدس هي هدف الملايين من سكان العالم . فهي العاصمة الروحية للعالم لا للاردن فقط القدس هي المقصد .

زملائي الكرام . واما قضية فلسطين فاننا بالتالي

هكذا منذ الأصل

مع الغرب اتفقنا على اذابتها لصالح اسرائيل لانه وبلا اسف لم يعد هنالك اسم فلسطين ولا فلسطينيين الا للثارة فقط . فقد اسمى الغرب الجزء الاكبر منها اسرائيل ونحن اسمينا الجزء الثاني بالضفة الغربية لما خلقت سادتي بعد الحرب كل من دول يوجوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا لم تسمى باسم المواطنين الذين كونوا كل من الدولتين . اما نحن فن اجل العلم سام والعم جونبول وخاصة عيون ابنها بن غوريون الغينا اسم شرقي الاردن لتتمكن من اذابة اسم فلسطين فاسميناها بالضفة الشرقية والضفة الغربية . وبذلك ارحمت فلسطين ليس بالحدود عن الحارطة الجغرافية بل بالاسم من التاريخ . فهذا حقا حدث عجب حتى ان جولد مثير المساة بوزيرة خارجية اسرائيل انكرت كلياً وجود شيء اسمه فلسطين او فلسطينيين ونعتت الضفة الغربية بالارض المحتلة من اسرائيل . وان تكلم الواحد منا بالمنطق والعقل قالوا اقليمي واقليمية . واخر نفة طلع علينا بها ومن اجل التفرقة لصالح الاستعمار واسرائيل حكسار سوريا الذين ولوا في (١٩٦٣/٣/٨) انهم منعوا مرور الاردني من اصل فلسطيني من سوريا الشقيقة . سبحان الله اني اعتقد ان هؤلاء السادة الذين حكموا الشقيقة سوريا انداك نسوا شيئاً كريماً وعزيراً على كل مؤمن بوطنه والتي كانوا زورا يدعون انهم حبايتها نسوا «عروبهم» وكل ذلك خوفاً على الكرسي المهلهل الزائل الذي كانوا يجلسون عليه . ولكنهم مروا كما مر وسيمر غيرهم وبلا اسف والعروبة باقية الا فلتنطف . اني ادعو كل عربي وكل حاكم يحكم عربياً لتسير العروبة ان يسمى يقرب بين الفلسطينيين ويثبت وجودهم ويترك لهم القول في كيفية الدرس والسعي لحل قضيتهم بمساعدة ومساندة العرب في كل بلد عربي والا واقولاً الا كبيرة الا اذا كان هذا ما امر به الغرب الصديق صاحب القول . وما ثبات به عقول

طلاب ثانوية اريحا قبيل عيد القطر وبعدهم طلاب ثانوية الذكور والاناث في نابلس لاجساد ذكرى فلسطين ان هو الا دليل بسيط ولكنه ذو مدلول كبير لكل ذي بصيرة . وعليه فاني اقترح على الحكومة ان تيسر الى الفلسطينيين في الدولة ان ينتخبوا من بينهم لجنة يكون مركزها القدس مؤقتاً حتى يتم انتخاب ممثلين لهم من بين الفلسطينيين المقيمين في بلاد العروبة ثم ينتخبوا كلهم من بينهم لجنة تكون مسؤولة مع الدول العربية لتنسيق القضية الفلسطينية .

زملائي الكرام . لم تكن موقفين في اجتهادنا ولا واقعين بعدم الاعتراف في الوقت المناسب في واقع اليمين ولا في تبادل التمثيل السياسي مع الاتحاد السوفياتي بل اننا في واحدة قلنا العلم جون بول وفي الثانية اطعنا العلم سام وبلا ليتنا نعود لواقع فنعترف في الاثنين في الجمهورية العربية اليمنية برئاسة المشير عبدالله السلال وفي الاتحاد السوفياتي يمكننا بواسطتها بعمدين عن مؤثراتها ومبادئها كثيراً من العرب ان نحدد او نوقف النفوذ الغربي والمساعدات الغربية .

مع الاسف ان قوتنا الكلامية عجيبة وعظيمة ولكن التنفيذ قوى المصلحة الخاصة ولا نهام الا بريا او ملاحقة العالمين وعن هذه العقيلة خسرت الكثيرين من رجالنا سواء في الداخل او من تركونا وفضلوا العيش في الخارج . هنالك امامنا مثلاً عملياً برنامج السنوات الخمس درست مواضعه ووضعتم التواصي المختلفة من قبل رجال فنيين واخصائيين وخبراء وكانت النتيجة وجر على ورق «لان اول ما عمله الوزارة التي تحمل مكان الوزارة التي في زمانها درس ووضع البرنامج ان تلغي او اقله تنامي اعمال الوزارة السابقة فتذهب للماسي والمصاريف سدى وبذلك تموت المشاريع والعمم . لو كان هنالك مجلس اقتصادي اعل لما مات اي مشروع بل نقصد

وبقي حياً . كما وارجو تشكيل لجنة لاعادة النظر في جميع الضرائب في الاردن لينتشي مع الوضع المتطور . وايضاً انهاء مشكلة الكتب المدرسية واستغلالها لصالح العام .

زملائي الكرام . كنت قبل ايام استمع بكل انتباه الى صديق اتفق واياه في نواح وتختلف بأخرى . استمع اليه وهو يشرح الوضع في كل من سوريا والعراق وخاصة عن جيش البلدين الشقيقين . وكان يقول ويسهب من ان الجيش السوري وكذلك العراقي قدما خلال هذه الانقلابات خيرة ضباطهم الخ . قلت في نفسي وهو يشرح ويسهب اننا في المهوى سوى فما حل في الجيشين السوري والعراقي حل بنا في الاردن مع فارق اساسي هو اننا نرجم من الضباط من هم مع الوحدة العربية وهم يرجون من الضباط من هم ضد الوحدة العربية . واعتاداً على هذه العقيلة يطعن ساسة الغرب على ربيتهم اسرائيل . واني ارى انه لا يحل مشكلتنا في الاردن الا اقرار قانون خدمة العلم بأقراره جندية شريفة وواجبه .

ان عجلة الزمن لا يمكن ان تقف او ان تعود الى الوراء ولو انه يمكن تخفيف دورانها كما فعل الغرب بالنسبة للوحدة العربية بزرحهم اسرائيل في الوسط العربي ثم وضعهم اسرائيل في كفة الميزان وفي الاخرى العالم العربي ثم بلر الفساد بين العرب معتقدة انها بذلك ستوقف المد العربي . وما تمسك به الولايات المتحدة وبريطانيا الا صديقاً ربيتهم اسرائيل من مال وسلاح ما هو الا لزيادة الدم والخراب في هذه المنطقة . سادتي في مدينة نيويورك فقط اكثر من (٣) ملايين اسرائيلي وفي الولايات المتحدة اكثر من ضعف هذا العدد بينما في اسرائيل تاريخه

اقل من (٣) ملايين . واذا كان ساسة الولايات المتحدة متملقين في حب اليهود واليهودية لتلك الدرجة فكان من المستحسن بل الواجب عليهم ان يقيموا اسرائيل في ولاية نيويورك فتبقى مثلهم في احضانهم لا ان يدعوا الكرم على حساب من هم اضعف منهم .

معالي الرئيس ، زملائي الكرام

لقد عرض دولة السيد الرفاعي على الاشقاء العرب ما عرض وفتح الباب على مصراعيه ولكن الاذان كانت موصدة ليس لان الاشقاء لم يسمعوا بل لان الاشقاء لا يثقوا . اذ ليست القضية قضية مد الايدي او فتح الابواب بل الماضي ورواسبه التي يجب ان تزول اولاً وثم عقليتنا بالنسبة للغرب او للشرق التي يجب ان تصلح وكذلك وضعنا الداخلي . لذلك فاني ارى اما ان نبذل عقليتنا وقد قال تعالى و ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم او ان نمشي في طريقنا ونحمل النتائج مهما كانت وهذا في اجتهادي قتل الوقت وهدر عظيم وكسب للاستعمار واسرائيل . ونحن زملائي الكرام نواب الامة علينا واجب ونحمل مسؤولية لا تقل عن المسؤولية التي تتحملها الوزارة امام الله والشعب الذي اولانا ثقته واتابنا عنه في ههلا المجلس الكريم فليتنا ان نكون جريئين وصريحين في قول الحق لنحن هنا نخلمة الوطن ولنعلم لآزدهار البلد ومنعته . دولة السيد الرفاعي كما اعرفه سادتي من اقوى الشخصيات الاردنية وصلبره رجب واسع للتقيد البناء الشيء الذي يحرقني ان اقول ان وزارته الحالية ليست بالوزارة التي يمكنها ان تمشي مع الركب العربي .

وعليه فاني احجب الثقة عنها والله الولي والسلام عليكم .

هكذا منه الأصل

- ٣٦ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد محمد كامل الحاج حسن .  
السيد الحاج حسن نائب جنين :  
بسم الله الرحمن الرحيم  
« ان احسنتم احسنتم لانفسكم وان اساتم فعليا  
وما ربك بظلام للعبيد »

معالي الرئيس - حضرات النواب المحترمين  
لم يترك حضرات النواب المحترمين نقطة الا  
ويجئوها وسأحاول مختصراً مناقشة الامور التالية  
مما نسيه البيان الوزاري أو تناساه موجزاً ذلك في نقطتين  
الاولى حياة المواطن الاردني اليومية .  
الثانية حياة المواطن الاردني العربية وهذا هو  
الاهم .

اما بالنسبة للحياة اليومية وخلق المواطن الصالح  
واحترام وجوده وضمان حريته الفكرية والعملية  
واعداؤه اعداداً صالحاً فاننا نتساءل ونحن نقدر عظم  
المسؤولية وضرورة تمهين بناء وجودنا الداخلي ، ما  
هي الاسس والمخططات التي تكفل تحقيق هذه  
الاحلام الجميلة وقد اغفلها البيان الوزاري تفصيلاً ،  
فلم يأت على حل المشكلة المواطن الاردني الذي يش  
الحياة فلهج الوطن طلباً للرزق حتى باتت هذه  
الهجرة كاسحة خاصة بين سكان الخطوط الامامية  
الذين لا يوفر لهم اي سبب من اسباب البقاء ، فزحوا  
عن وطنهم تاركين خلفهم النساء والشيوخ وحتى  
هؤلاء يحملون وزر خط الدفاع الاول من دنيا العرب  
( وبالسخرى والمجان ) .

اين هي مشاريع تجنيدهم في الجيش واولوية  
توظيفهم بدوائر الحكومة وخلق المشاريع الاقتصادية  
التي تمكن هذا البلد من الاستفادة من خبرتهم بدل  
ن تبذر في المغريات .

واين هي حرية القول والفكر والعمل للمواطن  
الاردني وبالاسم فقط اعتقل من اعتقل لمجرد  
محاولتهم اظهار شعورهم بالفرحة بنواة الوحدة  
العربية التي اعلنت مع ان احداً منهم لم يقيم بما يغفل  
بالامن أو النظام . وبالنسبة لا ادري ما هو قصد  
دولة الرئيس من تصريحه بان القوات اليهودية في  
حشد على حدود القدس ؟

ليعلم دولته ان في هذا البلد جيش يرد عنه  
العوادي وان في امتنا العربية قوة لو استراحت من  
الانزامية والانزامين لغيرت مجرى التاريخ ولمسحت  
معالم اسرائيل من الوجود .

واين هي الصحافة مرآة الرأي العام التي تعبر  
عن ارادته وتعالج مشاكله لماذا اغفل البيان الوزاري  
اي تنظيم لشؤوننا .

وفي سبيل رخائنا الاقتصادي اين هي مخططات  
الحكومة التي تضع الأسس الكفيلة بربط اقتصادنا  
الجزء بدورته الطبيعية العربية ونحن جزء من الأمة  
العربية اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً ؟

ولماذا اغفلت الحكومة في بيانها الوزاري الاخذ  
بما طالبا به من استقلال تام لديوان الموظفين بحميه  
من كل المؤثرات ويعطيه صلاحيات التوظيف والترقيع  
والترميح على اسس الكفاءة مع تأليف هيئة تفتيشية  
تراقب اعمال الديوان ومنجزاته ؟

وحرصنا الوطني ، هذه القوة العظيمة المهمة  
سهم جيشنا الباسل في المعركة ، لماذا اغفل ذكره  
بالرة فلم يعطى زيادة من العناية في التدريب والتسلح  
ورفع المستوى الذي يجعله في عداد الجيش النظامي ؟  
اما النقطة الثانية ، معالي الرئيس حضرات  
النواب المحترمين فهي حياة الاردني العربي ، وهذا  
هو الاهم .

الحكومة لا تتسجم في تفكيرها مع الاحداث العربية  
والوصول بهذا الشعب الى تحقيق اهدافه فاني احجب  
الثقة والله الموفق .

- ٣٧ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد عمود الراشد  
الحزاعي  
السيد الحزاعي نائب عجلون :  
معالي الرئيس ، حضرات النواب

ما من قاريء للبيان الوزاري الذي اهل به علينا  
دولة السيد الرفاعي ، الا ويضطرب لهذه العبارات  
المنمقة والاسلوب الجزل في سبكه وبوبه ، ولقد  
اجاد دولته صناعة الانشاء فجاء اسأويه مدرسيا  
يسهل له الحصول على علامة الاجتياز لو كانت  
صناعة الاجتياز هي غايته .

وتساءلت ، هل يقصد دولته ما يقول أم هي  
عبارات اعجبته موسيقيتها فوضعها مستنداً بها العطف  
والثقة والتأييد .

جالت بشقي خواطر ( والمنهاج يعجبني )  
هل أوازر صاحب المنهاج وامنحه الثقة ليسير بمخططة  
حسب الرسم الذي اراد أن يظهر به ؟ أم احجبها  
عنه ؟ فأعلنت دراسة البيان الوزاري ، ومن حرية  
الفكر التي تبتاها هذا المنهاج والتعبير عن الرأي ومن  
مواجهة الحجة بالحجة ومقارعة الرأي بالرأي ، من  
هنا اردت أن يكون منطلقتي ، فوضعت بالميزان ما  
لاقاه هذا الشعب بالعهد السابق - عهد الرفاعي -  
من عنت وكبت وتكبل ووضعت بالكفة الأخرى  
ما رسمه المنهاج الوزاري من خيال خصب لهذه  
الاماني الواردة فيه .

وطفت انتساءل هل يستطيع دولة الرفاعي أن  
يحقق هذا البرنامج ، وهل تبدل الموكب أم هبل

لقد كانت الحكومة السابقة اول من اخرج  
القضية الفلسطينية من اطار التعمية والتصميم ووضعها  
في اطار التخطيط العلمي الايجابي بحيث ارتبط الاردن  
بصدها في مخطط واضح صريح اشترك وزير الخارجية  
الحالي في وضعه واقراره وانسنا تتساءل اليوم عن  
موقف الحكومة الحالي من هذا المخطط بالذات هل  
تبتناه فتعلن عن الخطوات التي ستنهجها على الصعيدين  
العربي والدولي ام انها والقضية باعتبارها قضية حياتنا  
او موتنا في سبيل اعداد مخطط افضل ؟

٢ - لقد رافق تشكيل هذه الوزارة منذ يومها  
الاول جوم من التناؤل انها جاءت في الدرجة الاولى لتقرب  
الأردن من اشقائه وتبني عزله عن الركب العربي  
الا ان البيان الوزاري اكتفى بالتعميم دون التخصص  
فما يتعلق بهذا الجهد ولا نظن ان التطورات المتلاحقة  
في عالمنا العربي وفي ذروتها الاتحاد الثلاثي بين مصر  
والعراق وسوريا كانت خافية على الحكومة منذ بدء  
المحادثات التمهيدية التوحيدية ومسح ذلك فلم تعلن  
الحكومة ببيانها ولا للرأي العام الأردني موقفها من  
هذا الاتحاد المبارك خصوصاً وان الأردن في واقعه  
الجغرافي والاجتماعي ضرورة حتمية لتكامل هذا  
الاتحاد واعطاءه مناعة استراتيجية تمهد له القضاء  
على اسرائيل .

٣ - لماذا لم تتجاوب الحكومة مع الرغبات  
الشعبية فتعترف بالنظام الجديد باليمن علماً بان البيان  
الحكومي لم يمر على ذكر هذه القضية الحساسة .

بل ان هناك ما يشير بأن السعودية وهي الطرف  
في النزاع في حكم المعترفة بعد المفاوضات .

وان هذا البلد على حد قول المسؤولين لم يكن  
طرفاً في النزاع ؟

لكل هذه التساؤلات ولعلمي الاكيد بان هذه

هكذا هي الاصل



تغيرت النفوس؟ انظر لمناهجه من خلال عباراته المنقمة ودموعه السخية ام نغظر لما سبق ان صنعت يسداه؟

هذا الجو من تضارب الافكار، طرق سمعي من هناك... من بعيد... من وراء الغيب انات النكالي.. وصرخات الضحايا... الضحايا الارباء الذين نكل بهم العهد البائد الرهيب.. عهد الرفاعي الاسود، عهد الاضطهاد والسياسة والتنكيل.

من وراء الغيب سمعت هذه الصرخات تهب بمجلسكم الكريم وهو الدائد عن حقوق هذا الشعب الهاديء الوديع، سمعتها تقول: لا، لا ايها النائب المخلص، احجب ثقتك عن عهد الطغيان ولا تمهد للتنكيل بهذا الشعب سبيلا، وما هذه الرقة وتلك الدموع الا دموع صياد القر ينتظر الفريسة.

لذلك لم استطع أن انسى الماضي، وخرجت بنتيجة هي ان دولة الرفاعي لا يستطيع تحمل تنفيذ مناهجه، ولذلك فاني احجب الثقة.

— ٣٨ —

الرئيس: الكلمة الآن للسيد علي الرعي

السيد علي الرعي: لائب رام الله

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

لقد سبقني اخواني النواب في الرد على البيان الوزاري وقد شرحوا الكثير، لهذا اقتصر على عدم تلاوة بياني هذا للرد على طلب الثقة، لهذا اطلب تسجيل بياني هذا مع حجب الثقة والله الموفق. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، حضرات النواب الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، بعد ان اطلعت على بيان الحكومة وبعد التدقيق بما جاء فيه

وجدت الزاما علي ان اقدم ردي على هذا البيان بصراحة مستهلا ذلك بالولاء المطلق لجلالة ملكتنا المعظم والوطن العزيز كما انني اؤكد احترامي لاحكام الدستور حيث ان تلك القواعد هي الاساس الذي نستوحى منه موقفنا وموقفي من الحكومة.

لقد حوى البيان الوزاري الشيء الكثير، الا انه جاء فيه بعض القموض في نواحي عديدة والتي سأذكر عنها كما يلي:

١ - لقد اغفل البيان كادر الموظفين الذي صرفت عليه الحكومة السابقة جهدا واموالا طائلة فاني اطلب من الحكومة عدم الاهمال به واخرجه الى حيز الوجود.

٢ - نوه البيان حول اجهزة التوجيه والانياء والاعلام وحول دعمها لنشر رسالتنا الخيرة فاني اقول بدوري والاسف يحز في نفسي ان دار الاذاعة الاردنية لا زالت برامجه مشوهة حيث ان صرف الوقت حول دعاية الشركات والبضائع التي تتخلل البرامج لي نقطة متقدمة من جميع الدول وطبقات الشعب عامة وخاصة للشعب الاردني فاني ارى لزاما على المسؤولين في النار ادخال التعديلات السريعة على البرامج وحذف الدعايات والاستعاضة عنها بمواضيع وتوجيهات مفيدة الى المواطنين في هذا البلد وابعادها عن الطعن في الغير.

٣ - بالنسبة للمشاريع الحيوية التي تقام في هذا البلد فاني اقول مع الاسف الشديد ان اغلب تلك المشاريع تقام في مناطق معينة في المملكة وبهذا اطلب من الحكومة ان توزع المشاريع بين المناطق بالتساوي لئلا كل ذي حق حقه. كما ارجو توزيع القروض والمساعدات الكافية وتخفيض الضرائب عن الفلاحين ليشغلهم الحصول على المعدات الزراعية الحديثة لزيادة الانتاج والمحافظة على حق العامل بفتح المشاريع لرفع مستواه.

٤ - اما بالنسبة للتعليم فاني لاحظت بأن اولياء امور الطلاب واطباء بالذکر الفقراء منهم يتنعمون من شراء الكتب والادوات المدرسية لانهم وذلك بسبب الغاء تلك الكتب وهذا ناشئ عن التجارة وكسب المال من قبل المؤلفين الذين يستغلون نفوذهم في المراكز الحكومية لهذا اطلب بتأميم الكتب واشرف الحكومة عليها وايضاف هذه المهارات التي لا يرضى عنها انسان تهمة مصلحة الاسرة الاردنية.

٥ - لقد سبق هذه الحكومة حكومات متعددة وكانت كل حكومة تشير الى استثمار المعادن الموجودة في بلدنا مثل النحاس والكبريت والحديد والبتروك وغيره وقد عمدت تلك الحكومات لاعطاء امتيازات لبعض الشركات الاستيعارية لتتقرب من تلك المعادن ولقد صرفت اموال طائلة ارهقت خزينة الدولة دون ان تعود بنفع على هذه البلاد لهذا ارى ان تطرح هذه المشاريع الى شركات مجاهدة لتحصل بلادنا على فوائد مضمونة حيث ان البترول خاصة قد ظهر في جميع البلدان المجاورة بكميات كثيرة الا ان بلدنا لسوء الحظ لم تحصل على هذه المادة لأن مع العلم انها مادة اساسية في البلاد او ان تبادر الحكومة باحضار الآلات اللازمة والمهندسين من الدول المحبة لنا لاجل التيقظ عن البترول دون اللجوء الى الدول الاستيعارية

٦ - انما اشير في بيان الحكومة والتعبير عن جيشنا الباسل هو امر جليل واني اطلب الحكومة بتسليح هذا الجيش بسلاح حديث والحصول عليه من اي بلد يحب لبلدنا حيث ان بلدنا عرضة للاخطار من قبل العدو المسلح بأسلحة فتاكة لا تجارته اسلحتنا كما واطلب من الحكومة مساواة افراد الحرس الوطني بالمراد القوات المسلحة لرفع مستوى معيشتهم ولتشجيعهم للثبات على غسطة الدفاع الاول من بلدنا وكذلك الاهتمام بقوة الامن العام ورفع مستواهم وزيادة رواتبهم

٧ - لقد تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم واصدر ارادته الملكية السامية بالعفو عن عدد من المحكومين واطلاق سراحهم فاني اشكر جلالته على هذه الخطوة المباركة والشعور النبيل نحو ابناء اسرته وان ذلك ليس يبيد على جلالته وبهذه المناسبة ارجو من جلالته ان يفيض بالتلطف باصدار ارادته السامية بالعفو عن جميع الرعايا الاردنيين السياسيين الذين هم خارج البلاد والساح لهم بالعودة اليها دون ان تتخذ بحقهم اي اجراءات ليساهموا في بناء هذا البلد وخدمته في ظل وتوجيهات جلالته كما ان المصلحة العامة تقتضي باعادة جميع الضباط وافراد الجبهة الذين رجحوا من الجيش لاعادتهم للخدمة للاستفادة من كفاءتهم وبذلك يبلغ العفو السامي الاوج في التسامح.

٨ - لم يتضمن البيان الاعتراف بحكومة الجمهورية اليمنية اسوة بباقي الدول حيث لا يوجد بيننا وبين اليمن اي خلاف ومن واجبنا الجميع تشجيع الدول المتحررة بصفتنا من تلك الدول.

٩ - اما بالنسبة لملاقنا مع الدول العربية الشقيقة فاني اطلب بتنفيذ قرار مجلس الامة المتعلق بارسال وفد من رجالات البرلمان ومن شخصيات الاردن المعتدلة لزيارة الاقطار الشقيقة واخص بالذكر القطر المصري لسعي الحديث على شرح وجهة نظر الاردن بالنسبة للوحدة العربية والتي نبارك بها حكومة وشعبا. كما ارجو ان يسمي المسؤولون سميا حثيا لاستئناف علاقاتنا الدبلوماسية معها.

هكذا حبه لأصل

١٠- ان قضية فلسطين هي قضية العرب الاولى وهي الشغل الشاغل لبلدنا والبلدان العربية وقد سبق هذه الحكومة عدة حكومات وكانت كل حكومة تنادي بانها ستعمل بجادة لانهاء هذه القضية وحلها حلا عادلا يرضاه العرب واعادة الحق الى نصابه فاني اقول مع الاسف الشديد لم تقدم هذه القضية نقطة واحدة الى الامام والسبب في ذلك تناحر الدول العربية والمتاجرة بكل اسف بشعارات مزيفة استجداء للتأييد على حساب قضية فلسطين. ان هذه القضية قد ضاعت نتيجة تأمر الدول الغربية مع اسرائيل وكذلك ضاعت بسبب تحمّل الدول العربية ومجاراة الاستعمار واني اقول ان هذه القضية لا تحمل الا بأهلها كما حلت قضية الجزائر واني اطالب الحكومة بتجديد قسما كبيرا من ابناء اللاجئين الذين يتعطشون لقاء العدو وعلى بطاح وراث ارض فلسطين الحبيبة والتي هي في نفوسهم كل شيء وهم مستعدون لتلبية نداء الحسين ومنتظرين صرخته الداوية والتي سبق واذاها عدة مرات حيث اننا كلاجئين يجب ان يكون علينا المسؤولية والقسط الاوفر في خوض هذه المعركة المشرفة والتي يتمناها كل عربي ليتناقلها احفادنا في الزمن القادم ويقاومون بها بين الاجيال الصاعدة مع نخ الدول العربية المساهمة في هذا المضمار وتقديم المساعدات المطلوبة.

١١- سبق واعدت حكومات بأن توقف حملات الاغاثة على تعقيب اسرة اللاجئين بقطع بطاقاتهم بقصد تقليل عددهم للنيل من قضيتهم واضعافها في المحافل الدولية لهذا اطلب بتوقيف الوكالة عند حذوها وعدم مطاردتهم والنظر في الاتفاقية السابقة التي جرت بين الحكومة السابقة ووكالة العوت وتجديد اتفاقية جديدة باشراف الحكومة اشرافا كلياً وان لا يحق للمسؤولين للاغاثة بالانفراد في تصرفات قضايا اللاجئين حسب رغباتهم.

١٢- في الوقت الذي نشكر فيه الماسحي المبدولة لايجاد التقارب بين الاردن والدول العربية الاخرى استطيع القول بان هذه الحكومة ليست هي التي تستطيع تحقيق مثل هذا التقارب.

١٣- الحريات العامة وتدخل الجيش في المظاهرات السلمية للتعبير عن الفرحة بقيام الوحدة التي ننادي بها فيجب ان يكون هناك انسجام بين اقوالنا ونوايانا وافعالنا ارى انه لا لزوم لتدخل المسؤولين اذا كان هناك مظاهرات سلمية. وقفنا الله لخدمة وانقاذ فلسطين ورفع الاردن في ظل حسنتنا جلالة الملك المعظم ولهذا الاسباب جميعها فاني احجب الثقة عن الحكومة.

- ٣٩ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد محمد سالم الدويب السيد الدويب نائب بيت لحم معالي الرئيس ، حضرات الاخوان .

جاء البيان الوزاري الذي تقدمت به الحكومة طالبة على اساسه الثقة من هذا المجلس السكريم عاما شاملا . ولكن العبرة ليست بالاقتوال وإنما بالافعال ، فقد عودتنا الحكومات المتعاقبة في بياناتها الوزارية سماع العبارات المنمقة . والوعود الكثيرة ، وكان النائب منا عندما يمنح الحكومة الثقة يرجو من وراء ذلك ان يكون فيه كل الخير والاستقرار لانياء الشعب الذين رفعوه الى هذا المقعد ، ولكن النتائج كانت في معظم الاحيان غنية للامال .

لقد ابدت الحكومة رغبتي في اقامة علاقات طيبة مع الدول العربية الشقيقة لبناء وحدة عربية تحق للشعب اماله واهدافه ، ولكن هذه الهند الممدودة لم تجسد تجاوبا وقولا . ورغم هذا فسنبقى دعاة الخير والوحدة والدفاع عن دينا العرب وسنحافظ على عزتنا وكرامتنا متمثلين بسيد البلاد

اني اطالب هذا المجلس الكريم بوضع تشريع يؤمن الطمأنينة للموظفين ولا يعرضهم للانتقامات الشخصية من رؤسائهم . ويقضي على الاهواء القردية الخاصة كما اطالب بالعودة الى كادر الموظفين وتطبيقه لمصلحة الموظف .

اما منطقة بيت لحم التي يشرفني تمثيلها فهي اكثر مناطق الاردن حساسة لانها في شهورها منطقة عالمية . ولكنه يؤسفني ان اقول انها اكثر مناطق الاردن اهمالا من الحكومات المتعاقبة .

لقد ناديت من على هذا المنبر الستين الطوال بأن يهتم المسؤولون بمنطقة بيت لحم ويلبوا طلباتها الكثيرة وقد تعرضت في هذه السنوات الست الطوال لأزمة خائفة من القحط والجفاف ولكن صرخاتي كانت تذهب في وادي عميق . ولسوء الحظ هذه السنة لا ماء ولا زرع ولا مرعى .

ان منطقة بيت لحم هي مرآة الاردن لكثرة الوفود العالمية التي تزورها دون انقطاع وهي ثروة كبيرة للاردن يتوجب استغلالها وتأمين طلباتها العديدة التي سأؤجل سردها حتى يقبض الله لهاوزيرا من ابنائها يتحسس احتياجاتها والسلام عليكم واني لهذا احجب الثقة .

- ٤٠ -

الرئيس : الكلمة الآن للسيد سامي حداد .

السيد حداد نائب اربد :

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين في جو من الهدوء والسكينة اتسم بطابع الهية والتساؤل استمعت الى بيان الحكومة الذي تقدمت به الى هذا المجلس الكريم طالبة الثقة على اساسه وهذه هي المرة الثانية التي استمع فيها الى بيان وزاري بعد البيان الذي تلىه وزارة التل المستقلة وكان هذا في عمر

قائدنا الملهم الذي يسجل كل يوم آية جديدة من آيات التضحية ونكران الذات والبطولات النادرة .

لقد اثبت الحسين العظيم انه رمز فخار هذا البلد ومساعدته ، فالاردن ينعم بالهدوء والاستقرار بفضل حنكة جلالة . وها هو بالامس القريب يضفي الى مكارمه مكرمة جديدة بالافراج عن المعتقلين واخلاء سبيل المسجونين فيضرب اروع الامثال في الصفح والتسامح ، لما فان واجب الولاء يحتم علينا ان نحيا ونموت في سبيل وطننا الحبيب مهما كلف الثمن وان نكون الجنود المخلصين تحت راية الحسين للمحافظة على كرامة هذا البلد وامنه واستقراره وان نكون درعا واقيا يمنع انتشار القوضى في ربوعه وان نعمل مع سيد البلاد لبنائه لا لخدمه ، والله اعظم كفيل بحمايته من الشر والفساد والاعداء المرصين بنا .

ان جيشنا هو حصتنا الحصين وهو عدتنا ليوم النار المرتقب وان الآلاف المؤلفة من اللاجئين والمقيمين ينتظرون ذلك اليوم للعودة بزميمة متوقدة وثابة للانقضاض على دولة المسخ الآتمة لذلك وجب ان يحيط جيشنا بالاسلح وحرسنا الوطني الهام بكل انواع الرعاية والعناية والتدريب والاستعداد وان يجهز باحدث انواع الاسلحة والمعدات كي تكون انطلاقة الجيش بقيادة قائده العظيم مججلة تحمى كل حار .

ان موظفي الدولة هم جهازها الفعال ، وان تأمين الطمأنينة والحياة الكريمة لهؤلاء الموظفين واجب تحتمه مصلحة الوطن ، وان الموظف يعيش دائما على اعصابه فهو يصارع العيش لتأمين العيش الكفاف لعائلته ولا يؤمن ذلك الا بعد ان يتقل كامله بالدينون وفوق هذا يشعر بفزع كلما جاءت وزارة جديدة الى الحكم لتدين البعض وتحمي الآخرين .

هكذا منذ البدء

نيابتي التي اشهدا تعد على الاصابع ، وفي هذا مزيد من الدرس والخبرة للمستجدين ان يمعنوا النظر ويضاعفوا الجهد ويستفيدوا من تكرار الحكم وبياناته اذ جرت العادة في بعض الدول المتقدمة في الديمقراطية والحياة البرلمانية ان يصمت المستجدون من الاعضاء ردحا من الزمن وفترة ليست بالقصيرة في طور يسمونه طور التجربة والتمرين ، وهذا الطور قد نلت منه قسطا في زمن الحكومة السابقة ، وانا تأمل ونحن نتطلع الى حياة برلمانية افضل متطورة مع الزمن ومواكبة للاحداث والظروف والتطورات ان تفتح هذه الحكومة صدرها لآراء هذا المجلس التي تنبع من واقع الشعب وصميم المصلحة العامة حتى نلتقي واياها على صعيد الخير وواقع دنيا العرب واحداث الساعة ، ولنا من مآثر الحسين المعظم وتوجيهاته السامية ما يدفعنا ويشجعنا على هذا اللقاء الذي نتعاون فيه مخلصين لخير شعبنا في اردننا الحبيب وفي وطننا العربي الكبير .

معالي الرئيس ، ايها السادة الكرام ،

كنت قد طلبت من الحكومة السابقة واكرر طلبي من الحكومة الحاضرة حسب ما ورد في بيانها العناية بشؤون الموظفين ورفع مستواهم الاقتصادي ليتمكنوا من اداء واجبهم بتجرد وزاهة وبالشكل الكامل ، وركز بشكل خاص على طبقة المعلمين ، هذه الطبقة الكادحة التي تعمل بجهد ونشاط صباح مساء في تربية النشء وبناء جيل صالح مؤمن ببلده ووطنه حتى يتجاوبوا مع رسالتهم المقدسة الا وهي رسالة العلم والمعرفة ، واضعفت الايمان ان يحصل هذا الزرع الطيب من الناس جلالة فنية يغيرهم من الموظفين القبيين كالمهندسين والاطباء والصيادلة لاني ارى ان مهنة التعليم فنية ولا يقتضاها كل انسان او اي موظف اخر ، الا من سجلت نفسه وتروضت

روحه وصقلت شخصيته على اساليب وفنون التعليم وحقول المعرفة ، وفي هذا جميل لنا ان تساهل كيف تعطى العلاوة لمن يصمم المشاريع ويخطط الطرق ولا تعطى لمن يبني عقولا وينشئ جيلا وكذلك امة ، ورحم الله امير الشعراء حين قال : واعلمت اشرف واجل من الذي يبني وينشئ انفسا وعقولا

واذا المعلم لم يكن عدلا مشى روح العدالة في الشباب ضيلا

وكذلك لقد ورد البيان الوزاري وفي نهاية الصفحة الثانية بان الحكومة مستعدة لتشجيع المؤسسات الديمقراطية الاهلية ومن ضمنها النقابات على اختلاف انواعها وايماننا في هذا القول وتجاوبا مع طبقة المعلمين اطلب من الحكومة ان تفسح المجال لجميع المعلمين بتشكيل نقابة لهم تضمن حقوقهم وترعى مصالحهم وتتبنى قضاياهم ومشاكلهم ، كما وان مدة الخدمة للمعلم في الوظيفة حتى يصل الى التقاعد مدة طويلة وبذلك اطلب من الحكومة اعادة النظر في قانون التقاعد المدني المتعلق بخدمة المعلمين خاصة بحيث تزيد هذه الخدمة عن خمس وعشرين سنة .

اما بالنسبة لقواتنا العربية المسلحة فانا نفتخر بالرسالة الملكية السامية التي وجهها جلالة الملك المعظم الى القائد العام والتي على اثرها اعيد بعض الضباط الى الخدمة بعد ان فصلوا في منتصف الشهر الثالث لهذا العام ، ولا تدري ما هي الاسباب التي حالت لعودة غيرهم علما بان عددا من الضباط قد استقفي عن خدماتهم منذ اكثر من اربع سنوات وجعلهم من خريجي الكلية الحربية الملكية لاسباب تعلمها القيادة وقد كنت قد تقدمت باقتراح لهذا المجلس الكريم والذي احواله بالاجماع مشكورا الى الحكومة باعادة النظر في امريهم ومع الاسف لم اتمكن جوابا لحد الآن .

معالي الرئيس ، حضرات النواب الاكرام لقد ورد في البيان الوزاري على الصفحة الرابعة بان الحكومة تعزّز لعدم وجود أي معتقل سياسي في السجون ونحن نبادل هذا الاعتزاز على هذا التعبير ولا يسعنا الا ان نبارك خطوة الحسين المعظم عن افرج عنهم في الآونة الاخيرة .

وفي هذا الصدد اود ان الفت نظر الحكومة انه ما زال في السجون عددا من المعتقلين من طلبة المدارس الذين اعتقلوا منذ اكثر من اربع سنوات دون اي محاكمة بحجة اتهامهم الى احزاب سياسية رغم انهم كانوا ابرياء يوم اعتقالهم ولكنهم بالنسبة الى اين عودهم تمكنت تلك المبادئ من السيطرة على عقولهم ولذلك اطلب من الحكومة تقديمهم للمحاكمة امام محاكم قضائية حتى يقرر مصيرهم . اما بالنسبة لجهاز الامن فقد علمت ان الخير الالمني الذي سبق وان طالبت بانتهاء خدماته وقررت الحكومة السابقة ذلك ، ومع الاسف تراسي الى مسامي ان هذا الخير مازال موجودا في هذا الجهاز مع اننا نمتلك في جهاز الامن من يسد مسده ويغني عن ما يتقاضاه من نفقات . لذا اعود فأكرر بان تقوم هذه الحكومة بانتهاء خدماته على الفور .

معالي الرئيس ، حضرات الاخوان

انا اذا نظرنا الى الاحوال المعيشية والظروف الاقتصادية التي يعانيها ابناء بلدنا فاني لست مرتاحا الى الحلول التي تضعها الحكومات المتعاقبة والتي لا تستطيع تنفيذها بشكل يضمن العدالة لحقوق المواطنين في شتى الميادين ومنها :

التضامن على البطالة وابطاد الاعمال للأيدي العاملة عن العمل التي تزايد علما بعد عام حيث لا يخفى على احد ان كثيرا من العائلات تبيت على الطوى

نتيجة لعدم وجود دخل ثابت من عمل ثابت مستقر . ان خريجي المدارس الثانوية ممن اغلقت في وجوههم المعاهد العلمية العالية نتيجة لعمى عادي يبحثون عن عمل فلا يجدونه حتى ان وزارة الاشغال ضاقت بهم ذرعا ليمكنوا من كسب قوتهم الضروري لذلك اطلب من الحكومة علاجا جذريا لحل مشاكل الخريجين والذين يزادون عاما بعد عام

اما بخصوص الفلاح الاردني فقد تردت حالته وسامت ظروفه نتيجة لمواسم الجفاف المتكررة حيث تردت اوضاع الريف وتردت معها احوال الفلاح الصحية والمعيشية والاجتماعية ولا يقدر مشاكل الفلاح وظروفه واحواله الا من عاش معه واطلع بنفسه على مدار حياته . ولذلك اطلب من الحكومة ان تضع برنامجا اصلاحيا تبقى فيه معالجة مشاكل الفلاحين وابتناء الريف بشكل يتناسب وسنة التطوير ويمنع الفلاح من الوقوع فريسة بين ايدي المرابين الجشعين الذين لا يرحمون وبالتالي تكون ارضهم عرضة للضياع ما لسبب اقترافه الا لحاجتهم الماسة للاقتراض من هذه الطبقة الجشعة البشعة .

كذلك لاحظ ان عددا كبيرا من الرأسماليين واصحاب الثروات في المدن قد حولوا ثرواتهم وجمدوها الى حجر صلب قصد التباهي بفن البناء وضخامة العمران ، والواجب ان تحول هذه الثروات الى مشاريع اقتصادية مفيدة لتستوعب العدد الكبير من الايدي العاملة العاطلة عن العمل

ان اسعار الحاجيات الضرورية والغذائية متفجرة متبدلة ، وقد ارتفعت عن الحد المقبول على حساب المستهلك الفقير ومثل هذه الحالة هي بحاجة اكيدة الى علاج فوري من الحكومة حيث تضع حدا قاطعا لتخديد الاسعار والضرب بيد من حديد على كل من

هكذا عند الفصل



تسول له نفسه الاستغلال والاحتكاس ، اما بالنسبة للحريات العامة والتي وردت في بيان الحكومة ومنها حرية الرأي للمواطنين ، اذ كيف تم هذه الحرية ويتمتع المواطن في ظلها والقوانين الاستثنائية الجارية ما زالت في قبضة اليد وسارية المفعول في كثير من الاحيان .

اما بخصوص حرية الصحافة فانها ما زالت تخضع للرقابة الشديدة ولا تأخذ الصحيفة حريتها بنشر ما تريد ومعالجة الامور بمنظار الصحافة الحرة والواقعية فاطلب من الحكومة ان تحرر الصحافة من كل قيد ومراقبة حتى تتمكن من اداء رسالتها على اكل وجهه .

معالي الرئيس حضرات النواب الكرام

لقد اشارت الحكومة الى الرخاء الاقتصادي وتطورت الى حفر الآبار واستغلال المياه الجوفية ومشاريع الري وتحسين الانفاق ولكنها لم تشر او تطرق الى مشروع مياه الازرق وهو من المشاريع الحيوية الهامة بالنسبة الى اهالي اللواء الشمالي وكثرة القرى العطشى لمياه الشرب . ولذا فاني اطلب من الحكومة الاهتمام الكبير في اتمام المنجزات الباقية حتى يخرج هذا المشروع الى حيز الوجود ويصبح حقيقة واقعة واني لكبير الامل بان يتدفق الماء في انابيب هذا المشروع في اواخر شهر تموز من العام الحالي .

اما بالنسبة الى الثروة المعدنية فانا نسمع كثيرا عن شركات البترول وعن مساعي الحكومة - اي حكومة في هذا السبيل ولم نر جهودا ايجابية علما بان الدراسات الفنية والجيولوجية تشير وتدل دلالة اكدية على وجود هذا المعدن في بلادنا شأن المعدن الاخرى التي تزخر اراضيها بكنوزها .

ان كثيراً من هذه المشاريع تدرس وتكتب وترصد لها المخصصات ثم لا تلبث ان تتعرض في حيز تنفيذها من ' ونحن ننبئ سياسة الاكتفاء الذاتي وعدم الاعتماد على المعونات الاجنبية .

ولذا فاني اطلب من الحكومة ان تفسح المجال امام الشركات الاجنبية مهما كان نوعها للتعاقد معها والعمل بحمد ونشاط للتغلب عن هذا المعدن النفيس .

اما بالنسبة للسياسة الخارجية مع الدول العربية فأرجو أن تنبع من صميم الواقع العربي وتمايز الركب العربي الذي ينشد الوحدة ، وان لا نكون في معزل عن اشقاتنا العرب وذلك ببذل مساعي التقارب الخيرة التي تهدف الى وحدة الصف وتوحيد الكلمة ، ففي ذلك مصلحة لنا وللعرب جميعا سيما وان العدو يربص بنا الدوائر في الوطن المنقصب ولا يمكن مجابهة ذلك الا بالانضمام والاتفاق العربي .

وختمنا اني قد وطدت النفس على خلعتي بني وطني الذين شرفوني بفتحهم الغالية لتمثيلهم تمثيلاً صادقاً في ندوة الامة ، اري بانني اعمل من وحي مشاعرهم وانطلق من املاء رغبتهم اذ احجب الثقة عن هذه الحكومة والله ولي التوفيق .

والسلام عليكم .

الرئيس : انتهت الكلمات

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : نرجوا استراحة قصيرة لتمتكن الحكومة من تحضير ردها .

الرئيس : ترفع الجلسة للاستراحة ( وهنا رفعت الجلسة للاستراحة لمدة ربع ساعة عاد المجلس بعدها للانعقاد ) .

### ٣ - كلمة دولة رئيس الوزراء

الرئيس : سيقتضد دولة رئيس الوزراء بالقاء كلمته ، تفضل دولة الرئيس .

رئيس الوزراء ووزير الدفاع : معالي الرئيس حضرات النواب

لقد استمعنا بالشكر والاهتمام الى جميع الكلمات التي تفضل بالقائها حضرات النواب الذين تكلموا في هذه الجلسة المخصصة لمناقشة البيان الوزاري وسيكون ردي على هذه الكلمات مختصراً جداً . وبالمناسبة احب ان اوضح انني عندما استعمل صيغة المفرد فاني انما اقصد صيغة الجمع بمعنى انما اقوله يمثل رأي الوزارة بمجموعها .

تنقسم كلمات النواب المتكلمين الى قسمين :-

القسم الاول - مع الاسف الشديد - هو تهجم شخصي وتحامل ما كان يصح مطلقاً في الاعراف والتقاليد البرلمانية - فضلاً عن الانظمة الداخلية للمجلس - ان يمنح اليه من اختار اتباع هذا الاسلوب منك . ولكنني اغاضى وانجاوز عن كل ذلك لانني لا اريد ان ازل الى المستوى الذي انحدر اليه بعض النواب في كلماتهم من هذه الناحية .

واما القسم الثاني ، فبعضه الكثير خارج عن حدود البيان الوزاري ، وبعضه القليل فقط يتناول مضمون البيان ، ولم يكن يجوزني ولا يعجزني ان ارد الرد المقصود على جميع النقائص التي اثيرت لو رايت المجال مفتوحاً امامي لمثل هذا الرد . وبما انبه ظهر بوضوح ان اتجاه اكثريته المجلس يميل الى جانب

حجب الثقة عن الوزارة ، فقد اصبح هذا الامر عديم الاهمية .

لقد اقمنا بمنياً بالمحافظة على الدستور . فاحتراماً للدستور ، ونزولاً عند رغبتكم ، أعلن ان الوزارة ستترفع استقالتها هذه الليلة الى جلالته الملك المعظم ليرى رأيه الصائب فيها .

« تصفيق »

وكل ما نرجوه هو ان يوفق الله الجميع الى ما فيه الخير وان يجنب البلد المكروه والاذى والضرر ، والسلام عليكم .

« تصفيق »

### ٤ - كلمة السيد يوسف العظم نائب معان

السيد العظم نائب معان : هذا الموقف الذي وقفه دولة الرئيس السيد الرفاعي لابد يعين الانصاف ويقلوب ملؤها الاحترام ان يملن مجلس النواب هذه الليلة التقدير كل التقدير لدولة السيد الرئيس الذي آمن مع ابناء هذا الشعب ان ارادة الشعب دائماً هي التي تصنع المعجزات .

« تصفيق »

واحسب ان موقف دولة الرئيس هذه الليلة رغم كل مكابر سيسجل له في صفحة خالدة من صفحات تاريخ هذا الشعب العربي المناضل ، ودولة الرئيس في وقفه هذا يملئ علينا متصليين بان توجه نحية من الاعماق الى الذي وقف هذا الموقف المشرف واحترم ارادة الامة ليندأ هذا المجلس الكريم بالتعاون مع الحكومة المقبلة التي يشرفها جلالته الملك بالتكليف ، هذا المجلس

هكذا من الأصل

عليه ان يقف صفاً واحداً وان يكون فيه من العقلاء والمبصرين والواعين من يمنعون كل فرقة وكل فتنة ويحولوا دون كل دس قان اسرائيل تسريص وان بعض العدو في صفوفنا ينفث سمومه .

رئيس مجلس النواب  
صلاح طوقان

سكرتير عام مجلس الامة بالوكالة  
خليل عصفور

## وقائع العدد

- ١٦ -

- ١ -

## المقابلات الرسمية

قام بزيارة معالي رئيس مجلس النواب السيد صلاح طوقان سيادة سفير ألمانيا الاتحادية زيارة ودية وللمجاملة وذلك في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق ١٩٦٣/٤/١٧ .

- ٢ -

## مجلس الاعيان

ارسل السيكم طياً نسخة عن الارادة الملكية السامية المتضمنة تعيين دولة السيد سعيد المفتي رئيساً لمجلس الاعيان اعتباراً من تاريخ ١٩٦٣/٤/١١ .

رئيس الوزراء  
حسين بن ناصر

- ٣ -

## نحمد الله الذي هدانا لهذا الذي كنا لنهتدي لولاه

بمقتضى المادة (٣٦) من الدستور ،

نصدر ارادتنا بما هو آت :-

يعين دولة السيد سعيد المفتي رئيساً لمجلس الاعيان اعتباراً من تاريخ ١٩٦٣/٤/٢١ .

١٩٦٣/٤/٢٢

أحمد بن طلال

رئيس الوزراء  
حسين بن ناصر

وزير الداخلية  
صالح الخالدي

## مطبعة القوات المسلحة الاردنية

### تعريف

- ١ - قام بتنظيم هذا الضبط هيئة مؤلفة من السادة : عبدان يعون ، خليل عصفور ، ناظم مزروق .
- ٢ - قام بتدقيق هذا العدد في المطبعة : السيد وليد النجدادي .

هكذا من الاصح

- ٤ -

## ١ - مراسم تأليف وزارة

سيادة الشريف حسين بن ناصر

## ٢ - حل مجلس النواب



## نص استقالة

## دولة رئيس الوزراء السيد سمير الرفاعي

مولاي حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم

لما كانت وزارتي التي شرفتموها بفتحكم السامية قد تقدمت الى مجلس النواب ببيانها الوزاري لنيل الثقة على اساسه وفق احكام الدستور ولم تحصل في جلسة المناقشة التي جرت هذا اليوم على الاكثوية الدستورية التي تحولها حق الاستمرار في تحمل المسؤولية فاني وزملائي ننشر عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة (٥٣) من الدستور برفع استقالتنا الى مقامكم الملكي معترين بما تفضلتم واحطتمونا به من رعاية سامية وتأييد كريم خلال الفترة القصيرة التي تحملنا فيها المسؤولية، وسائلين المولى عز وجل ان يحفظ جلالكم ذخراً للامة والوطن مولاي المعظم.

خادمكم المخلص  
سمير الرفاعي

١٩٦٣/٤/٢٠

## نص الرسالة

## الملكية السامية بقبول استقالة الوزارة

عزيزنا دولة السيد سمير الرفاعي

نبحث لدولتكم بخالص ثقنا وعظيم تقديرنا وبعد ، فاننا حرصاً منا على التقيد بنصوص الدستور ، نقبل استقالة وزارتكم، راجين ان تستمروا وزملائكم في الحكم الى حين تأليف حكومة جديدة، شاكرين لكم ولزملائكم جهودكم الطيبة التي قدمتموها اثناء الفترة التي مرت منذ تحمّلكم المسؤولية عزيزنا .

احسن طلال

عمان في ٢٠ نيسان سنة ١٩٦٣ ميلادية  
الموافق ٢٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ هجرية

هكذا من الاصل



## نص التكليف الملكي السامي بتشكيل الوزارة

عزيزنا سيادة الشريف حسين بن ناصر حفظه الله

نبعث اليكم بتحياتنا واطيب تمنياتنا وبعد ، فانه نظرا لاستقالة دولة السيد ميمر الرفاعي ولما نعهد فيكم من اخلاص لوطننا العربي فقد عهدنا اليكم بمنصب رئيس الوزراء لتقوموا بتأليف وزارة انتقالية تتولى حل المجلس النيابي واجراء انتخابات عامة لمجلس جديد ضمن المدة الدستورية .

ان ما يستوجب اجراء هذه الانتخابات هو اعتقادنا ان مجلس النواب الحالي لم يكن معبرا للتعبير الصادق عن ارادة الناخبين عندما حجبنا اكثرية الثقة عن الوزارة المستقيلة ، وهي الوزارة التي تقدمت الى المجلس المذكور ببيان وزاري تضمن سياسة داخلية وعربية وخارجية انبثقت عن كتاب التكليف الذي وجهناه الى الرئيس المستقيل ، وكان في ذلك البيان الوزاري الذي تقدمت به الوزارة السابقة الى مجلس النواب اصدق ما يمكن لحكومة وطنية ان تضمنه بياتها من نوايا السامي الجدي الى ايجاد التفاهم والتقارب مع الدول العربية الشقيقة واخلص ما نتمز به من رغبة في تأييد ودعم كل مسمى وكل انجاز يحقق الوحدة او الاتحاد بين هذه الدول لخير امتنا الحبيدة ووطننا العربي الكبير . فضلا عما تضمنته سياسة الوزارة المستقيلة من خطط للبناء والانشاء والتنظيم في مختلف المجالات والميادين .

ولما كنا نؤمن بان سلوك مجلس النواب في حجب الثقة عن الوزارة المشار اليها انما كان مبشرا بزعات شخصية ومحاولة كسب منافع ذاتية من قبل النواب الذين حجبوا الثقة دون اي تقدير او مراعاة لمسئوليتهم النيابية بصنعتهم ممثلين منتخبين من الشعب بالاضافة الى ما كان واضحا كل الوضوح في مناقشات اولئك النواب وفي تصرفاتهم من نوايا مبيتة ضد مصلحة البلاد القومية وخدمة اتجاهات مغايرة للوطنية الصحيحة فيها تصديع صف ابنساء الوطن الواحد وتعريضه لاشد الاخطار تجاه اعدائه ، فاننا فيما نرسمه لسيادتكم من مهمة اجراء الانتخابات العامة الجديدة ، نود ان نؤكد حرصنا التام على مراعاة احكام الدستور ورغبنا في استفتاء الشعب للتثبت من ارادته الواعية في السياسة العربية القومية التي اخذنا على عاتقنا اتباعها والتمسك بها والتي سنظل نناضل على العمل الجدي المخلص لتحقيقها لخير بلادنا وامتنا متكئين على الله تعالى وعلى وعي شعبنا العزيز .

واننا نتظر تقديم اسماء زملائكم الذين ستختارونهم للاشتراك معكم في المسؤولية ، راجين لكم التوفيق عزيزنا .

احسين بن طلال

عمان في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ هجرية  
الموافق ٢١ نيسان سنة ١٩٦٣ ميلادية

## نص الرسالة

التي رفعها الى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك النظيم

سيادة للشريف حسين بن ناصر اثر تكليفه بتأليف الوزارة

مولاي صاحب الجلالة ايده الله

تلقيت ببالغ الفخر والاعتزاز الامر الملكي السامي بتكليفني بتأليف وزارة انتقالية تتولى حل المجلس النيابي واجراء انتخابات عامة لمجلس جديد خلال المدة الدستورية واني اذ اصعد للامر الكريم يشرفني ان انحمل المسؤولية وزملائي باذلين النفس والنفيس في سبيل خدمة عرشكم المقدس عاملين بكل ما اوتينا من قوة ترسم سياستكم الحكيمة في الداخل والخارج مؤكدين العزم على القيام باجراء انتخابات حرة ونزيهة ، سائلين المولى العلي التقدير ان يحفظ جلالكم برعايته وعنايته وان يحقق على يديكم لهذا الوطن اهدائه وامانيه .

وتنفيداً للامر الكريم ارفع الى مقامكم السامي اسماء زملائي الوزراء لتتفضلوا باصدار ارادتكم الملكية بتعيينهم اذا راق ذلك لجلالتكم مولاي المعظم ،

١٩٦٣/٤/٢١

الخادم الامين

حسين بن ناصر

هكذا منه الاصل

## المرسوم الملكي السامي بتأليف الوزارة

نعمه الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بناء على استقالة صاحب الدولة السيد سمير الرفاعي  
وبعد الاطلاع على المادة ( ٣٥ ) من الدستور  
نأمر بما يلي : -

١ - يعين سيادة الشريف حسين بن ناصر رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع .

وبناء على تنسيب الرئيس المشار اليه ،

- |                                          |                                                  |
|------------------------------------------|--------------------------------------------------|
| ٢ - يعين معالي السيد صالح المجالي        | وزيراً للدخالية والزراعة                         |
| ٣ - يعين معالي السيد عاكف الفايز         | وزيراً للاشغال العامة والمواصلات                 |
| ٤ - يعين معالي السيد حسن الكايد          | وزيراً للتربية والتعليم والعدل                   |
| ٥ - يعين معالي السيد رشاد الخطيب         | وزيراً للاقتصاد الوطني وقاعاً باعمال قاضي القضاة |
| ٦ - يعين معالي السيد امين الحسيني        | وزيراً للخارجية والشؤون الاجتماعية والعمل        |
| ٧ - يعين معالي السيد عبد اللطيف العنتاوي | وزيراً للمالية والانشاء والتعمير                 |
| ٨ - يعين معالي الدكتور صالح برقان        | وزيراً للصحة                                     |

صدر عن قصرنا بسان الزاهر

في ٢٨ ذي القعدة ١٣٨٢ هجرية

٢١ نيسان سنة ١٩٦٣ ميلادية

حسين بن ناصر

( هذا وقد اقسمت هيئة الوزارة اليمين الدستورية امام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم )

نعمه الحسين لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى البند الثالث من المادة ( ٣٤ ) من الدستور  
نأمر بما هو آت : -

يجل مجلس النواب اعتباراً من تاريخ ١٩٦٣/٤/٢١

١٩٦٣/٤/٢١

احمد بن طلال

رئيس الوزراء  
حسين بن ناصر

وزير الداخلية  
صالح المجالي

( بهذا ينتهي المجلد السابع )

هكذا حذو الأصل

٥٠ - القوانين المؤقتة ومشاريع القوانين والامتحانات المؤقتة الى مجلس الامة السابع مع بيان المراحل التي وصلت اليها

أعمال مجلس الاعيان	أعمال مجلس النواب	اسم القانون أو المشروع أو الاتفاقية	رقم التتبع	رقم التتبع
	<p>١ - اجمل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٥٩/١٢/١٥</p> <p>٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (١٦) المؤرخ في ١٩٦١/٢/١٢ المجلس بقبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات عليه .</p> <p>٣ - بناء على طلب الحكومة تأجيل النظر به</p> <p>قرر المجلس في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ١٩٦١/٢/١٤ الموافقة على تأجيل النظر به واعادته الى اللجنة القانونية لدراسة مرة اخرى وقسليم قرارها الى المجلس من جديد .</p> <p>٤ - اوصت اللجنة القانونية مرة اخرى بقرارها رقم (٧) المؤرخ في ١٩٦١/١٢/١٤ المجلس بالموافقة على القانون كما ورد من الحكومة مع ادخال بعض التعديلات .</p> <p>٥ - قرر المجلس في جلسته الحادية عشرة من الدورة العادية الاولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١/١٢ تأجيل النظر به ولا يزال امام نظر المجلس .</p>	<p>مشروع قانون تسمية ديون المزارعين لسنة ١٩٥٩ .</p>	٥٢١	١

رقم	تاريخ	اسم القانون أو المشروع أو الاتفاقية	اسم المجلس النواب
٢ <td>٥٣٦ <td>مشروع قانون فرق الطلائع لسنة ١٩٦٠ <td>١ - بناء على طلب الحكومة الوارد على لسان معالي وزير التربية والتعليم بأعادته هذا المشروع إلى الحكومة من أجل ادخال التصحيحات والتعديلات عليه وتقديمه إلى المجلس بعد ذلك وافق المجلس في جلسته الثالثة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ الموافقة على طلب الحكومة باعادته إليها . وقد اعيد البرق كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٧٨٤/٢/٢٤ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٤ .</td> </td></td>	٥٣٦ <td>مشروع قانون فرق الطلائع لسنة ١٩٦٠ <td>١ - بناء على طلب الحكومة الوارد على لسان معالي وزير التربية والتعليم بأعادته هذا المشروع إلى الحكومة من أجل ادخال التصحيحات والتعديلات عليه وتقديمه إلى المجلس بعد ذلك وافق المجلس في جلسته الثالثة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ الموافقة على طلب الحكومة باعادته إليها . وقد اعيد البرق كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٧٨٤/٢/٢٤ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٤ .</td> </td>	مشروع قانون فرق الطلائع لسنة ١٩٦٠ <td>١ - بناء على طلب الحكومة الوارد على لسان معالي وزير التربية والتعليم بأعادته هذا المشروع إلى الحكومة من أجل ادخال التصحيحات والتعديلات عليه وتقديمه إلى المجلس بعد ذلك وافق المجلس في جلسته الثالثة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ الموافقة على طلب الحكومة باعادته إليها . وقد اعيد البرق كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٧٨٤/٢/٢٤ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٤ .</td>	١ - بناء على طلب الحكومة الوارد على لسان معالي وزير التربية والتعليم بأعادته هذا المشروع إلى الحكومة من أجل ادخال التصحيحات والتعديلات عليه وتقديمه إلى المجلس بعد ذلك وافق المجلس في جلسته الثالثة من الدورة العادية الأولى المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٢ الموافقة على طلب الحكومة باعادته إليها . وقد اعيد البرق كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ٧٨٤/٢/٢٤ تاريخ ١٩٦٢/١٢/٢٤ .
٣ <td>٥٤٤ <td>قانون مؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠</td> <td>١ - اجل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/١٨ المؤرخ في ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٥ الموافقة على طلب الحكومة باعادته إلى مجلس النواب .</td> </td>	٥٤٤ <td>قانون مؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠</td> <td>١ - اجل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/١٨ المؤرخ في ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٥ الموافقة على طلب الحكومة باعادته إلى مجلس النواب .</td>	قانون مؤقت رقم ٢٤ لسنة ١٩٦٠	١ - اجل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/١٨ المؤرخ في ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٥ الموافقة على طلب الحكومة باعادته إلى مجلس النواب .
٤ <td>٥٤٨ <td>قانون مؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٠</td> <td>١ - اجل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/١٨ المؤرخ في ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٥ الموافقة على طلب الحكومة باعادته إلى مجلس النواب .</td> </td>	٥٤٨ <td>قانون مؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٠</td> <td>١ - اجل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/١٨ المؤرخ في ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٥ الموافقة على طلب الحكومة باعادته إلى مجلس النواب .</td>	قانون مؤقت رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٠	١ - اجل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٢/١/١٨ المؤرخ في ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٢/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٩٦٢/٢/٥ الموافقة على طلب الحكومة باعادته إلى مجلس النواب .

٥٥١



رقم التعديل	رقم التعديل	اسم القانون أو التشريع أو الاتفاقية	اسم جلسة النواب	اسم جلسة الاعيان
٥	٥٧٧	قانون مؤقت رقم ٣٣ لسنة ١٩٦١ ممدد قانون الاحجاب مجلس النواب .	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٣/١/٦٤ ٣- قرار المجلس في جلسته الثالثة بتاريخ ١٣/١/٦٤ ٤- قرار اللجنة في جلستها الثانية بتاريخ ١٣/١/٦٤	١- اجل دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٢- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٣- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٤- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١
٦	٥٨٥	قانون مؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٦١ قانون الخدمة المدنية .	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١٠ المؤرخ في ١٣/١/٦٤ ٣- قرار المجلس في جلسته الثانية بتاريخ ١٣/١/٦٤ ٤- قرار اللجنة في جلستها الثانية بتاريخ ١٣/١/٦٤	١- اجل دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٢- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٣- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٤- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١
٧	٥٨٨	قانون مؤقت رقم ٢٣ لسنة ١٩٦١ ممدد قانون توسيع منطقة الاختيار للمنتخب لحركة الكهولاء الاردنية المساهمة في عمان .	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١٠ المؤرخ في ١٣/١/٦٤ ٣- قرار المجلس في جلسته الثانية بتاريخ ١٣/١/٦٤ ٤- قرار اللجنة في جلستها الثانية بتاريخ ١٣/١/٦٤	١- اجل دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٢- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٣- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٤- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١

رقم التعديل	رقم التعديل	اسم القانون أو التشريع أو الاتفاقية	اسم جلسة النواب	اسم جلسة الاعيان
٨	٥٩٤	مشروع قانون الخدمة المدنية الممدد سنة ١٩٦١	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٢- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٣- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١	١- اجل دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٢- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٣- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١
٩	٦٠١	مشروع قانون ممدد قانون الانتخابات الكهولاء في القدس لسنة ١٩٦٢ .	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٢- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٣- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١	١- اجل دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٢- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٣- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١
١٠	٦١٨	قانون القويوات الممدد الوقت رقم سنة ١٩٦٢	١- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٢- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٣- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١	١- اجل دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٢- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١ ٣- اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٠/١١/٦١

هذا ما يثبت

اسم القانون او المشروع او اللائحة		اسم جلسة النواب		اسم جلسة الاعيان	
١٢	١٢٢	قانون تصديق الاتفاق بين الحكومة وشركة كهرباء لواء القدس الاردنية المصانة لمطبعة الموقر رقم ١٧٨ لسنة ١٩٢٤	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	١٩٢٢/١٢/٢٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٨
١٣	١٢٤	قانون تعيين موظفي مجلس الاعمار المسموحين للموقر رقم ٣٠ لسنة ١٩١٢	١- احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٢ ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١١٥ المؤرخ في ١٩٢٢/٣/١١ قرر المجلس في جلسته الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٢٢/٣/٢٧ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان.	١- احال دولة رئيس مجلس الاعيان هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/٣/٢٨ ٢- اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٣ المؤرخ في ١٩٢٢/٣/٢٨ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ولم يتظر المجلس به بعد.	
١٤	١٢٥	قانون قاعة العور الشرقية للموقر رقم ٣١ لسنة ١٩١٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة		
١٥	١٢٧	قانون التبركات للموقر رقم ٣٣ لسنة ١٩١٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة		
١٦	١٢٨	قانون الجامعة الاردنية للموقر رقم ٣٤ لسنة ١٩١٢	احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة		

اسم القانون او المشروع او اللائحة		اسم جلسة النواب		اسم جلسة الاعيان	
١٧	١٢٩	قانون تجديد الاراضي الحكومية داخل مناطق البلديات للموقر رقم ٣٥ لسنة ١٩٢٢	١- احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٢ ٢- اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم (٩) المؤرخ في ١٩٢٢/١/٢٤ المجلس برفض القانون. ٣- قرر المجلس في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٩٢٢/٢/٥ تأجيل النظر به واصادته الى اللجنة القانونية فاجرى لدراسة مجدداً مع تنويعي الحكومة وتقديم قرار جديد الى المجلس ولا يزال قيد نظر اللجنة	١- احال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة الثانية بتاريخ ١٩٢٢/٣/٢٨ لدراسة ولا يزال قيد نظر اللجنة.	
١٨	١٣٣	قانون تنظيم الميزانية العامة للموقر رقم ٣٩ لسنة ١٩٢٢	١- احيل الى اللجنة الثانية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٢ ٢- بناء على قرار اللجنة الثانية رقم ٨ المؤرخ في ١٩٢٢/٣/١٢ قرر المجلس في جلسته الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ ١٩٢٢/٣/٢٧ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان.	١- احال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/٣/٢٨ ٢- اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١١ المؤرخ في ١٩٢٢/٣/١٠ المجلس برفض هذا القانون ٣- قرر المجلس في جلسته السابعة المنعقدة بتاريخ ١٩٢٢/٣/٢٧ الموافقة من تأجيل النظر به الى ان تقدم الحكومة بمشروع قانون جديد وذلك بناء على رغبة الحكومة.	
١٩	١٣٤	قانون موقت ممل قانون الاحزاب للموقر رقم ٤٠ لسنة ١٩٢٢	١- احيل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٢٢/١٢/٢٢ ٢- بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ٨ المؤرخ في ١٩٢٢/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته الثامنة المنعقدة بتاريخ ١٩٢٢/٢/٥ بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان.		

هذا ما يتبين



اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اسم جلسة النواب	اعمال مجلس الاعيان
قانون تسوية ديون المزارعين الموقت رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٧	١٩٦٣/١٢/٢٢ اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١٢/٢٢ للنظر به ولا يزال قيد دراسة اللجنة	١ - اجال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٣ المؤرخ في ٢٣/٢/٦٨ المجلس بالموافقة عليه كذا ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد.
قانون المسلمين الموقت رقم ٤٤ لسنة ١٩٦٢	١ - اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٤ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٨) المؤرخ في ١٩٦٣/١/٢٤ قرر المجلس في جلسته العاشرة المتقدمة بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ بالموافقة عليه كذا ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان	١ - اجال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٣ المؤرخ في ٢٣/٢/٦٨ المجلس بالموافقة عليه كذا ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد.
قانون مجلس الوسيط والارشاد الموقت رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢	اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	١ - اجال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٣ المؤرخ في ٢٣/٢/٦٨ المجلس بالموافقة عليه كذا ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد.
قانون موقت مملك القانون تعويض موثقي مجلس الاعمار رقم ٤٧ لسنة ٦٢	١ - اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٢ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١٥ المؤرخ في ١٩٦٣/٣/١١ قرر المجلس في جلسته الخامسة عشرة المتقدمة بتاريخ ١٩٦٣/٢/٢٧ الموافقة عليه كذا ورد من الحكومة ورفع الى مجلس الاعيان	١ - اجال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٣ المؤرخ في ٢٣/٢/٦٨ المجلس بالموافقة عليه كذا ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد.
قانون الخدمة المدنية الممثل الموقت رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٢	اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	١ - اجال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٣ المؤرخ في ٢٣/٢/٦٨ المجلس بالموافقة عليه كذا ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد.
قانون موقت (قانون تصديق الاتفاقية الحكومية المبرمة في القاهرة بتاريخ ١٩٦٢/١/٢٠) رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٢	اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/١/٢٢ للنظر فيه ولا يزال قيد دراسة اللجنة	١ - اجال دولة رئيس المجلس هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٣ المؤرخ في ٢٣/٢/٦٨ المجلس بالموافقة عليه كذا ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد.

اسم القانون او المشروع او الاتفاقية	اسم جلسة النواب	اعمال مجلس الاعيان
مشروع قانون مملك قانون البلديات لسنة ١٩٦٣	١ - اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٤) المؤرخ في ٢٣/٢/٩ قرر المجلس في جلسته التاسعة المتقدمة بتاريخ ١٩٦٣/٢/٩ الموافقة عليه كذا ورد من الحكومة فقط ورفض التعديلات التي ادخلها اللجنة عليه ورفع الى مجلس الاعيان	١ - اجال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٣ المؤرخ في ٢٣/٢/٦٨ المجلس بقبوله كذا ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد.
مشروع قانون مملك قانون ضريبة الاثنية والاراضي داخل مناطق البلديات لسنة ١٩٦٣	١ - اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ٢٣/٢/٩ قرر المجلس في جلسته التاسعة المتقدمة بتاريخ ١٩٦٣/٢/٩ الموافقة عليه كذا ورد من الحكومة فقط ورفض التعديلات التي ادخلها اللجنة عليه ورفع الى مجلس الاعيان	١ - اجال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٣ المؤرخ في ٢٣/٢/٦٨ المجلس بقبوله كذا ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد.
مشروع قانون ضريبة المواتي لسنة ٦٣	١ - اجل الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم (٥) المؤرخ في ٢٣/٢/٩ قرر المجلس في جلسته التاسعة المتقدمة بتاريخ ١٩٦٣/٢/٩ الموافقة عليه كذا ورد من الحكومة فقط ورفض التعديلات التي ادخلها اللجنة عليه ورفع الى مجلس الاعيان	١ - اجال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون الى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨ ٢ - اوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٣ المؤرخ في ٢٣/٢/٦٨ المجلس بقبوله كذا ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد.



رقم الجلسة	اسم القانون أو المشروع أو الاتفاقية	أعمال مجلس النواب	أعمال مجلس الأعيان
٢٩	مشروع قانون معدل قانون ضريبة الأراضي لسنة ١٩٦٣	١ - أحيل إلى اللجنة المالية بتاريخ ١٩٦٣/٢/٥ ٢ - بناء على قرار اللجنة المالية رقم (٣) المؤرخ في ٢٣/٢/١٩ قرر المجلس في جلسته الخامسة المنعقدة بتاريخ ٢٣/٢/١٩ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع إدخال بعض التعديلات عليه ورفع إلى مجلس الأعيان .	١ - أحال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون إلى اللجنة المالية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٣ ٢ - أوصت اللجنة المالية بقرارها رقم (٣) المؤرخ في ١٩٦٣/٣/١٣ المجلس بقبوله كما ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد .
٣٠	مشروع قانون معدل قانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة ١٩٦٣	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٢/١٩ ولا يزال قيد دراسة اللجنة	١ - أحال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨ . ٢ - أوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٣ المؤرخ في ١٩٦٣/٣/٢٨ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد .
٣١	مشروع قانون معدل قانون السجون لسنة ١٩٦٣	١ - أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٩ ٢ - بناء على قرار اللجنة القانونية رقم ١٦ المؤرخ في ١٩٦٣/٣/١٩ قرر المجلس في جلسته الخامسة عشرة المنعقدة بتاريخ ٢٣/٣/٦٩ الموافقة عليه كما ورد من الحكومة ورفع إلى مجلس الأعيان .	١ - أحال دولة رئيس المجلس مشروع هذا القانون إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/٢٨ . ٢ - أوصت اللجنة القانونية بقرارها رقم ١٣ المؤرخ في ١٩٦٣/٣/٢٨ المجلس بالموافقة عليه كما ورد من مجلس النواب ولم ينظر المجلس به بعد .
٣٢	مشروع قانون معدل قانون العقوبات لسنة ١٩٦٣	أحيل إلى اللجنة القانونية بتاريخ ١٩٦٣/٣/١٩ ولا يزال قيد دراسة اللجنة	
	٦٥٨		

مكتبة  
مجلس النواب